

كتاب حول:

الازمة الصومالية أبعادها التاريخية
وتطوراتها السياسية وآفاقها المستقبلية



بقلم: د. أحمد حسن دحلي

تنبيه: يتألف هذا الكتاب من خمسة أجزاء بحثية اعدت على التوالي في 2001 و2006 و2010 و2018 وكلها تتمحور حول الازمة الصومالية. ويمكن قراءة كل جزء على حدة من دون العودة الى ما قبله وبلا حاجة لمعرفة ما بعده. الكاتب

أجزاء الاول

الخلفية التاريخية

السؤال الذي يطرح ذاته على كل من يهتم بشؤون الصومال، ويتابع تطورات احداثه العسكرية الماضية والحالية، وتفاعلات قضاياه السياسية المحزنة والمؤلمة، ويشعر بإرتباط عضوي ومعنوي، ومصيري بما سيؤول اليه مصير

الشعب الصومالي في غضون القرن الحادي والعشرين ، يسأل بحدة، ويتساءل بحيرة، عن الاسباب الحقيقية التي قادت الصومال بلداً وشعباً الى هذا الطريق، طريق الانتحار الجماعي الذي يرى فيه الاخ ان خلاصه يكمن في قتل اخيه، وخلص اخيه لا يتأتى الا بالقضاء على ابن عمه، والخلاصة اذا كانت هناك حقا ثمة خلاصة تحويل الصومال من بلد الحضارة العريقة، والثقافة المتجددة الى مقبرة جماعية ليس الا.

للإجابة على هذا السؤال لا مندوحة من العودة الى الذاكرة الجماعية للشعب الصومالي، وذلك بالوقوف على ابرز مفاصل، واهم محطات تاريخ الصومال بلداً وشعباً.

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة الى ان الصومال على غرار سائر دول القارة السمراء برز على الخريطة الجيوسياسية الراهنة بشكله الراهن في نهاية القرن التاسع عشر، وكان بدوره ايضا ضحية من ضحايا مؤتمر برلين (1884-1885) حيث قسمت وتقاومت الدول الاستعمارية الاوروبية أي بريطانيا، وفرنسا، وايطاليا، والمانيا، واسبانيا، وبلجيكا، والبرتغال القارة الافريقية برمتها بناء على موازين القوى التي كانت سائدة فيما بينها وقتذاك، وفقا لمصالحها الجيو. استراتيجية، والسياسية والاقتصادية، غير عابئة بمصالح شعوب القارة سواء كانت الانية منها او المستقبلية.

والادهى من كل ذلك فإن عدة دول اوروبية استعمارية لم يرف لها جفن في تقطيع افريقيا الى اوصال لإغراقها في مشاكل حدودية لا بداية لها ولا نهاية، وللحوول دون مد الاجيال الحالية الجسور مع حضارات الاجيال السابقة، هذا

علاوة على رغبتها الجامحة في زرع قنابل موقوته تفجرها في الوقت المناسب لها، خدمة لمأربها السياسية الدفينة.

وإذا ما تأملنا اليوم الخريطة الجيو-سوسولوجية لأي دولة من الدول الإفريقية من دون ادنى استثناء، نلاحظ وجود امتدادات قومية، واثنية، وقبلية، وحتى اسرية خارج الحدود الجيو-سياسية. بمعنى آخر ان كل دولة افريقية لها امتداداتها العرقية المتعددة والمتباينة من ناحية الشمال عن ناحية الجنوب، ومن ناحية الشرق عن ناحية الغرب، بل في اطار الناحية الواحدة ايضا، هذا مما يعطى لتركيبية الدولة الاجتماعية صورة فسيفسائية وبإمتياز، أي وجود تعددية ليس عرقية وحسب، وإنما ايضا تعددية حضارية، وثقافية، ودينية، والسانية... الخ وهذه التعددية ليست داء في ذاتها، ولكن مسيرة ومصير صهرها في بوتقة وطنية واحدة ليس بالأمر السهل المنال، لكونها ثمرة او عصارة حضارات محددة لها خصائصها المميزة، وان السلطات الاستعمارية التي تمسك ببعض الحبال كانت ومازالت حتى اليوم الى حدما، تسعى لحبك مشنقة للدولة، والمجتمع باللعب بتلك الحبال التي لم تجد لاعتبارات عديدة الوقت الكافي لأخذ موقعها في اطار النسيج الوطني.

وللحيلولة دون انفجار تلك القنابل الموقوتة التي ضبطتها الدول الاوروبية الاستعمارية في ساعاتها المحددة وعلى توقيتها خدمة مصالحها المتعددة الابعاد الاستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية، حرص قادة دول منظمة الوحدة الافريقية الاوائل ومنذ البداية، على توفير مناخ السلام والاستقرار في داخل كل بلد افريقي، وبين البلدان الافريقية المتجاورة، فأدرجوا مبدأ عدم المساس بالحدود

الموروثة عن الاستعمار في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية، وان هذا البند يعتبر وبحق وحقيقة احد البنود المحورية للمنظمة القارية. لان اعادة النظر في الحدود الموروثة عن الاستعمار بالأمس كاليوم سيفتح نزاعات لا بداية لها ولا نهاية، يغرق القارة السمراء برمتها في بحر متلاطم من المشاكل، بمعنى انها لا تفتح جسور الوصل مع الماضي، في الوقت الذي تغلق فيه ابواب المستقبل. اذا كان ذلك ينسحب على معظم الدول الافريقية، فالصومال يشكل ولا يشكل في نفس الوقت استثناء عن تلك القاعدة الافريقية.

فالخريطة الجيو- اثنية الصومالية تختلف نوعياً عن نظيراتها الافريقية والقرن الافريقية ايضاً. فالصومال ليس بلداً متعدد القوميات، والديانات، واللغات وحسب، بل ان الشعب الصومالي ينحدر من سلالة اجتماعية واحدة لها هي الاخرى اشكالياتها وتعقيداتها، ومتاعبها، سيسلط عليها الاضواء لدى معالجة البنية الاجتماعية الصومالية، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى كانت للصومال مطالب خارج حدوده الموروثة عن الاستعمار ساعة الاستقلال، وهذه اشكالية اخرى سنتوقف عندها مباشرة.

النفوذ الاستعماري

عندما قدم المستعمر الى شرق افريقيا، وتحديداً الى الصومال، لم يكن آنذاك بلداً له حدود جيو- سياسية محددة يعرف بالصومال، بقدر ما كان يوجد شعب صومالي يعيش في رقعة جغرافية تمتد من البحر الاحمر الى المحيط الهندي عبر خليج، له حضارة خاصة، وتاريخه المميز والمميز في نفس الوقت.

فكانت فرنسا اول من قدم الى المنطقة، واول من بسط نفوذه الاستعماري في عام 1884 على ما اسمته وقتذاك بـ "الشاطئ الصومالي الفرنسي"، "La Côte Française des Somalis (C.F.S)" الذى تغير اسمه في يونيو عام 1967 الى أراضي العفر والعيسي الفرنسية، "Territoire Française des Afars et des Issas (T.F.A.I)" وفى 27 يونيو 1977 نال "الصومال الفرنسي" استقلاله، وبات ومنذ ذلك التاريخ يعرف بإسم جيبوتى. وهو يحتل موقعا استراتيجيا حساسا على ابواب المدخل الشمالي لمضيق باب المندب. وبموجب اتفاقية ابرمت عشية الاستقلال بين الحكومة الفرنسية والجيبوتية، اقامت فرنسا قاعدة عسكرية جوية، وبحرية، وبرية، وتعتبر اكبر قاعدة فرنسية خارج فرنسا.

وبعد مجيء فرنسا الى المنطقة بثلاث سنوات، اتت قوات الاستعمار البريطاني في عام 1887، واحكمت قبضتها الى ما اسمته بـ "الصومال البريطاني" "British Somaliland"، ونال استقلاله في 26 يونيو عام 1960، وعرف حينذاك بـ "ارض الصومال" أي Somaliland.

و لم يمض عامان على احتلال بريطانيا لـ "ارض الصومال" أي فى عام 1889 حتى انقض الجيش الإيطالي، على المناطق الصومالية الجنوبية، وبسط نفوذه الاستعمارية واطلق عليها إسم "الصومال الايطالي" أي "Somalia Italiana"، واستقل فى 1 يوليو عام 1960.

وفى عام 1897 وبموجب اتفاقية بين اثيوبيا وبريطانيا، اصبح اقليم اوغادين الأثيوبي حاليا، يعرف لدى معشر الصوماليين بإسم "الصومال الاثيوبي".

واخيراً وليس آخر، فإن إيطاليا وبريطانيا أبرمتا اتفاقية في 15 يوليو 1924 ترتبت عليها قيام ما بات يعرف ، بـ"الصومال الكيني" المعروف حالياً تحت اسم "منطقة الحدود الشمالية" أي Northern Frontier District.

خصائص الاجزاء الصومالية الخمسة

تتمتع الاجزاء الصومالية الخمسة بخصائص خاصة بها، تميز كل جزء عن الاجزاء الخمسة، وان هذه العملية لم تبدأ اليوم، وانما في نهاية القرن التاسع عشر، بدليل:-

(1) المستعمر الفرنسي جعل من جيبوتي مقاطعة فرنسية، سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، وثقافياً، وغدت مظاهر الاستلاب alienation تلوح في اوساط بعض الطبقة السياسية والفكرية آنذاك، وذلك قبل ان يجتاح البلاد المد الوطني وتنال جيبوتي استقلالها في عام 1977، بعد استعمار فرنسي دام 93 سنة.

(2) نشرت السلطات الاستعمارية البريطانية في "الصومال البريطاني British Somaliland" الثقافة البريطانية، واللغة الانجليزية، والادارة البريطانية، واعتمدت دستور مفصلاً على النمط البريطاني ... الخ وسادت هذه السياسة منذ عام 1887 لغاية سنة 1960.

(3) وفي "الصومال الايطالي" "Italiana Somalia"، فرضت السلطات الاستعمارية الايطالية ثقافتها، ولغتها، وادارتها، ودستورها وذلك على مدى 71 سنة أي من عام 1889 الى عام 1960.

وهكذا ومع مرور الايام، وتعاقب الاجيال، تشرب الجيل الصومالي الجديد الثقافة الفرنسية في "شاطئ الصومال الفرنسي" والثقافة البريطانية في "الصومال البريطاني" والثقافة الايطالية في "الصومال الايطالي".

وبقى "الصومال الاثيوبي" (أي اقليم اوغادين، و"الصومال الكيني" أي المقاطعة الحدودية الشمالية بمعزل عن الحياة السياسية، والاقتصادية والثقافية ليس في كل من اثيوبيا وكينيا وحسب، وانما في بقية الاجزاء الصومالية الاخرى أي "الصومال الفرنسي"، و"الصومال البريطاني"، و"الصومال الايطالي".

ومع ذلك فإن شعور هؤلاء الناس بانهم صوماليون ظل قويا لعقود عديدة، ثم بات يتراجع الى حد ما لاعتبارات مختلفة منها اوضاع الصومال السابقة واللاحقة، سياسات الدول المعنية حيال الاقليات الاثنية، وذلك بصورة متفاوتة.

هزيمة ايطالية وصحوة وطنية صومالية

في عام 1941 هزمت ايطاليا الفاشية في الحرب الكونية الثانية على يد جيوش الحلفاء، وفي عام 1947 وبموجب اتفاقية باريس تنازلت ايطاليا عن مستعمراتها الافريقية الثلاث، وهي ليبيا، وإرتريا، والصومال.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأ حلم الاستقلال يراود مخيلة الطبقة السياسية والثقافية التي اضحت تعبئ سواد الناس للالتفاف حول مشروع الاستقلال.

فأسست القوى الوطنية في "الصومال الايطالي" (السابق في مدينة مقديشو وفي 13 مايو 1943 "نادى الشباب الصومالي" وكانت تلك القوى تمثل كافة شرائح وقبائل المجتمع الصومالي. وفي عام 1947 تحول اسم "نادى الشباب الصومالي" الى "رابطة الشباب الصومالي وتمحورت طموحاتها السياسية في ثلاثة بنود اساسية وهي:

(1) توحيد كل الصوماليين

(2) تربية وتنمية الشباب على اسس عصرية وحضارية .

(3) كتابة اللغة الصومالية باعتبارها عامل توحيد جميع ابناء الصومال.

وبنفس المستوى، فإن الحياة السياسية عرفت نشاطا ملحوظا في "الصومال البريطاني" السابق، قبل ان تأخذ اطارها في عام 1951 في "الرابطة الوطنية الصومالية" التي حددت اهدافها في ثلاث نقاط مبدئية وهى:

(1) استقلال ووحدة كل ابناء الصومال في اطار سياسي موحد وواحد.

(2) اعتماد استراتيجية التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية .

(3) الكف عن استخدام القبيلة كسلاح سياسي، او اقتصادي، أو اجتماعي.

تذبذب الموقف البريطاني

قبل بضعة اشهر فقط من مؤتمر باريس في عام 1947، وتخلي ايطاليا عن مستعمراتها الافريقية، اقترح وزير خارجية بريطانيا السابق ارنست بيفن Ernest Bevin في الرابع من يونيو عام 1946 جمع شتات الاراضي الصومالية تحت مظلة كيان سياسي واحد. ولكن الدول الكبرى الثلاث الاخرى وقتذاك أي الولايات المتحدة الاميركية، والاتحاد السوفياتي السابق، وفرنسا رفضت المقترح البريطاني.

ومن غرائب الامور ان بريطانيا التي طالبت بتوحيد جميع اجزاء الصومال في اطار سياسي واحد، هي التي كانت تحكم ثلاثة اجزاء الصومال أي ما كان يعرف حينذاك بـ:

(1) ارض الصومال البريطاني

(2) اوغادين

(3) المقاطعة الحدودية الشمالية

شرعت بريطانيا نفسها على ترسيخ تمزيق اوصال الصومال عندما الحقت رسمياً اقليم اوغادين الى اثيوبيا في عام 1948، وضمت في عام 1963 " المقاطعة الحدودية الشمالية" الى كينيا. علما ان الجزأين الاخرين أي الصومال الفرنسي جيبوتي والصومال الايطالي الممتد من البونت لاند لغاية الحدود الكينية الشمالية الشرقية، وكانا تحت هيمنة فرنسا، وايطاليا.

الصومال والامم المتحدة

وفي عام 1948 ارسلت الدول الاربعة الكبرى، أي الولايات المتحدة الاميركية، والاتحاد السوفياتي السابق، وفرنسا، وبريطانيا بعثة تمثلهم الى جميع مستعمرات ايطاليا الافريقية أي الصومال، وإرتريا، وليبيا، وذلك بغية الوقوف على ارادة تلك الشعوب من حيث المبدأ. نقول من حيث المبدأ، لان الدول الاربعة الكبرى لم تكن في حقيقة الامر تهماها وبالدرجة الاولى مسألة تصفية او حل ملف مستعمرات ايطاليا الافريقية، بقدر ما كانت تنطلق من حساباتها الخاصة، خدمة لطموحاتها السياسية، ومشاريعها الجيو . استراتيجية سواء في شمال افريقيا او في منطقة القرن الافريقي.

وعليه فلا عجب اذا ما فشلت الدول الاربعة الكبرى في تقسيم أو بالأحرى تقاسم الكعكة الليبية بين الاتحاد السوفياتي، وفرنسا، وبريطانيا، وكان ذلك من حسن حظ ليبيا التي نالت استقلالها في 24 ديسمبر 1951، على عكس ارتريا حيث نزلت الولايات المتحدة الاميركية بكل ثقلها السياسي والعسكري ووزنها الدبلوماسي والاقتصادي، على الحلبة السياسية عندما طرح ملف ارتريا في الامم المتحدة، ومارست شتى الوان الضغوطات ومررت طبخة الاتحاد الفيدرالي السمجة بين

إريتريا واثيوبيا في عام 1950، زاعمة على لسان وزير خارجيتها السابق جان فوسر دالاس John foster Dulles الذى قال وبالحرف الواحد مقولته التاريخية الشهيرة والوقحة "من زاوية العدالة الخالصة يجب الاخذ في الاعتبار اراء الشعب الارترى، ولكن المصالح الاستراتيجية الاميركية في البحر الاحمر، ومقتضيات الامن والسلام العالميين يمليان علينا ربط هذا البلد (اي ارتريا) بأثيوبيا التي هي صديقتنا" وهكذا صودر حق الشعب الارترى في تقرير المصير، وزجت إرتريا عنوة الى حظيرة اتحاد فيدرالي مشؤوم مع اثيوبيا في عام 1952.

وان مصير الصومال في يد الدول الاربعة الكبرى صاحبة الامر والنهى في الامم المتحدة سابقا وراهنا كان في المنزلة بين المنزلتين بين المصير الليبي والمصير الارترى، أي ان ليبيا استقلت في عام 1951، وإرتريا ربطت فيدراليا مع اثيوبيا في عام 1952، في حين ان الصومال ظل ولمدة عشر سنوات تحت وصاية الامم المتحدة ، من عام 1950 ولغاية عام 1960.

وما هو جدير بالملاحظة في هذا الصدد ان الوصاية الدولية كانت قاصرة على "الصومال الايطالي" وحده، وان لا الدول الاربعة الكبرى، ولا الامم المتحدة، ولا بريطانيا، وايطاليا، وفرنسا أي الدول الثلاث المعنية بالملف الصومالي واجزائه الخمسة لم تتطرق الى مصير بقية اجزاء الصومال لحسابات مختلفة سيتم الوقوف عندها لاحقا عندما يتم تناول الفصل الثاني والخاص بتاريخ الصومال منذ الاستقلال في عام 1960 ولغاية سقوط نظام الرئيس الصومالي الراحل الجنرال محمد سياد بري في 27 يناير 1991.

الفصل الفصل الاول

استقلال البلاد وبداية المتاعب

نال "ارض الصومال البريطاني" استقلاله عن بريطانيا في 26 يونيو 1960، وفي الفاتح من يوليو عام 1960 حصل "الصومال الايطالي" استقلاله بعد نهاية عقد كامل من وصاية الامم المتحدة عليه بموجب اتفاق ابرم بين الدول الاربع الكبرى، كما تمت الاشارة الى ذلك فى الحلقة السابقة.

واراد الصوماليون قيادة وشعبا ان يتزامن استقلال "الصومال الإيطالي" مع اندماج "ارض الصومال البريطاني" مع "الصومال الإيطالي"، وهذا ما حصل بالفعل في 1 يوليو 1960 حيث تم اعلان في آن واحد استقلال "الصومال الإيطالي" وقيام الجمهورية الصومالية.

فالوحدة بين شطري الصومال الشمالي والجنوبي قامت في خلال اقل من اسبوع واحد، وهذا يعنى فيما يعنى بانها لم تكن مدروسة بما فيه الكفاية، بقدر ما قامت على رغبة، وعاطفة، ومشاعر، سواد الناس، وطموحات القيادات السياسية في هرغيسا عاصمة "ارض الصومال" ومقديشو عاصمة الجنوب على حد سواء. وعليه فلا غرو اذا بدأت المشاكل تلوح، او بالأحرى تخيم بسحبها الداكنة قبل ان تنتهى فرحة الشعب الصومالي بعيدي استقلال الشمال والجنوب، وقيام دولة الوحدة أي الجمهورية الصومالية، وعاصمتها مقديشو.

ولم يكن بالأمر الغريب او المدهش للمراقب السياسي ان تبدأ الجمهورية الصومالية بداية متعثرة، ولو كان حصل العكس حقا لأثار استغراب غير طرف، وذلك بحكم الخلافات المتعددة الالوجه، والمتنوعة الابعاد بين شطري البلاد، أي "الصومال الايطالي" و "ارض الصومال البريطاني".

ففي الحلقة الاولى تم التنويه الى سيادة الثقافة، والادارة، ونمط الحياة والحكم، والدستور البريطاني، واللغة الانجليزية في الشطر الشمالي من الصومال، في حين كانت تسود الثقافة، والادارة، ونمط الحياة السياسية، والدستور، واللغة الايطالية في الشطر الجنوبي من البلاد.

ولا يقتصر الخلاف عند هذا الحد، ولا بد من الاشارة الى اختلاف الثقافات القبائلي بين شطري البلاد، حتى تكتمل الصورة لدى القارئ .

ففي الشطر الشمالي تشكل القبائل الاسحاقية الغالبية الساحقة مقارنة مع بعض قبائل الدارود والدير Dir المتواجدة في "ارض الصومال"، أي الدولباهنتي Dolabhante، والورسنغلي Warsangale، والغدابورسي Gadaboursi، والعيسى Issa، بينما في الشطر الجنوبي لا توجد قبائل تشكل غالبية كبيرة، بل ان ثلاث وحدات اتنية كبيرة تتقاسم النفوذ بصورة او اخرى، وهي:

1)الهوية Hawiye

2)الدارود Darod

3)الرحانوين Rahnawein

وان القبائل الصومالية الكبيرة منها والصغيرة لها اشكالياتها الخاصة والعامّة، وهذا ما سيتم تناوله بصورة موسعة في الجزء الخاص بالخريطة القبائلية الصومالية.

مآخذ الشمال على الجنوب

هناك مآخذ عديدة يسجلها - الشماليون على الجنوبيين، ويعتبرونها بمثابة اسباب

ومبررات، ودوافع اتخاذهم قرار الوحدة الاندماجية الفورية القائمة على العاطفة
اكثر من ارتكازها على دراسة.

وابز واهم تلك المآخذ هي:

(1) هيمنة الجنوب على كل المراكز الحساسة في مرافق الدولة: رئاسة الجمهورية،
قيادة الجيش، رئاسة الاجهزة الامنية، سيطرة ابناء الجنوب على غالبية المقاعد
البرلمانية.

(2) توظيف جل امكانية الدولة في تطوير مدينة مقديشو، وتنمية كل المدن والأقاليم
الجنوبية، واهمال مدن الشمال، وتهميش الاقاليم الشمالية.

(3) شيوع اسلوب الرشاوي، والاختلاسات، ووجود مافيا صومالية على نمط مصغر
للمافيا الايطالية. وهذه المسألة تعكس درجة المماحكة بين النخبة السياسية
الشمالية "المبرطنة" والصفوة السياسية الجنوبية "المأطنة"، إذا ما جاز التعبير.

على كل حال، فإن هذه الاسباب وغيرها ادت في المحصلة الختامية الى تلبيد
الجو بين شطري البلاد بغيوم حالكة، ترجمت في بادئ الامر بتصويت 54 في
المئة من ابناء الشمال ضد مسودة الدستور الجديد في يونيو عام 1961،
باعتباره تمت صياغته بما يرجح كفة الجنوب على الشمال، ولا يراعي خصائص
كل شطر من البلاد في اطار الوحدة.

ومع مضي الايام، غدت الامور وحدة البلاد تتعقد، والعلاقات السياسية بين ابناء
شطري البلاد تشهد تدهور ملحوظا، هذا مما شكل مقدمة لمحاولة انقلابية
انفصالية فاشلة، قام بها في العاشر من ديسمبر عام 1961 مجموعة ضباط
شماليين.

مشاكل داخلية ومتاعب خارجية

الحكومات الصومالية التي تعاقبت على الحكم في مقديشو الاولى برئاسة آدم عبدالله عثمان من عام 1960 الى عام 1967، والثانية بزعامة د. عبدالرشيد على شارماركي Abdirashid Ali Sharmarke في عام 1967 الى عام 1969، والثالثة والاخيرة حتى اشعار آخر- بقيادة الجنرال محمد سياد بري من عام 1969 ولحد سنة 1991، قامت بإصلاحات بدرجات متفاوتة لم تتغلغل الى اعماق اعمق البنية النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية والصومالية. فعلى مدى 31 سنة من استقلال الصومال (1960-1991) تفاقمت المشاكل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهذا لم يكن بمعزل عن مشاكل الصومال مع كل الدول المجاور لها، بالعكس فإن المشاكل الداخلية انعكست على المتاعب الخارجية والتي بدورها زادت التناقضات الصومالية الداخلية حدة.

الحكومة الاولى (1960-1967)

في الوقت التي كانت تواجه الجمهورية الصومالية ومنذ ولادتها في الفاتح من يوليو عام 1960 عدة مصاعب داخلية التي نوه اليها، فإنها رفعت علما ازرق تتوسطه نجمة خماسية الرأس للدلالة والتأكيد على اجزاء الصومال الخمسة (الصومال الايطالي، وارض الصومال البريطاني، والصومال الفرنسي، والصومال الاثيوبي، والصومال الكيني) والعمل على جمع شتات هذه الاجزاء في اطار كيان سياسي واحد يعرف ب"صوماليا الكبرى".

فحكومة ادم عبدالله عثمان، وقبل ان تقوم بأي خطوة يذكر باتجاه الاجزاء الصومالية الاخرى التي ادرجتها ضمن حدودها التاريخية السياسية، وجدت نفسها

وسط دوامة حالة غليان سياسي في كل من "الشاطئ الصومالي الفرنسي"، " وإقليم اوغادين"، و"منطقة الحدود الشمالية". ففي "ساحل الصومال الفرنسي" كان الزعيم السياسي الصومالي محمد حربي Mohamed Harbi يطالب ويناضل في سبيل استقلال ذلك الجزء بدءاً من عام 1958، بهدف تقوية عرى وحدته الداخلية، وتعزيز مقوماته الاقتصادية، بهدف الدخول في وحدة اندماجية مع شطري الصومال الاخرين (الصومال الايطالي، وارض الصومال البريطاني) بعد استقلالهما مباشرة بعد نهاية الوصاية الدولية على الشطر الجنوبي في عام 1960.

وكان محمد حربي احد القادة السياسيين الذين كانوا يعملون بدأب من اجل قيام "صوماليا الكبرى" ويقول الكاتب الجيبوتي على كوبا Ali Coubba ان محمد حربي اخطر من قبل السلطات الفرنسية الاستعمارية بأنه غير مرغوب فيه في عقر بلاده أي "ساحل الصومال الفرنسي" فاضطر الى ان يغادر الى الصومال في عام 1958 قبل ان يموت في عام 1960 في حادث طائرة في اعماق البحر الابيض المتوسط. ولم يقتنع الجيبوتيون برواية حادث الطائرة، وانهم يتهمون اجهزة الاستخبارات الفرنسية باغتياله. والهدف واضح من وراء ذلك، أي اغتيال صاحب المشروع، لإجهاض المشروع ذاته في مهده.

وشهدت "المنطقة الحدودية الشمالية" او ما يطلق عليه الصوماليون "الصومال الكيني" نشاطات سياسية موسعة ومكثفة، تجسدت في خاتمة المطاف في ولادة ثلاث حركات سياسية وهي:

1) حزب الشعب التقدمي للمحافظة الشمالية

Northern Province People's Progressive Party (N.P.P.P)

(2) الحزب الديمقراطي للحدود الشمالية

Northern Frontier Democratic Party (N.F.D.P)

(3) الاتحاد الشعبي الوطني للمحافظة الشمالية

Northern Province People's National Union (N.P.P.N.U)

علما ان هذه الاحزاب كانت تنادى، وتناضل في سبيل اندماج "منطقة الحدود الشمالية" في اطار الجمهورية الصومالية. ومن ناحيتها، فإن الحكومة الصومالية اعتمدت قراراً عبر البرلمان الصومالي في نوفمبر عام 1961، يرحب بوحدة "منطقة الحدود الشمالية" مع الجمهورية الصومالية. وقرار البرلمان الصومالي كان يتمشى مع وعد بريطانيا للحكومة الصومالية في عام 1961، ذلك الوعد الذى يقضى بإعطاء سكان "منطقة الحدود الشمالية" حق تقرير المصير، لكى يختاروا بملء ارادتهم، ومحض رغبتهم، ما اذا كانوا يريدون البقاء في اطار الدولة الكينية او الالتحاق بالجمهورية الصومالية، بشرط ان يلتحق الصومال بركب دول مجموعة الكومنويلث.

وجرى بالفعل الاستفتاء في عام 1962 تحت اشراف قانونيين محايدين بريطانيين، ونيجيريين، وكنديين، وصوت ابناء "المنطقة الحدودية الشمالية" بنسبة 86,7 في المائة لصالح الانضمام الى الجمهورية الصومالية. ولكن ووفقا للمعلومات التي حصل عليها المؤلف من الدبلوماسي والسياسي الصومالي الراحل محمد سعيد سمندر في عام 1990، فإن الطرف الصومالي لم يلتزم بالشرط البريطاني. وقرر الرئيس الصومالي آدم عبدالله عثمان، ورئيس وزراء ايطاليا انطونيو سيغنى Antonio Segni ورهط من طبقة المثقفين الصوماليين المتأطلنين، بقاء الصومال ضمن حظيرة الناطقين بالإيطالية. هذا مما اثار

حفيظة بريطانيا، وجعلها توظف كل طاقاتها وامكانياتها للحيلولة دون نجاح مؤتمر روما المنعقد في عام 1963، والذي شاركت فيه كل من ايطاليا، وبريطانيا، وكينيا، والصومال، للبت في مصير «منطقة الحدود الشمالية». وبعد مرور اسبوعين فقط على اخفاق مؤتمر روما، اعلن وزير المستعمرات البريطانية دوكان سانديس Ducan Sandys ومن طرف واحد، ان "منطقة الحدود الشمالية" غدت منذ ذلك أي يوم اعلان تصريحه، المحافظة السابعة في اطار الدولة الكينية.

اوغادين

ان اثاره وزير خارجية بريطانيا، ارنست بيفن في 14 يونيو عام 1946 لمشروع توحيد اجزاء الصومال المبعثرة في كيان سياسي واحد، اعطى شحنة معنوية قوية للقبائل الصومالية في اقليم اوغادين، والملاحظ ان هذا التصريح اتى قبل سنتين من الحاق بريطانيا رسميا لهذا الاقليم الصومالي بأثيوبيا، أي في عام 1948.

ويذكر بان السلطات الاثيوبية وقتذاك لم تكن ابدأ مطمئنة على تطورات الاحداث في اقليم اوغادين، والتي كانت تتصاعد بوتيرة سريعة، هذا مما اجبر الامبراطور هيلي سلاسي للذهاب الى هناك في عام 1956، والالتقاء بسكان الاقليم، والقاء كلمة قال فيها: "توجد روابط اخوية قائمة على المودة والثقة بينكم وبين اخوانكم. واعطينا التعليمات لبناء المدارس لتعليم ابنائكم خدمة لبلدهم، ولأنفسهم، ولدويهم. ولدينا رغبة عارمة ان لا تكون هذه المدارس قاصرة على التعليم وحده،

بل ان تكون بمثابة جسر تفاهم، وتعاون بين السلطات العسكرية والشرطة وسكان هذا الاقليم الذى يشكل جزءاً من الاسرة الكبيرة في الامبراطورية الاثيوبية...الخ" وكل القرائن تؤكد بأن خطاب الامبراطور هيلي سلاسي لم يثمر عن النتائج المتوخاة منه، بدليل ان استقلال "ارض الصومال البريطاني" و" الصومال الايطالي"، وقيام دولة الوحدة الصومالية في اول يوليو عام 1960، اشعل حماس القبائل الصومالية في اقليم اوغادين التي عبرت عن نيتها القوية في الالتحاق بمسيرة بناء او اعادة بناء "صوماليا الكبرى" وتجسدت رغبة سكان اقليم اوغادين السياسية في ميلاد "جبهة تحرير الصومال الغربي" Western Somali Liberation Front (W.S.L.F) عام 1963. وابتدت حكومة مقديشو تجاوباً ايجابيا مع رغبات، وطموحات، وتطلعات سكان اقليم اوغادين، هذا مما اثار ثائرة الحكومة الامبراطورية الاثيوبية، وادى الى توتر العلاقة بين الامبراطورية الاثيوبية والجمهورية الصومالية، وتسبب في اندلاع اشتباكات في مناطق الحدود المشتركة في اكتوبر عام 1963، وفى فبراير عام 1964.

الحكومة الثانية (1967-1969)

كان رئيس وزراء الصومال فى الحكومة الاولى ، ورئيس الدولة فى الحكومة الثانية عبدالرشيد على شارمارك Abdirashid Ali Sharmarke يقول لمن يريد سماعه: "بأن مأساة الصومال تكمن فى ان الدول التي نريد اقامة علاقات بناءة ومتناسقة معها، ليست فقط بالدول المجاورة كغيرها، ان جيراننا هم اهلنا الصوماليين التي زورت هويتهم على ضوء "ترتيبات" حدودية قسرية. وهم يمارسون نفس النشاط الاقتصادي الرعوى في نفس الارض المقسمة بصورة

اصطناعية، ويتحدثون نفس اللغة، ويعتقون نفس الديانة، ولا يختلفون سواء عن بقية سكان الصومال في ثقافتهم او عاداتهم...". ويتساءل الرئيس شارمارك بمرارة "كيف نستطيع اعتبار اخواننا اجانب؟" ويرد بنفسه على سؤاله بالقول: "لدينا جميعا رغبة جامحة في الوحدة. وان الخطوة الاولى في هذا الاتجاه تمت في 1960. وهذه الخطوة ليست بعمل "استعماري" او "توسعي"، او "الحاقي" بقدر ما هي مساهمة ايجابية في عملية السلام والوحدة في افريقيا، وبات تطبيقها ممكنا بفضل مبدأ حق تقرير المصير "وتابع عبد الرشيد على شارمارك قوله: "نحن ملتزمين بالمادة السادسة من دستورنا، والتي تنص على ان نعمل بكل السبل الشرعية والسلمية لتوحيد الأراضي الصومالية."

هذا الموقف الصومالي الرسمي الواضح والصريح من مشروع اقامة دولة "صوماليا الكبرى" من شتات اجزاء الصومال، دفع اثيوبيا وكينيا باللجوء الى منظمة الوحدة الافريقية، وبمطالبة الصومال باحترام ميثاقها باعتماده عضواً فيها. والمعلوم ان البند الثالث الفقرة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ينص باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وبعدم المساس بها، وهذا ما اكده رؤوساء الدول الاعضاء في المنظمة القارية في اجتماعهم المنعقد بالقاهرة من 17 الى 21 يوليو 1964.

ولقد حاولت الحكومة الصومالية عبثاً اقناع قادة منظمة الوحدة الافريقية بعدالة ومشروعية سياستها الرامية لجمع كل ابناء الصومال في كيان سياسى واحد. وفى ظل هذه الظروف وتلك المعطيات، فإن الحكومة الاثيوبية والكينية حولتا معركتهما السياسية مع الحكومة الصومالية الى معركة بين منظمة الوحدة الافريقية ونظام مقديشو الذى وجد نفسه في عزلة افريقية مطبقة. لجملة هذه

العوامل تراجع الرئيس عبدالرشيد شارمارك عن برنامجه السياسي السابق، والقاضي بإقامة دولة "صوماليا الكبرى" واوفد رئيس وزرائه، محمد ابراهيم عقال Mohamed Ibrahim Igal (رئيس ارض الصومال السابق)، في مؤتمر اروشا Arusha بتنزانيا في عام 1967، والذي حضره كل من الرئيس التنزاني جوليس نيريري Julius Nyerere، والرئيس الكيني جومو كنياتا Jomo Kenyatta، والرئيس الزامبي كينث كاوندا Keneth Kaunda، وابرم اتفاق بموجبه تنازل الصومال رسميا ولأول مرة عبر تاريخه، عن مطالبته بحق تقرير المصير لسكان "المنطقة الحدودية الشمالية"

هذا الاتفاق اعتبره القادة الأفارقة قراراً حكيماً يبعد شبح الحرب بين الدولتين الإفريقيتين المتجاورتين، وعودة الصومال الى نص وروح ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. ولكن عدداً كبيراً من الصوماليين في الجمهورية الصومالية، وفي "المنطقة الحدودية الشمالية" التي صوت سكانها قبل اربع سنوات، أي في عام 1963 لصالح الانضمام الى الصومال، اعتبروا ذلك الاتفاق بمثابة طعنة قاتلة سددها نظام الرئيس شارمارك لمشروع "صوماليا الكبرى" بتخليه عن ذلك الاقليم الذي كان الصومال يطالب به وبإعتباره لـ"ساحل الصومال الفرنسي" تابعا لفرنسا، وان استقلاله سيتم من خلال مناقشات بين الجيبوتيين والفرنسيين.

هذه الاوضاع السياسية الخارجية انعكست سلبيا على الساحة السياسية الصومالية الداخلية التي كانت بالأساس تعاني من حالة تردى الظروف الاقتصادية، وسيادة الفساد الاداري، والانفلات الأمني، وقيام احزاب سياسية-قبائلية من دون ضابط ولا رادع بلغ عددها زهاء 80 حزبا. في غمرة الخطوات السياسية الاخيرة، وزحمة احداثها، تم في 15 اكتوبر عام 1969 اغتيال الرئيس

الصومالي عبدالرشيد على شارمارك على يد احد اعضاء الشرطة القائمة بحراسته.

وقيل وقتذاك بعدم وجود ثمة دوافع سياسية وراء الحادث، ولكن احدى لم يصدق ذلك، لاسيما اذا ما وضع هذا الحادث - الحدث، في سياق تطورات الاحداث السياسية الصومالية السابقة (والتي نوهنا اليها) واللاحقة والتي تمثلت في وجود فراغ سياسي في قمة هرم الدولة في ظل سيادة حالة الفوضى وعدم الاستقرار في جميع مرافق الحياة السياسية منها، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والامنية.

الحكومة الثالثة (1969-1991)

بعد مرور اسبوع واحد على اغتيال شارمارك، تولى السلطة في مقديشو الجنرال محمد سياد بري في 21 اكتوبر 1969، وذلك على رأس مجموعة ضباط قاموا بانقلاب عسكري، وشكلوا "المجلس الثوري" المؤلف من 25 عضواً. واعتمد الانقلابيون الماركسية-اللينينية كأيديولوجية رسمية للبلاد، والغوا كل الاحزاب التي كانت قائمة على اسس قبائلية، وحلوا الجمعية الوطنية، والمحكمة العليا. وحدد قادة انقلاب اكتوبر بقيادة الرئيس محمد سياد بري سياستهم الداخلية والخارجية في "ميثاق الثورة" رقم واحد على الصورة التالية:

"تهدف سياستنا الداخلية" الى :

- 1 . اقامة مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية.
- 2 . وضع سياسة اقتصادية تنموية تسعى لاختصار مسيرة تقدم الصومال اقتصاديا.

3 محاربة كل ألوان الفساد، واحلال الانضباط مكان الانفلات في شتى مرافق الحياة الخاصة والعامة.

4 . الشروع في كتابة اللغة الصومالية، بإعتبارها احدى اعمدة الكيان الصومالي.

5 . محاربة الامية، والقضاء عليها كمقدمة لرفع مستوى المجتمع، وتطوير ارثه الثقافي، والفكري.

6 . الغاء جميع الاحزاب السياسية.

7 . تنظيم انتخابات شعبية حرة ونزيهة.

وسياسة "ثوار اكتوبر" الخارجية تتلخص في ستة مبادئ وهى:

اولاً: الوقوف بجانب حركات التحرير الوطنية.

ثانياً: محاربة الاستعمار القديم والجديد، ومناهضة الامبريالية العالمية.

ثالثاً: النضال في سبيل وحدة الامة الصومالية.

رابعاً: الاقرار بمبدأ التعايش السلمى بين الشعوب.

خامساً: الالتزام بالحياد الايجابي.

سادساً: احترام كل المعاهدات الدولية التي ابرمتها (قبل اكتوبر 1969)

الجمهورية الصومالية.

وعالج "ميثاق الثورة" رقم 2 بعض القضايا الايديولوجية، والسياسية، والاقتصادية،

في ثمانى نقاط وهى:

[1] الاشتراكية التي تؤمن بها "ثورة اكتوبر" هي الاشتراكية العلمية.

[2] الاشتراكية الصومالية ستقوم على خصائص البلاد.

3]ستحترم عقيدة شعب الصومال، هذا من الحرص دون ان تكون اداة في يد القوى الرجعية التي لن تتلأأ في التآمر على "الثورة والوحدة الوطنية"

4]لن يتم التعرض للملكية الخاصة، ولن يسمح بإستغلال الانسان لأخيه الانسان.

5] ستعطى الاولوية للقطاع العام والتعاوني.

6] تعزيز وترسيخ مقومات الوحدة الوطنية.

7]الحرص على سيادة العدالة، والمساواة في جميع المرافق.

8] الذود عن الثورة واهدافها من القوى الرجعية المتربصة بها.

وفى السنوات الاولى من عمر انقلاب اكتوبر، شهد الصومال تحولات نوعية في المجال السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، ولكن المتاعب بدأت تظهر عندما شرعت الدولة في احتكار الحياة الاقتصادية، وتعتمد على "جهاز الامن الوطني" National Security Service (N.S.S)، اكثر من اعتمادها على القاعدة الجماهيرية، والسلطة السياسية، والقدرة على التعبئة للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي" الذى اعلن رسميا عن تأسيسه في عام 1976 أي بعد مضي سبع سنوات على انقلاب اكتوبر 1969، وكان النظام الصومالي حينذاك يحظى بدعم غير محدد وفى جميع المجالات من قبل الاتحاد السوفياتي السابق.

ويذكر بأن موسكو اعدت وقتذاك مشروع قيام نظام كونفدرالي يجمع بين كل من اليمن الجنوبي السابق، واثيوبيا (الدرقية) والصومال (الاشتراكي). وتولى الرئيس الكوبي فيدل كاسترو مهمة التسويق للمشروع السوفياتي في جنوب حوض البحر الاحمر في مارس عام 1976. وفشل المشروع لأسباب عديدة، منها، تشبث

الصومال بإيجاد حل عادل لمسألة اقليم اوغادين، قبل التفكير في الدخول في أي مشروع كونفدرالي مع اثيوبيا.

حرب اوغادين وتحول الحلفاء

عوضا عن الاكتفاء بدعم "جبهة تحرير الصومال الغربي" في حربها ضد قوات نظام الديكتاتور المخلوع الكولونيل منجستو هيلي ماريام، فإن نظام الرئيس الصومالي الراحل محمد سياد بري، تورط مباشرة في حرب اوغادين في يوليو عام 1977 بواسطة بعض وحداته النظامية، واستطاع ان يستولي على السواد الاعظم من اقليم اوغادين، بحكم ان القوات الاثيوبية لم تكن قد فرغت من اعادة ترتيب اوضاعها الداخلية، هذا علاوة على وجود حالة لا يحسد عليها في الساحة الارترية، حيث ان قوات الثورة الارترية كانت تتقدم بصورة حثيثة الى كل المدن الارترية الكبيرة والصغيرة.

وازاء رفض "الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي" الاذعان والامتنال لتعليمات الحزب الشيوعي السوفيياتي، وتزايد وتيرة وحدة النداءات الاستغاثية التي كان قادة نظام "الدرق" يطلقها صوب موسكو، فإن الاتحاد السوفيياتي السابق تخلى عن الصومال حليف الامس، وذهب لنجدة اثيوبيا (الدرقية) الحليف الجديد. ولم يتأخر رد فعل مقديشو على قرار خيار موسكو القاضي بالوقوف بجانب اثيوبيا ضد الصومال في حرب اوغادين، فقامت اولا بطرد كل الخبراء السوفييات، ثم في 13 نوفمبر 1977 الغت "اتفاقية الصداقة والمعاهدة" التي ابرمتها مقديشو مع موسكو في عام 1974، والتي كان من المزمع ان يمتد اجلها لعقد كامل، أي لغاية عام 1984. وأي كان الامر، فإن الاتحاد السوفيياتي السابق عزز الجيش

الأثيوبي بـ18 ألف جندي كوبي، وبعده من الخبراء الفنيين من المانيا الشرقية السابقة، واليمن الجنوبي السابق، وبكمية هائلة من المعدات الحربية الحديثة والفتاكة.

في ظل هذه المستجدات لا عجب اذا ما تغير ميزان القوة لفائدة اثيوبيا التي حققت هزيمة بالقوات الصومالية، واجبرتها على الانسحاب في مارس عام 1978 الى حدودها الدولية، خارج اقليم اوغادين المتنازع عليه. اذا كان الاتحاد السوفياتي السابق خسر الصومال ولكنه كسب اثيوبيا في عام 1977، فإن الولايات المتحدة الاميركية خسرت في نفس السنة ايضا اثيوبيا، ولكنها كسبت الصومال، وهكذا حصل تبادل المواقع بين واشنطن وموسكو في اديس ابابا ومقديشو ضمن شطرنج الحرب الباردة البائدة بين الجبارين وقتذاك.

وتجدر الملاحظة هنا، ان الادارة الاميركية في عهد الرئيس الاميركي السابق جيمي كارتر ابلغت رسميا الحكومة الصومالية، بأنها لا تؤيدها ولن تقف بجانبها في حربها ضد اثيوبيا في اقليم اوغادين، ولكنها وبالمقابل فإنها لن تسمح للقوات الاثيوبية ان تتعدى شبراً واحداً خارج الحدود الدولية، وداخل حدود الجمهورية الصومالية المعروفة والمتعارف عليها دوليا منذ الاستقلال ووحدة شطري البلاد، في غرة يوليو 1960.

الفصل الثاني

سقوط النظام الصومالي (1978-1991)

بعد مرور بضعة ايام محدودة من هزيمة القوات الصومالية الرسمية في اوغادين في عام 1978 على يد القوات الاثيوبية المدعومة بوحدات كوبية، والمانية شرقية، ويمنية جنوبية، عم الاحباط العام الساحة الصومالية، وانتهزت مجموعة ضباط بقيادة الكولونيل محمد شيخ عثمان الفرصة للإطاحة بـ"الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي" برئاسة الجنرال محمد سياد بري، فقامت في التاسع من ابريل عام 1978 بمحاولة انقلابية فاشلة. وتفيد مصادر صومالية مطلعة، بأن العقيد عبدالله يوسف احمد كان العقل المفكر، والرأس المدبر للانقلاب الفاشل، هذا مما يبرر ضمن امور اخرى، اسباب لجوئه بصحبة ستة من رفاقه الى كينيا المجاورة على اثر فشل الانقلاب، قبل ان يستقر به المقام في اثيوبيا.

وللحوؤل دون انفلات الامور من بين يديه، وللدلالة على ان للقارب الصومالي رباناً، اتخذ الجنرال بري عبر "محكمة الامن الوطني" في 13 من سبتمبر 1978 قرار اعدام قائد الانقلاب، وكبار الضباط الذين تورطوا في العملية الانقلابية، وتم تنفيذ قرار الاعدام على الكولونيل محمد شيخ عثمان، وعلى 16 ضابطا صوماليا اخرين في السادس والعشرين من اكتوبر عام 1978. ولم يقتصر رد فعل النظام الصومالي عند ذلك القدر، بل انه تجاوز الامر، وطاول ابناء قبائل المجارتين التي تتفرع بدورها عن الدارود اسوة بقبائل الاوغادين، والمريحان... الخ وفى وسط هذا الجو المشحون بالعداء والكراهية بين اتباع النظام والسواد الاعظم

من افراد قبائل الماجرتين، اسس الكولونيل عبدالله يوسف في الثامن من فبراير عام 1979 "جبهة انقاذ الصومال"

Somali Salvation Front (S.S.F)

ووجدت هذه الجبهة تجاوبا ايجابيا سريعا وسط القبائل الماجرتينية، والاهم والالاخطر، والادهى من كل ذلك، فإنها شكلت اول تصدع في جدار او بالأحرى في نسيج التضامن القبائلي بين قبائل الدارود التي ينحدر منها الرئيس الصومالي السابق، الجنرال محمد سياد برى ذاته. وهذه كانت الخطوة الاولى والكبيرة ليس في طريق سقوط نظام الجنرال برى وحسب، بل وفى وتفكك عرى الوحدة والتضامن القبائلي في المجتمع الصومالي.

وان اثيوبيا التي كانت في عداء تاريخي مع الصومال، لم تترك هذه الفرصة، فرصة حدوث انشقاق في بنيان المجتمع الصومالي تمر، بل استغلتها بإحتضان "جبهة الانقاذ الصومالية" ليس حبا فيها، ولا اقتناعاً بطروحاتها السياسية، وانما بغية تسديد طعنة قاتلة الى النظام الصومالي، بتوسيع رقعة التصدع في جسد المجتمع الصومالي عامة، وبين قبائل الدارود خاصة في تلك المرحلة التاريخية، لان الدور الأثيوبي في عهد نظام الديكتاتور المخلوع منجستو هيلي ماريام فى تمزيق الصومال إربا إربا، تمثل في احتضان كل من اختلف مع نظام الجنرال محمد سياد برى سواء كان ذلك عن حق او باطل، فالغاية في نظر نظام "الدرق" البائد تبرر الوسيلة.

والمهم في الامر في هذا الصدد، ان "جبهة انقاذ الصومال" بدأت في القيام ببعض العمليات العسكرية، وتساعد وتضاعف نشاطها بعد حصولها على دعم عسكري اثيوبي. وفشل نظام الجنرال برى في احتواء هجمات هذه الجبهة، والحد

من عملياتها العسكرية، فلجأ الى اسهل واخطر الاساليب أي تفريغ جل غضبه على ابناء الماجرتين من دون فرز او تميز في مناطق تواجدهم في شمال شرق البلاد، وتحديداً في اقليم مودغ Mudug، ونوغال Nugal، وباري Bari (راجع الخريطة) ، وهذا مما عقد الامور القبائلية بين ابناء الدارود، وزاد الطين بلة، ومع مرور الزمن دفع ابناء قبائل الماجرتين المسالمين في شتى قطاعات الدولة المدنية والعسكرية ثمن ذلك، وبلغت العلاقات الاخوية التضامنية القبائلية بين الماجرتين وبقية قبائل الدارود الى نقطة اللاعودة، او شئت فقل الى درجة القطيعة شبه التامة.

الاسحاق بعد الماجرتين

في شمال البلاد، وبدقة اكثر في "ارض الصومال"، تفاقمت الازمات، والخلافات، والمشاحنات القديمة منها والمستجدة بفعل السياسات الخاطئة التي نهجها نظام مقديشو في معالجة القضايا السياسية، والمتاعب الاقتصادية، والاشكاليات العمرانية التي نوه اليها انفا. وتراكت هذه الاحداث، وادت في نهاية الامر الى ميلاد حركة سياسية - عسكرية الا وهى "الحركة الوطنية الصومالية" Somali National Movement (S.N.M.) في عام 1981 والتي جسدت الام وامل جزءاً كبيراً من ابناء "ارض الصومال" والتي يمكن ايجاز برنامجها السياسي على الوجه الآتي:-

اولاً: السياسية الداخلية

1) اسقاط نظام الجنرال محمد سياد بري

2) الحفاظ على الوحدة الوطنية الصومالية.

3) اقامة نظام ديمقراطي يرتكز على لا مركزية السلطة على الصعيدين الوطني والاقليمي، وذلك حتى يتولى الشعب الصومالي مسؤولية ادارة شؤونه على كل المستويات.

ثانياً: السياسة الخارجية

نهج سياسة خارجية يكون قوامها الاستقلال، وعدم الانحياز، واحترام مواثيق الامم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

ثالثاً: السياسة الاقليمية

يجب ان تكون منطقة القرن الافريقي، والبحر الاحمر، والمحيط الهندي، منطقة امن، وسلام، واستقرار، وتعاون وتضامن بين دول المنطقة ، وليس ساحة توتر، وبؤرة الازمات الدولية. يوحى بل يؤكد البرنامج السياسي لـ"الحركة الوطنية الصومالية" S.N.M بأنها ليست حركة قبلية، ولا جبهة اقليمية، ولا قوى سياسية انفصالية، بقدر ما هي حركة صومالية المنبع، وطنية الاهداف، ووحدية الغاية. وعلى غرار احتضانها ودعمها لـ"جبهة انقاذ الصومال" الماجرتينية منذ تأسيسها في 1979 بقيادة الكولونيل عبدالله يوسف، فإن نظام "الدرق" في اديس ابابا لم يتوان في احتضان وتأييد "الحركة الوطنية الصومالية" التي مثلت وتمثل الى حد كبير القبائل الاسحاقية، والتي تشكل الغالبية الساحقة في "ارض الصومال"، بالمقارنة مع القبائل الشمالية الاخرى والتي لها جذورها وامتداداتها في المناطق الجنوبية، ونقصد بها، قبائل الغدابورسي، والدولباهنتي، والورسنغلي، والعيسى

والتي تقطن اقصى شمال شرق وشمال غرب ارض الصومال، في حين ان القبائل الاسحاقية الاربع الكبرى اي: هبراول، وهيريونس، وهبرجعلو، وغرهجيس تعيش في وسط وعمق البلاد. والمهم في الامر هنا، ان الدعم الحقيقي والكبير الذي حصلت عليه "الحركة الوطنية الصومالية" لم يكن من النظام العسكري الاثيوبي البائد، وانما من التفاف القبائل الاسحاقية حول اهداف وغايات حركتهم السياسية.

انكفاء النظام على ذاته وهروبه الى الامام

بعد هزيمة القوات الصومالية في حرب الاوغادين، وتفاقم حدة الازمات الداخلية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، واحباط "الحزب الاشتراكي الثوري" لمحاولة انقلابية، واندلاع شرارة الحرب الاهلية في شمال شرق البلاد، أي اقليم قبائل الماجرتين بقيادة "جبهة انقاذ الصومال" بزعامة الكولونيل عبدالله يوسف، وقيام "الحركة الوطنية الصومالية" في "ارض الصومال" وسط القبائل الاسحاقية، فإن نظام الرئيس سياد بري، شعر ولأول مرة منذ انقلاب اكتوبر 1969، بأن الارض اضحت تهتز تحت اقدامه، فبدلاً من سعيه لقراءة تطورات الاحداث الصومالية بصورة واقعية وبرغماتية، فإنه لجأ الى سياسة الهروب الى الامام، وذلك بالانكفاء على ذاته، وامسى يعتمد بصورة اساسية على ثلاثة محاور قبلية دارودية وهي:

(1) قبيلة المريحان

(2) قبيلة الاوغادين

3) قبيلة الدولباهنتي

وعرف هذا المثلث في اوساط الصوماليين بـ"مود M.O.D" أي Marehan-Ogaden-Dolbahante. وبات بعض المثقفين الصوماليين يقولون ان الجنرال محمد سياد بري بدأ عهده بمثلث م.إ.ل M.E.L أي ماركس -انجلز-لينين الأممي، وانتهى في نهاية عمر عهده بالمثلث "مود" القبلي.

اتفاق الجنرال والكولونيل

تأزم الاوضاع الداخلية، واهتزاز عرش السلطة في مقديشو، وتزايد العمليات العسكرية للمعارضة المسلحة في شمال شرق البلاد، وفي "ارض الصومال" من ناحية، والهزيمة الساحقة التي مني بها الجيش الاثيوبي في 19 مارس 1988 على اثر انهيار جبهة "نادو از" التي كانت بمثابة العمود الفقري لنظام الدرق في شمال ارتريا من ناحية أخرى، اجبرت "الحزب الاشتراكي الصومالي" بقيادة الجنرال محمد سياد بري، والسلطة العسكرية الاثيوبية برئاسة الكولونيل منجستو هيلي ماريام في ابرام اتفاق في الرابع من ابريل عام 1988 في مدينة جيبوتي تحت اشراف الرئيس الجيبوتي الراحل حسن غوليد ابتيدون. وتضمنت تلك الاتفاقية اربعة بنود محورية وهى:-

1) اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

2) وقف الحملات الاعلامية المناوئة من اديس ابابا ضد مقديشو، ومن مقديشو ضد اديس ابابا .

3) سحب قوات البلدين من مناطق الحدود المشتركة.

4) عدم سماح النظامين بأي نشاط سياسي او عسكري ضد بعضها البعض من داخل أراضيها.

وعلى غرار مؤتمر اروشا في عام 1967 الذي تنازل فيه الصومال رسميا عن المطالبة بـ"المنطقة الحدودية الشمالية"، والتي دفع الرئيس عبدالرشيد شارمارك ثمنها، فإن معشر الصوماليين رأوا في اتفاقية جيبوتي الموقعة في عام 1988 بين الجنرال سياد بري والكولونيل منجستو هيلي ماريام بمثابة تنازل صومالي مكشوف بالمطالبة بأقليم اوغادين، وذلك على ضوء ما جاء في البند الرابع من الاتفاقية.

وتنفيذاً لهذه الاتفاقية، طلبت السلطات الاثيوبية من الفصائل الصومالية مبارحة اراضيها، واغلقت الركن الإذاعي الذي كانت من خلاله "جبهة انقاذ الصومال"، و"الحركة الوطنية الصومالية" تبث حملاتهما الاعلامية ضد نظام الرئيس سياد بري.

والى ذلك، فإن الحكومة الاثيوبية العسكرية صادرت كمية من الاسلحة الثقيلة لـ"جبهة انقاذ الصومال" واعتقلت قائدها العقيد عبدالله يوسف. وان " الحركة الوطنية الصومالية" استفادت من تجربة "جبهة انقاذ الصومال" مع نظام "الدرق"، ولم تنتظر الى ان توجه اليها الضربة، فاقتحمت عمق "ارض الصومال" في مايو 1988، أي بعد مضي ايام معدودة من توقيع الاتفاقية الصومالية - الاثيوبية، وفي غضون اقل من شهر واحد بسطت قوات "الحركة الوطنية الصومالية" نفوذها على مدينة برعو Buraa، وعلى نصف مدينة هرجيسا Hargeysa عاصمة "ارض الصومال".

والامر المحزن حقا، ان القوات النظامية الصومالية بدلا من تتدارك تدهور اوضاعها العسكرية في المدن الشمالية، ومعالجة تعاقب هزائمها الكبيرة، وخسائرها الفادحة، فإنها غدت تتصرف بصورة عشوائية، وبردود فعل عنجهية وغير مسؤولة، وذلك بصب جم غضبها على عموم "ارض الصومال". وعليه فلا غرابة اذا ما دمرت مدينة هرغيسا تماما، ونشرت الخراب في برعو، وفي اجزاء عديدة من سائر المدن والقرن الشمالية. وبناء على معلومات الكاتب الصومالي عبدالسلام عيسى . سالوى Abdissalam Issa- Salwe، فإن ما يربو على 10 الف صومالي شمالي قضوا نحبهم، وجرح ما يزيد على 30 الف واحداً، وان عدد اللاجئين فاق الـ 350 الف فرداً.

مقاومة اوغادين او تفسخ "مود"

ان الحريق الذى اشتعل في اقليم قبائل الماجرتين في شمال شرق الصومال، والذى امتدت سنته الحارقة والمحركة للأخضر قبل اليابس، ممزقة اوصال الوحدة الوطنية الصومالية، سرعان ما تأجج لهيبه في اقليم جنوب الصومال حيث تقطن غالبية القبائل الاوغادينية، وهذا مما ادى عمليا الى تصدع التحالف القبلي الثلاثي "مود" بين مريحان، واوغادين، ودولباهنتي، وقلص هامش مناورة الرئيس الصومالي الراحل محمد سياد برى كما سنرى لاحقا في اطار قبيلة ابيه أي المريحان، بعد امتداد رقعة التمرد الى قبيلة امه أي الاوغادينية. ويعد سبب التمرد المباشر في اقليم الجنوب وعاصمته ميناء كيسمايو، ضمن اسباب مختلفة، تنازل الصومال رسميا عن قضية اقليم اوغادين الاثيوبي الحالي أي "الصومال الاثيوبي"

السابق والذي ضمته بريطانيا الى اثيوبيا فى عام 1948، وذلك بموجب اتفاقية الرابع من ابريل 1988 والتي توقفنا عندها اعلاه.

واستمراراً في نهج سياسة الهروب الى الامام، ولدى شعوره بسيادة روح التملل وسط القبائل الاوغادينية القاطنة في جنوب البلاد، لجأ الجنرال سياد برى الى إقصاء عدد من كبار المسؤولين العسكريين الذين ينتمون الى القبائل الاوغادينية من القوات المسلحة الصومالية . وان تلك السياسة الخرقاء-العرجاء، طالت الجنرال ادم عبدالله نور الملقب بـ"جاييو" Gabyow أي وزير الدفاع الصومالي ذاته.

وفى غضون فترة وجيزة للغاية، أي في عام 1989، برزت في الساحة الجنوبية الصومالية حركة سياسية عسكرية مناوئة لسلطة الجنرال سياد برى، الا وهى "الحركة الوطنية الصومالية" (Somali Patriotic Movement (S.P.M.)، ويتألف معظم اعضاء هذه الحركة من الجنود والضباط، وكبار المسؤولين الاوغاديين العسكريين السابقين في الجيش النظامي الصومالي. وان قمة هذا الفصيل الصومالي تمحورت حول ثلاث شخصيات عسكرية اوغادينية بارزة وهى:-

1)الرائد بشير المشهور بلقب "بليليغو" Bililigo،

2) والجنرال ادم عبدالله نور (جاييو) Gabyow،

2)الكولونيل احمد عمر جيس Ahmed Omar Jees

والمعلوم ان ابناء القبائل الاوغادينية كانوا يشكلون السواد الاعظم من الجيش الصومالي، وهذا فضلاً عن سيطرتهم على المواقع القيادية الحساسة في المؤسسة

العسكرية للبلاد. وان التحاقهم بصفوف الحركة العسكرية الاوغادينية اعطاها دفعة قوية وسريعة، اربكت ما تبقي من الجيش الصومالي الرسمي بجانب الجنرال سياد بري.

واشتعال هذه الجبهة العسكرية في وجه القوات الحكومية في المناطق الجنوبية الاوغادينية بالإضافة الى الجبهة الشمالية الشرقية الماجرتينية، والجبهة الشمالية، والشمالية الشرقية الاسحاقية، زعزعت البقية الباقية من الجيش الصومالي، ومزقت وحداته، واضعفت شوكته، وبات تدريجيا غير قادر ليس على اخذ زمام المبادرة العسكرية في احدى الجبهات الثلاث، وانما أضحى عاجزا على المناورة والحركة خارج حدود العاصمة.

منفيستو مقديشو او ضياع الفرصة الاخيرة

لم تبق العاصمة الصومالية جزيرة آمنة ومعزولة عن الاحداث السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي كانت تمور وتموج بها البلاد، بل ان النار كانت تشتعل اوارها تحت رماد النظام، وان الامل الاخير لحكومة الجنرال محمد سياد بري للرحيل بما تبقى لها من ماء الوجه- الكرامة، للحفاظ على ما كان بالإمكان آنذاك الحفاظ عليه من مقومات الدولة، وركائز الوحدة الوطنية الصومالية، تجسد بحق وحقيقة في مجموعة "بيان مقديشو" التي اطلت على الساحة الصومالية من قلب العاصمة في 26 مايو 1989.

وكانت مجموعة "منفيستو مقديشو" تتكون من فئة المثقفين، والبرلمانيين، ومدراء الشركات، ورجال الاعمال، وكبار القيادات العسكرية، ولم يكونوا كلهم من ابناء قبيلة المريحان التي ينتمى اليها رئيس الدولة سياد بري، بقدر ما كانت تتألف من

عدة قبائل، واقاليم، ومناطق، وحساسيات سياسية، مؤهلة لقيادة البلاد بصورة مؤقتة الى بر الامان، وسط الاخطار المتعدد الابعاد التي قادت الصومال الى المصير المؤلم، والمحزن، والمعروف، ريثما تتولى قيادة سفينة البلاد سلطة جديدة منتخبة من قبل الشعب الصومالي بصورة ديمقراطية.

ويذكر ان مجموعة "بيان مقديشو" طرحت على الرئيس الصومالي الراحل قبل وقوع الواقعة خطة لإنقاذ الموقف، الدولة، والبلد من سبع نقاط وهي:-

(1) اعتراف رئيس الدولة في غضون عشرين يوما من تاريخ صدور هذا البيان (26 مايو 1989) بفشل سياسته التي قادت الصومال الى الحرب الاهلية، والتي فشل في اخماد نيرانها.

(2) تشكيل حكومة مؤقتة في خلال ستة اشهر، وذلك بعد اخذ رأي الطبقة السياسية والفكرية للامة. ويعين رئيس الحكومة من قبل رئيس الدولة، على ان يكون رئيس الوزراء مطلق الحرية في تشكيل الوزراء حسب كفاءاتهم وقدراتهم في معالجة ازمة البلاد.

(3) تتولى الحكومة الانتقالية مهمة اجراء التعديلات الدستورية، بحيث ان دستور الصومال الجديد يكفل حرية التعبير، والتعددية الحزبية، بشرط ان لا يزيد عدد الاحزاب على ثلاثة. على ان يجرى استفتاء شعبي على الدستور المعدل.

(4) تقوم الحكومة المؤقتة في خلال نصف سنة من تاريخ تشكيلها، بإجراء انتخابات اشتراعية ديمقراطية من دون ان تكون خاضعة لرغبة "الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي".

5) تضع الحكومة الانتقالية سياسة اقتصادية تخرج البلاد من حالة الخمول، والكساد، يضع عجلة الصومال على سكة الليبرالية الاقتصادية، ولكن لابد من مصادقة البرلمان على تلك السياسة الاقتصادية.

6) تشكيل وتكليف لجنة خاصة لإعادة بناء شمال الصومال الذي دمرته الحرب الاهلية، واعداد الحكومة قرار عفو عام يصادق عليه رئيس دولة، ودراسة كل سبل انهاء الحرب الاهلية في البلاد.

7) بعد مضي عام على قيام الجمعية الوطنية، تجرى في البلاد انتخابات رئاسية مفتوحة في وجه كل المرشحين، وفي حالة ما يقدم رئيس الدولة استقالته، فإن نائبه يتولى رئاسة البلاد بالنيابة، ريثما تجرى انتخابات رئاسية في خلال سنتين يوماً.

للأسف الشديد، ان الرئيس محمد سياد بري لم يعط اذنا سياسية صاغية لمجموعة " منفيستو مقديشو"، واهدر الفرصة الاخيرة ليس عليه للخروج من دهاليز السلطة مرفوع الهامة، محفوظ الكرامة، وانما ايضا على الصومال بلداً وشعباً، الذي بات مصيره مفتوحاً في وجه جميع الاحتمالات، بعد ما فقد بوصلته، واضحى عرضة للرياح العاتية التي دفعت به الى قلب متاهة بلا مخرج.

حرب مقديشو وهروب الجنرال

وفي خاتمة المطاف حاصرت نيران الحرب الاهلية العاصمة الصومالية، وذلك على اثر تحول "المؤتمر الصومالي الموحد" من حركة سياسية خالصة في العاصمة الايطالية روما، الى حركة سياسية-عسكرية في مقديشو، وتم هذا

التحول الكبير في غضون اشهر معدودة، ولاسيما عندما استقال الجنرال محمد فارح عيديد من منصبه كسفير للصومال لدى الهند، وتولى قيادة "المؤتمر الصومالي الموحد" في عام 1989.

وما هو جدير بالملاحظة، ان نظام الجنرال برى كان حريصا على عدم ايقاظ او اثاره قبائل الهاوييه بحكم وجوده في قلب مناطقهم القبلية، ولكن من دون طائل، فعندما امست السلطة تتزلق او تفلت من بين يديه لم يعد قادراً على التمييز بين الصوماليين، باستثناء الفئة الوحيدة من قبائل المريحان التي وقفت معه حتى الساعة الاخيرة. وهكذا وعندما اشتد القتال بين وحدات "المؤتمر الصومالي الموحد" المدعوم من قبائل الهاوييه التي تقطن شمال، وجنوب، ووسط مقديشو، والبقية الباقية من القوات التابعة للنظام والتي فقدت كل المواقع، فإن الرئيس سياد برى وقواته وجدا انفسهما في حصار مطبق في مقديشو.

مبادرة روما قبل سقوط مقديشو

انطلاقاً من الوشائج التاريخية، والروابط السياسية، والمصالح الاقتصادية، والعلاقات الثقافية بين الصومال وايطاليا بحكم انها احدى مستعمراتها الافريقية السابقة، تقدمت السلطة الايطالية بمبادرة لإنقاذ الموقف الصومالي الدقيق والحر، وذلك قبل اسابيع معدودة من اندلاع معركة مقديشو، وسقوط نظام "الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي" بقيادة الجنرال محمد سياد برى. ويمكن تلخيص المبادرة الايطالية الاخيرة ما قبل انهيار النظام الصومالي، في اربعة بنود اساسية وهى: -

(1) استمرار الرئيس سياد برى في الحكم لمدة لا تتجاوز السنة الواحدة.

(2) تشكيل حكومة انتقالية جديدة تمهد الارضية لإجراء انتخابات ديمقراطية.

(3) جمع شمل كل الصوماليين أي الحكومة وفصائل المعارضة حول مائدة مستديرة لتعزيز القواسم المشتركة للحفاظ على ما تبقى من مقومات وحدة البلاد الوطنية.

(4) اشراف هيئات دولية على الانتخابات التشريعية والرئاسية.

ولم تجد هذه المبادرة الايطالية الاخيرة تجاوبا لا من قبل النظام المتساقط، ولا من طرف جبهات المعارضة المتصاعدة.

قبل ايام معدودة من معركة مقديشو الاخيرة، وحرصا على دخول فصائل المعارضة الصومالية بانتظام الى العاصمة حفاظا على ارواح الناس، وصونا للممتلكات الخاصة والعامة، وللحيلولة دون تحويل المدينة الى رماد ، حصل لقاءات بين فصائل المعارضة المسلحة الثلاثة الكبيرة، وهي "الحركة الوطنية الصومالية" (S.N.M.) Somali National Movement، الاسحاقية بزعامة عبدالرحمن احمد على تور Tour، و "المؤتمر الصومالي الموحد" الهاويين United Somali Congress (U.S.C.) بقيادة الجنرال محمد فارح عيديد، و"الحركة الوطنية الصومالية" الاوغادينية Somali Patriotic Movement (S.P.M.) برئاسة الكولونيل احمد عمر جيس.

والتقت الفصائل الثلاثة في الثاني من اكتوبر عام 1990، بمدينة ديرداوا الاثيوبية، واتفقت على تنسيق نشاطاتها العسكرية لإسقاط نظام الجنرال محمد سياد بري، ثم تشكيل حكومة بالتشاور فيما بينها.

وقبل ان يجف حبر هذه الاتفاقية ابرمت نفس هذه الفصائل الصومالية اتفاقية اخرى في 24 من نوفمبر عام 1990 وهذه المرة بمدينة تورينو Torino الايطالية واتفقت على ثلاثة بنود محورية وهي:-

(1) التنسيق السياسي والعسكري.

(2) اجراء انتخابات ديمقراطية وتعددية ، فور سقوط نظام الرئيس سياد برى.

(3) ضمان الحريات العامة في الصومال.

ولكن وللأسف الشديد، فإن الجنرال محمد فارح عيديد انتهب فرصة انهيار الجيش الحكومي او بالأحرى ما تبقى منه، واقتحم العاصمة مقديشو الى ان خرج منها الجنرال برى في 26 يناير 1991 تحت حماية القوات الموالية له، واستقر به المقام في غيدو Gedo مسقط رأسه في اقليم قبائل المريحان، الواقع في جنوب غرب الصومال وبالقرب من المناطق الحدودية مع كينيا، قبل ان يلجأ الي نيجيريا ويموت هناك كلاجئ سياسي في الثاني من يناير عام 1995.

والمهم في الامر في هذا الصدد، ان الجنرال محمد فارح عيديد قائد "المؤتمر الصومالي الموحد" - المنحدر من اتنية هوييه - قبيلة هبر غدر - لم ينسق كما كان متفقا عليه مع حليفه أي "الحركة الوطنية الصومالية" S.N.M.، و"الحركة الوطنية الصومالية" S.P.M.، وبات يتصرف كرئيس واضعا حلفاءه قبل خصومه امام الامر الواقع. وسعى اخيه-عدوه اللدود في "المؤتمر الصومالي الموحد" على مهدى محمد ، المنحدر من اتنية هوييه - وقبيلة أبغال - ، قطع الطريق عليه هو الاخر عبر مظلة مؤتمر مصالحة عقد في جيبوتي من 15 الى 21 يوليو 1991، والذي اختاره رئيسا مؤقتا لجمهورية الصومال، هذا مما اثار ثائرة الجنرال عيديد،

وغدت مقديشو ساحة حرب مدمرة بين قبائل الهاوييه، وتحديدًا بين هبر غدر وأبغال، ابتداءً من 17 نوفمبر عام 1991، هذا مما ساهم في تعزيز موقف "الحركة الوطنية الصومالية" S.N.M في ترسيخ أقدامها في "أرض الصومال" وخلق إشكالية جديدة ما زالت قائمة.

الفصل الثالث

انهيار الدولة الصومالية

ان قوات "المؤتمر الصومالي الموحد" دخلت العاصمة الصومالية في 27 يناير 1991، واخرجت منها الجنرال سياد بري وقلول قوات انصاره من ابناء قبيلته، من دون تنسيق مع "الحركة الوطنية الصومالية" الشمالية S.N.M، و "الحركة الوطنية الصومالية" الجنوبية S.P.M، ولم تجد منذ استيلائه على المدينة، وتحكمها على اهم مواقعها، الفرصة لالتقاط انفاسها، ومراجعة الخطوة التي اقدمت عليها قبل فوات الاوان، بل انها وبدورها غرقت في سبحة سياسية وعسكرية واجتماعية.

وان رد فعل حلفاء الجنرال محمد فارح عيديد لم يتأخر طويلا، فإن القبائل الاسحاقية الشمالية التي كانت تنتقد بشدة وحدة هيمنة الجنوب على الشمال منذ استقلال البلاد في اول يوليو عام 1960، ووحدة شطري الصومال في اطار "الجمهورية الصومالية"، لم تطق على الاطلاق اتخاذ "المؤتمر الصومالي الموحد" الذى يمثل قبائل الهاوييه دخول مقديشو من دون أي تنسيق، واقدامه على خطوات اخرى من دون العودة الى حلفائه في اقصى الشمال S.N.M، وفى اقصى الجنوب S.P.M، وعليه فلم يكن صعبا على قيادة "الحركة الوطنية الصومالية" S.N.M ان تمرر عبر قنوات شعبية في 17 مايو 1991، أي بعد مرور زهاء اربعة اشهر على سقوط نظام "الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي"، قرار استقلال "ارض الصومال" Somaliland.

وبعد مضي نحو ستة اشهر على اعلان استقلال "ارض الصومال" أي في 21 اكتوبر عام 1991، اجتمعت قبائل الماجرتين القاطنة في شمال شرق البلاد، أي

في مناطق باري Bari، ونوغال Nugal، ومودغ Mudug، وغالغودود Galguduud، المنضوية تحت مظلة "الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال" Somali Salvation Democratic Front (S.S.D.F) بقيادة الجنرال محمد ابشر موسى، وفي الاجتماع الذي شارك فيه الزعامات الدينية، ورؤساء القبائل، والقيادات السياسية والعسكرية، والرموز الثقافية في هذا الجزء من الصومال، تقرر تأسيس حكومة اقليمية.

ومنذ ذلك التاريخ أي 21 اكتوبر 1991، اعتمدت "حكومة" الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال" سياسة الاعتماد على الذات، والدفاع الذاتي ايضا ضد أي وحدات قبلية شمالية او جنوبية تسول لها نفسها في الاعتداء على أي جزء من مناطق قبائل الماجرتين.

وهذا مما جعل ويجعل البعض يروج وبصورة متهافنة وغير مسؤولة لمشروع قيام ثلاث دويلات في الصومال اي:

1)دويلة القبائل الاسحاقية في الشمال، وعاصمتها هرغيسا.

2)دويلة القبائل الماجرتينية في الشمال الشرقي، وعاصمتها بوصاصو.

3)ودويلة قبائل الهاوييه، والدارود، والرحانوين في الجنوب، وعاصمتها مقديشو. وهذا منطوق اعوج لا يستقيم، ولا يصمد في وجه أي دراسة موضوعية، وتحليل دقيق، فلا يوجد أي مبرر لاعتماد سياسة تقسيم الصومال الى ثلاث دويلات، ماعدا وجود نوع من استقرار نسبي في شمال، وشمال شرق الصومال، والسعي للتخلص من مشاكل قبائل- فصائل الجنوب بوضعها في سلة دويلة واحدة، بالرغم من انها تملك مقومات الانشطار ايضا على اقل الى ثلاث دويلات أي:

1) دويلة قبائل الهاوييه فى الوسط.

2) دويلة قبائل الرحانوين فى جنوب شرق الصومال.

3) دويلة الدارود فى الجنوب والجنوب الشرقى.

ولكن هذا المنطق التقسيمى للصومال على هيئة دويلات قبائلية اقرب ما يكون الى السريالية السياسية منها الى الواقعية السياسية. علما ان منطق التقسيم بالإمكان ان يقود الى ما لا نهاية لها فى حالة الانجراف وراء موجة التقسيمات النظرية التي توحى عن اللامسؤولية والبعيدة كل البعد عن العقلانية.

انهيار الدولة وتكالب القبائل والعشائر

بعيداً عن طروحات البعض، ولهات البعض الاخر خلف سراب ويباب الدويلات الفسيفسائية Mosaic والاغزوتيكية Exotic التي تفتقت بها مخيلات غير سوية هنا، ورياضة سوسيو. سياسية بهلوانية هناك، فإن مع سقوط نظام الرئيس محمد سياد برى، انهارت الدولة، وتصارعت، وتقاتلت الفصائل- القبائل الصومالية على شظايا السلطة ليس فى شوارع مقديشو واحيائها وحسب، وانما فى كل اقاليم ومدن البلاد من ميناء كيسمايو جنوباً الى ميناء زيلع شرقاً، مروراً بميناء مقديشو وسطاً، وميناء بوصولاً غرباً، وميناء بربرة شمالاً.

والسؤال الذى يطرح ذاته فى هذا السياق هو لماذا انهارت الدولة الصومالية مع سقوط نظام الجنرال سياد برى؟ والجواب على ذلك هو ان تطورات الاحداث الصومالية كشفت وبصورة واضحة للغاية بأن الدولة التي تقوم قائمتها على اسس مؤسساتي ثابتة، والقادرة فى الصمود فى وجه الازمات الموسمية، والعواصف

السياسية الهوجاء، لم يكن لها أي وجود في الصومال. وان كل مظاهر الدولة لم تكن الا مظاهر شكلية دون اسس جوهرية راسخة، تغلف سلطة التحالفات القبائلية المصارعة على السلطة ليس لاعتبارات وطنية، وانما لحسابات اثنية، واقليمية، وقبائلية، وعشائرية، وانحدر بها الى الامر في بعض المناطق الى درك النزاعات الاسرية.

فعندما انهار نظام "الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي" تلاشت مظاهر الدولة الظاهرية وغدت السلطة مرمية على طول شوارع الصومال وعرضها، هذا مما دفع بالفصائل - القبائل التي كانت تحارب ضد نظام الجنرال سياد بري الذي كان القاسم المشترك الوحيد بينهما، ان تلج حلبة الصراع الدامي والمدمي بين بعضها البعض بغية الاستحواذ على ما يمكنها الاستحواذ عليه من فتات السلطة، في غياب الدولة التي لم يكن لها بالأساس أي وجود حقيقي وجوهري في نظر، ووجدان، ومخيلة، وعقل الانسان الصومالي. ولكن الايام العصبية كشفت للمواطن الصومالي في بلاد الملجأ والمنفى فيما وراء البحار والمحيطات، اهمية ودلالة المظاهر الشكلية للدولة الصومالية التي بات يندم عليها بعد اختفائها نهائيا وسط غبار حرب الفصائل والقبائل التي اتت على كل مظاهر العمران الفوقية والبنية التحتية، وهذه قضية أخرى.

خلافات القبائل وصراعات الفصائل

مباشرة بعد سقوط نظام الرئيس سياد بري، وتداعي مظاهر الدولة الشكلية، تعرى المجتمع الصومالي من ثوبه السياسي البراق، وتجلى غطاء تماسكه الفضفاض.

ويذكر بأنه لا يوجد باحث اجتماعي افريقي او غير افريقي تناول دراسة المجتمعات الافريقية، الا وتوقف على خصوصية خصائص المجتمع الصومالي، مشيراً الى توفر مقومات الامة في الصومال دون سواه من دول القارة السمراء. وذلك لان المجتمع الصومالي:

(1) ينحدر من سلالة عرقية واحدة.

(2) يتمتع بثقافة وعادات، وتقاليد واحدة.

(3) يدين بعقيدة واحدة، ولا توجد تعددية طائفية حتى فى اطار الدين الواحد.

(4) يتحدث بلغة واحدة.

(5) صاغته وصقلته تجارب تاريخية مشتركة.

صحيح ان هذه الخصائص الخمسة الاساسية، لا يوجد لها نظير في بلد افريقي آخر. ولكن مشكلة المشاكل تكمن في وقوف البعض لدى مظاهر الوحدة العامة، دون الولوج الى اغوار بنية المجتمع الصومالي على ضوء تطور تاريخ البلد منذ استقلاله في الفاتح من يوليو عام 1960.

فالمؤسف حقا، ان الصومال لم يشهد تطوراً شاملاً ومتكاملاً على مدى 31 سنة كاملة، أي منذ استقلاله عن ايطاليا وبريطانيا، ولغاية انهياره في 26 يناير عام 1991 أي على اثر سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري. بل على غرار سائر دول القارة السوداء، فإن اهتمام الحكومة تمحور حول العاصمة، وتركزت السلطة في يد فئات قبلية محدودة قبل ان تنحصر في قبيلة واحدة بصورة اساسية. فالجنرال سياد بري مثلاً اعتمد في حكم الصومال منذ 21 اكتوبر 1969 الى 26

يناير 1991 بشكل كبير على دعم، وتضامن قبيلة ابيه أي المريحان، وقبيلة امه الاوغادين. ورأينا كيف ان تضامن قبائل الاوغادين قد انتهى الى عداء سافر لنظام الرئيس بري بعد توقيعه لاتفاق الرابع من ابريل عام 1988 مع النظام العسكري الاثيوبي، وتخلى بموجبه عن المطالب بأقليم اوغادين الاثيوبي. والمعروف ان الرئيس بري لما خرج حيا من حصار قبائل الهاوييه المنضوية تحت لواء "المؤتمر الصومالي الموحد"، لولا التضامن القبلي المريحاني معه. ويذكر بأن قادة قبائل المريحان قالوا وقتذاك مقولتهم الشهيرة، "لنا نحن ايضا مآخذنا على ابنا، محمد سياد بري ، ولكننا لن نسلم رأسه ابدأ لقبائل الهاوييه مهما كلفنا ذلك من ثمن".

وبناء على ذلك الموقف القبلي، فإن القيادة السياسية والعسكرية المريحانية شكلت فى فبراير عام 1991 "الجبهة الوطنية الصومالية" Somali National Front (S.N.F) برئاسة الجنرال عمر حجي حرسى Omar Hagi Hersi، وان القبائل المريحانية سرعان ما التفت حول هذه الجبهة، وخاضت اشرس المعارك ضد قبائل الهاوييه المؤطرة في "المؤتمر الصومالي الموحد"، واحبطت خطة الجنرال محمد فارح عيديد (هاوييي الاتنية - هبر غدر العمارة - سعد العشيرة) على القاء القبض ومحاكمة الجنرال محمد سياد بري (دارود الاتنية، اوغاديني الام، مريحاني الاب) .

ما نريد الوصول اليه هو ان المجتمع الصومالي لم يوظف كل خصائص وحدته القوية والتي تفتقر اليها سائر المجتمعات في القارة السمراء على الاقل، وان المرجعية الى بلوغ قمة هرم السلطة من ناحية، وتحدى السلطة من ناحية أخرى، بقت هي القبيلة التي تقف دائما ابدأ مع ابنائها سواء كانوا ظالمين او مظلومين

في وجه أي قوى، بصرف النظر عن الاشكال التي تأخذها من سلطة رسمية او قوة قبلية.

بإختصار شديد، ان الاحداث الصومالية كشفت بما لاشك فيه، بأن القبيلة في المجتمع الصومالي هي في وقت واحد الديناميكية السياسية، والمرجعية الاجتماعية، وان أي بنية فوق القبيلة لا تعدوان تكون مظهراً من المظاهر الشكلية او الصورية، التي تعتمد في مقوماتها الوجود على الارضية القبلية.

كان لا مندوحة من الاشارة الى خصوصية خصائص التركيبة الاجتماعية الصومالية لفهم الاسباب الكامنة وراء خلافات القبائل المستميتة، وصراعات الفصائل الصومالية المدمرة، قبل فترة وجيزة من سقوط النظام الصومالي في 26 يناير عام 1991 ثم السنوات العجاف التي تلت ذلك، وزجت الصومال في دوامة ازمت سياسية، وهروب اهلية مدمرة، ومجاعة القاتلة، وامراض الفتاكة.

ومن دون اغراق القارئ بذكر كل تفاصيل جزئيات خريطة الصراعات القبائلية، والفصائلية الصومالية، ولكن ومن باب الحرص على الوقوف على عمق الازمة الصومالية الموغلة في اغوار البنية التحتية الاجتماعية (اي القبلية) الصومالية، لا بد من التنويه الى ان الحرب الاهلية اندلعت في كل ارجاء الصومال، لاسيما بعد سقوط الحكومة في عام 1991، وانهايار الدولة، لدرجة ان أي قبيلة حتى لا نقول أي اسرة صومالية واحدة لم تنج من الاصابة بشظاياها الخبيثة والقاتلة.

فاذا نظرنا الى اقصى شمال البلاد، أي ما بات منذ 17 مايو 1991 يعرف بـ"ارض الصومال" فإن القتال القبائلي لم يكن قاصراً على المنافسة على السلطة بين القبائل الاسحاقية (التي تشكل الغالبية الساحقة) وبقية القبائل الصغيرة أي :

2. الدولباهنتي Dolbahante

3. غدابورسي Godabursi

4. العيسى Issa،

وانما بين القبائل الاسحاقية الاربع الكبرى ذاتها ، أي :

(1) هبر اول Habar Awa

(2) هبر يونس Habar Younis

(3) هبر جاعلو Habar Jalo

(4) هبر غرهجيس Habar Gharhajis

1. وفي شمال شرق البلاد، أي في منطقة الحكم الذاتي القبائل الماجرتين Majerteen فإن الصراع القبلي لم يكن محصوراً بين هذه القبيلة وجيرانها الاخرين من الدارود غربا وجنوبا في إقليمي سناغ Sanag، ونوغال Nugal، ومع قبائل الهاوييه في اقليمي مودوغ.

2 Mudug وغالغودود Galgudud، بل ان الصراع اندلع بين اسر الماجرتين الثلاث الرئيسية أي:

(1) عثمان محمود

(2) عمر محمود

(3) وعيسى محمود

وفى وسط البلاد حيث تتواجد قبائل الهاوييه، فإن الصراع كان يدير من جانب بين قبائل الهاوييه مع قبائل الماجرتين فى الشمال، وقبائل الاوغادين فى الجنوب، وقبائل الرحانوين فى غرب مقديشو والبلاد، وقبائل المريحان فى جنوب غرب الصومال، هذا علاوة عن القتال الحاد بين قبائل الهاوييه ذاتها أي بين الالبغال والهيرغدر، والمرساد، والحوادل. ولم يكن النزاع واقفا على القبائل، بل انه انحدر فى بعض الاحيان الى درك عشائري واسرى، كما كان حال القتال بين الجنرال محمد فارح عيديد، وعثمان حسن على عاتو Osman Atto، فإن القائدين هما من قبيلة هبر غدر، وعشيرة سعد Saad، والخلاف يكمن فى ان الجنرال عيديد هو من بطون جالاف Jalaf، فى حين عاتو Ato هو من بطون هلووليه Hilawle.

وقبائل الرحانوين Rahnawein التى تعيش فى غرب مقديشو فى الوقت التى كانت تخوض فيه حرب الدفاع عن الذات ضد قبائل الهاوييه والدارود، فإن نزاعا حادا كان يدور بين قطبي قبائلها أي: سغال Sagal وسيد Siyed من ناحية، وبين عشائر هذين المحورين من ناحية اخرى.

وفى اقصى جنوب البلاد حيث تقطن القبائل الاوغادينية كان يدور صراع بين قبليتي البهجيرى Bahgairy، والايغاهان Awigahan، هذا بجانب بعض هذه القبائل ضد بعض قبائل الهاوييه والدارود.

وكما تظهر هذه المعطيات ان الصراعات القبائلية الصومالية بالغة التداخل، شديدة التعقيد، وحرصاً على اللقاء المزيد من الاضواء، وتقديم كل مايمكن تقديمه من معلومات، ارتأينا اهمية الوقوف على التركيبة الاجتماعية الصومالية.

الخريطة القبلية الصومالية

تتحدّر القبائل الصومالية من ثلاث جذور اساسية وهى :

1)الدارود Darod

2)ارير Irir

3)ساب Saab

اولاً الدارود: تتفرع منها خمس وحدات اثنية وهى:

أ) المريحان Marehan

ب) الاوغادين Ogaden

ج) ورسنغلي Warsangali

د) ماجرتين Majerteen

هـ) دولباهنتى Dalbahante

وهذه الوحدات الاثنية تتكون بدورها من عدة قبائل :

ب) اوغادين : وتتفرع منها اربع قبائل رئيسية وهى :

(ب-1) افمادو Afmadow

(ب-2) اوغاهان Awigahan

(ب-3) موكابول Mokabul

(ب-4) بهجيرى Bahgeri

د) ماجرتين: وهى تتالف من خمس قبائل اساسية وهى:

(د-1) عثمان محمود

(د-2) عيسى محمود

(د-3) عمر محمود

(د-4) على ساليبان Ali Saliban

(د-5) رير ابراهيمو Reer Ibrahim

ثانيا ارير: تتحدر من ارير ثلاث وحدات اتنية وهى:

أ) هاوييه Hawiye

ب) اسحاق Ishaq

ج) در Dir

وهذه الوحدات الاتنية تحتوى بدورها عدة قبائل:

أ) الهاوييه تتالف من اربع قبائل كبيرة وهى:

(أ-1) ابغال Abgal

(أ-2) هبر غدر Habar Gidir

(أ-3) حوادل Hawadle

(أ-4) موراساد Murasade

وعن الابغال تتفرع ثلاث عشائر وهى:-

(أ-1-1) حارتي ابغال Harti Abgal

(أ-1-2) وا - سلى Wa-Sle

(أ-1-3) وا - بودان Wa-Budan

وان قبيلة هبرغدر تتالف هى الاخرى من ثلاثة عشائر وهى:

(أ-2-1) سعد Saad

(أ-2-2) سليمان Suleiman

(أ-2-3) ار Ayr

وان سعد Saad تنقسم الى فخذتين:

(أ-2-1-1) جالاف Jalaf

(أ-2-1-2) هيلووليه Hilowle

(ب) اسحاق Ishaq، وتتكون ثلاث وحدات اتنية وهى:

(ب-1) هبراول Habar Awal

(ب-2) هبر جاعلو Habar Jalo

(ب-3) هبر غبرهجيس Habar Garhajis

وهذه الوحدات الاتينة تتفرع بدورها الى عدة قبائل:

(ب-1) هبر اول Habar Awal وتنقسم بدورها الى ثلاث قبائل وهى:

(ب-1-1) سعد موسى اول Saad Musa Awal

(ب-1-2) عيسى موسى اول Issa Musa Awal

(ب-1-3) ايوب Ayub

(ب-2) هبر جاعلو Habar Jalo وتتكون من القبائل التالية:

(ب-2-1) محمد ابوكر Mohamed Abokr

(ب-2-2) ابراهيم (سمبور) Samburlbrahim

(ب-2-3) موسى ابوكر Musa Abokr

(ب-2-4) احمد جالو Ahmed Jalo

(ب-3) هبر غرهجيس Habar Gerhajis وتنقسم الى ثلاث قبائل وهى :

(ب-3-1) هبر يونس Habar Yunis

(ب-3-2) عيداغالا Aidagalla

(ب-3-3) اراب Arab

(ج) دير Dir وتتألف هذه الوحدة الاتنية من تسع قبائل وهى:

(ج-1) الغدابورسي Gadabursi

(ج-2) عيسى Isa

(ج-3) بيمال Bimal

(ج-4) باجومال Bajumal

(ج-5) غورجنو Gorajno

(ج-6) مادولوك Madeluk

(ج-7) ماداويني Madawini

(ج-8) بورسوك Bursuk

(ج-9) دبروي Dabruai

ثالثا: ساب Saab وتنقسم الى وحدتين اتيتين وهما:-

(أ) دجل Digil وتتفرع عنها قبيلة واحدة وهى توني Tuni

(ب) رحانوين Rahnawein وتنقسم الى فرغين كبيرين هما:

(ب-1) مير فل سعد Merefefe Saad

(ب-2) ميرفيل ساغال Merefefe Sagal

اولا تتالف ميرفل سعد Merefele Saad من ثلاث وحدات اتنية وهى :

(ب-1-1) يوغول هور Bogal Hore

(ب-1-2) بوغول داه Bogal Dahe

(ب-1-3) بوغول دامب Bogal Dambe

وان بوغول هور Bogal Hore تتكون من اربع عشائر هي:

(ب-1-1-1) ديسو Disso

(ب-1-1-2) اميت Eimit

(ب-1-1-3) كومال Komal

(ب-1-1-4) جلال Jalale

وتتالف بوغول داه Bogal Dahe من سبع عشائر هي:

(ب-1-2-1) ماليم وينا Maalim-Wena

(ب-1-2-2) جيرون Jiron

(ب-1-2-3) رير ديومال Rer Dumal

(ب-1-2-4) غروال Garuale

(ب-1-2-5) ليسان برى Lisan Bari

(ب-1-2-6) ليسان حورسى Lisan Hors

(ب-1-2-7) حارو Harau

وتتفرع عن بوغول دامب Bogal Dambe عشيرتين هما:

(ب-1-3-1) حرين Harien

Helai حلي (ب-1-3-2)

ميرفل ساغال Merefele Sagal تنقسم الى وحدتين اثنتين هما :

Kassanle كسانل (ب-2-1)

Ashya Omardin اشيا عمر الدين (ب-2-2)

وتنقسم كسانل الى قبيلتين هما :

Kassanel Wen (Herdo) كسانل وين (هيردو) (ب-2-1-1)

Kassanel Yer (Ifmogi) كسانل ير (ايفموشي) (ب-2-1-2)

وتتكون اشيا عمر الدين Ashya Omardin من ثلاثة عشر قبيلة وهي:

Wakdore وكدور (ب-2-2-1)

Gasar Gudda غسار غودا (ب-2-2-2)

Gallaweger غالو ويغر (ب-2-2-3)

Wakibo وكيبو (ب-2-2-4)

Hadama حدما (ب-2-2-5)

Luwai لوي (ب-2-2-6)

Jelible جليلب (ب-2-2-7)

Jelidle جليلدل (ب-2-2-8)

Sarma سرما (ب-2-2-9)

Mangiar منجيار (ب-2-2-10)

Geledi جيلدي (ب-2-2-11)

Balquri بلغوري (ب-2-2-12)

(ب-2-2-13) ونغيال Wangial

يتجلى مما تقدم مدى تعقد، وتداخل، وتشابك الخريطة الاجتماعية الصومالية. والمعلوم ان الصراعات السياسية الصومالية لم تتركز على قاعدة قبلية وحسب، بل انها أنحدارت الى درجة العشائر، والبطون، والافخاذ، والاسر، وهذا مما يفسر تعقيداتها من ناحية، واخفاقات الذين يلهثون وراء سراب حلول سريعة بواسطة مبادرات متهافئة كما سنرى ذلك لاحقا.

الفصل الرابع

خريطة الفصائل الصومالية

القبائل الصومالية في صراعها على كرسي السلطة وفتاته اطرت نفسها في فصائل اشعلت النار في شتى ربوع البلاد، لدرجة لا يغالى المرء اذا ما قال، بأن تلك الفصائل المسلحة والمتاحرة في داخلها، وفي ما بينها البين، حولت الصومال الى مقبرة جماعية محكومة بقانون الغاب. وكل الفصائل الصومالية المسلحة التي تفارخت بصورة جنونية في ظل غياب العقل وتغييبه، وسقوط الحكومة، وانهيار الدولة، لا يمكن حصرها بدقة لكونها محكومة بمنطق اللامنطق. وعليه تم الاكتفاء بالإشارة على ابرز واهم هذه الفصائل المجتمعة على ثلاثة محاور.

وسنورد القوى السياسية التي يتألف منها كل محور، مع الاشارة الى الانتماء القبلي، وتحديد قائد كل فصيل، وذلك في محاولة لتسليط المزيد من الاضواء على خصوصية خصائص الازمة الصومالية.

المحور الاول :-

"التحالف الوطنى الصومالى" (S.N.A) Somali National Alliance ويتكون هذا التحالف من سبعة فصائل اساسية مسلحة :-

1. "المؤتمر الصومالى الموحد" United Somali Congress (U.S.C.)

القبيلة: هاوييه-هبرغدر-جالاف Hawiye -Habar Gidir-Jalaf

القائد: حسين محمد فارح عيديد Hussein Mohamed Farah Aideed وذلك بعد

وفاة والده الجنرال محمد فارح عيديد فى 1996/8/2.

2. "الحركة الديمقراطية الصومالية"
القبيلة: الرحانوين - مريفل - اليبى
القائد: محمد نور عليو.
- Somali Democratic Movement
Rahnawein – Merefle– Elay
3. "الجبهة الوطنية الصومالية "
القبيلة : مريحان
القائد: الجنرال عمر حجي محمد حرسى
- Somali National Front (S.N.F)
Marehan
4. "الحركة الوطنية الصومالية"
القبيلة: اوغادين - بهجيري
قائدها: الكولونيل احمد عمر جيس
- Somali Patriotic Movement (S.P.M)
Ogaden Bahgeri
5. "الحركة الوطنية الصومالية الجنوبية"
القبيلة: دير - بيمال
القائد: عبيدي ورسمه اسحاق
- Southern Somali National
Movement (S.S.N.M)
Dir –Bimal
6. "التحالف الصومالى الديمقراطى"
القبيلة: دير - غدابورسي
القائد: محمد فارح عبدالله
- Somali Democratic Alliance (S.D.A)
Dir –Gadabursi
7. Mohamed Farah Abdullahi
«الجبهة الصومالية الموحدة»
القبيلة: دير-عيسى
القائد: عبدالرحمن دوال على
- United Somali Front (U.S.F)
Dir-Issa
- Abdulrahman Duale Ali

المحور الثاني:-

"مجلس الانقاذ الوطني" (N.S.C.) National Salvation Council ويتألف من عشرة فصائل مسلحة وهى:

1. "المؤتمر الصومالي الموحد" United Somali Congress (U.S.C)
القبيلة: هاوييه -ابغال
القائد: على مهدى محمد
Hawiye -Abgal
Ali Mahdi Mohamed
2. «التحالف الديمقراطي الصومالي» Somali Democratic Alliance (S.D.A)
القبيلة: دير-غدابورسي
القائد: على حاجى حرسى
Dir-Gadabursi
Ali Haji Hersi
3. "منظمة موكي الصومالية الافريقية" Somali Africans Muki (S.A.M.O)
القبيلة: باننتو
القائد: Bantu
4. "الحركة محمد رمضان اربو" Mohamed Romadan Arbaw
الديمقراطية الصومالية- المقاومة الرحانوينية المسلحة " Army
القائد: محمد رمضان اربو
Somali Democratic Movement- Rahnawein Ressistance (S.D.M. - R.R.A)
- القبيلة: رحانوين - ميرفل - ليسان
القائد: عبدى موسى ماييو
Rahnawein-Merefle-Lisan
Abdi Musse Maiyo
5. "الحركة الوطنية الصومالية" Somali Patriotic Movement (S.P.M.)
القبيلة: اوغادين -اويغاهان
القائد: الجنرال عدن عبدالله نور(غاييو)
Ogaden -Awagahan
Aden Abdulahi Noor

6. "الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال" Somali Salvation Democratic Front

(S.S.D.F.)

Majerteen–Osman Mahmoud

القبيلة: ماجرتين-عثمان محمود

General Mohamed Abshir Musse

القائد: الجنرال محمد ابشر موسى

United Somali Party (U.S.P.)

7. "الحزب الصومالي الموحد"

Dolbahnte–Warsangali

القبيلة: دولباهنتي-ورسنغلي

Mohamed Abdi Hashi

القائد: محمد عبدى حاشي

Somali National Union (S.N.U.)

8. "الاتحاد الوطني الصومالي"

Irir–Ishaq– arab

القبيلة: اريير- اسحاق- اراب

Mohamed Ragis Mohamed

القائد: محمد رجيس محمد

Somali National Front (S.N.F.)

9. "الجبهة الوطنية الصومالية"

Marehan

القبيلة: مريحان

Omar Haji Mohamed Hersi

القائد: عمر حجي محمد حرسى

Somali National Democrati

10. "الاتحاد الصومالي الوطني الديمقراطي"

Darod–Lelkas

القبيلة: دارود-ليلكاس

Ali Abdi

القائد: على عبدى

المحور الثالث:-

Somali Naitonal Movement (S.N.M.)

"الحركة الوطنية الصومالية"

Irir–Ishaq

القبيلة: اريير- اسحاق

Mohamed Ibrahim Igal

القائد: محمد ابراهيم عقال

وما هو جدير بالملاحظة هنا هو وجود ثلاثة فصائل مسلحة بجانب "الحركة الوطنية الصومالية" الحاكمة في "ارض الصومال". وهذه الفصائل متحالفة مع الفصائل الجنوبية، هذا فضلا عن كونها مناهضة لانفصال "ارض الصومال" عن سائر اقاليم ومناطق الجنوب او ما كان يعرف سابقا بـ"الصومال الايطالي".
والفصائل الثلاثة هي:

(1) "التحالف الديمقراطي الصومالي" الغدابورسي - Somali Democratic Alliance
Gadaboursi

(2) "الحزب الصومالي الموحد"
United Somali Party (U.S.P.)
الدولباهنتى - الوسنغلى
Dolbahante-Warsangali

[3] "الجبهة الصومالية الموحدة" العيسى
United Somali Party Issa

طموحات قاتلة

لا نعتقد بوجود مغالاة في القول بأن طموحات القيادات السياسية والعسكرية الصومالية ارتكزت على قاعدة اثنية -قبائلية- عشائرية... الخ وعبرت عن نفسها على صورة فصائل مسلحة، كانت تلك الطموحات الرعناء هي وراء الازمة الصومالية الى حد كبير، وتمثل اليوم العقبة الكأداء في وجه عودة السلام، والامن والاستقرار الى الصومال.

وتأكيداً لذلك، ورغبة في الولوج الى اغور اغوار الازمة الصومالية، نقدم فيما يلي خريطة الطموحات -الصراعات الشخصية- القبائلية في الصومال. ولا يجب ان يفهم من ذلك، بأن الكاتب ضد الطموح في ذاته، ولكن وكل ما في الامر لا ينبغي ان يكون طموحاً غاية لذاته وفي ذاته، وان لا يكون على انقاض الاخرين، وعلى

ركام الدولة ذاتها، بقدر ما يجب ان يكون محكوما بمنطق المسؤولية، والحرص على وحدة القبيلة، والعشيرة من ناحية، وعلى مصلحة الامة الجوهريّة، وعلى مقتضيات وضروريات، واساسيات الدولة العليا.

فالطموحات - الصراعات القاتلة بين القيادات الصومالية السياسية-العسكرية تدرج وتندرج على مستويين: احدهما محصوراً على صعيد مناطقي، والاخر مفتوحاً على صعيد البلاد كلها، ولا يوجد ثمة تناقض بين منطقي الصراعين او بين غاياتهما، بقدر ما يوجد ليس تداخل وحسب، وانما هناك ثمة تكامل بين الصراعين، لان كل قائد فصيل يسعى في بادئ الامر بسط نفوذه على منطقتة وبين افراد عشيرته، وقيبلته، ووحدته الاثنية، قبل طرقه باب الصراع القاتل مع القيادات الاخرى على مستوى الدولة، علما ان تلك القيادات هي الاخرى محكومة بعين المنطق الذي يقضى بفرض القائد سلطته بين عشيرته، ثم قبيلته، قبل امته.

ونقدم فيما يلي خريطة صراعات القيادات السياسية-العسكرية الصومالية على المستوى المنطقي - القبائلي، قبل الوقوف على صراعاتها على صعيد البلاد.

اولاً: صراعات الشخصيات التي سنتطرق اليها ستشمل خمس وحدات اثنية من الشمال الى الجنوب وهى:

1) القبائل الاسحاقية .

2) القبائل الماجرتينية

3) قبائل الهاوييه

4) القبائل الاوغادينية

الشخصيات الاسحاقية المتصارعة على السلطة فى "ارض الصومال"			
الاسم	القبيلة	الحركات السياسية	

والعسكرية			
زعيم "الحركة الوطنية الصومالية"	هبراول	محمد ابراهيم عقال	1 -
	هبر جاعلو	محمد احمد سيلانيو	2 -
	غرهجيس (هبر يونس)	عبدالرحمن تور	3 -
قيادات الماجرتين المتنافسة			
الجهة الديمقراطية لانقاذ الصومال	عمر محمود	محمد ابشر موسى	1 -
الجهة الديمقراطية لانقاذ الصومال	عيسى محمود	عبدالله يوسف	2 -
زعامات الهاوييه المتصارعة			
زعيم "مجلس الانقاذ الصومالي"	ابغال	على مهدى محمد	1 -
زعيم "التحالف الوطني الصومالي"	هبر غدر - سعد جالاف	حسين عيديد	2 -
قائد "التحالف الوطني الصومالي"	هبر غدر - سعد هيلوولية	عثمان عاتو	3 -
القيادات الرحانوينية المتنافسة			
الحركة الديمقراطية الصومالية S.D.M/S.N.A	ليسان	عبدى موسى ميبو	1 -
الحركة الديمقراطية الصومالية S.D.M./S.S.A	الي	محمد نور عليو	2 -

الزعامات الاوغادينية			
1	-	الجنرال آدم عبدالله نور (غابيو)	او يغانان
2	-	الكولونيل احمد عمر جيس	بهجيري
			الحركة الوطنية الصومالية S.P.M./S.N.A

هذه هي خريطة الصراعات بين القيادات الصومالية على مستوى القبائل الكبرى في جميع انحاء الصومال، والتي عقدت تحالفات وتحالفات مضادة على صعيد الدولة، والتي بدورها تمحورت في ثلاث شخصيات سياسية-عسكرية قيادية تمثل ثلاث حركات سياسية وهي:-

1- محمد ابراهيم عقال زعيم " الحركة الوطنية الصومالية".

2- حسين عيديد زعيم "التحالف الوطني الصومالي"

3 - على مهدي محمد زعيم "مجلس الانقاذ الصومالي"

توالد الحركات الاصولية

شكل سقوط النظام، وانهيار الدولة، وسيادة الفوضى، وصراعات القبائل، وقتال الفصائل، وتناحر القيادات، وتدهور الاوضاع المعيشية الى درجة موت مئات الالاف جوعاً، وتحول مئات الالاف الى لاجئين في عقر ديارهم، وهروب مئات الالاف ايضا الى دول الجوار أي اثيوبيا، وجيبوتي، وكينيا، ارضية خصبة لتوالد وتفاخر الحركات الاصولية في الساحة الصومالية.

وعلى غرار سائر الحركات الاصولية الاسلامية العالمية، طرحت الحركات الاصولية الصومالية برنامجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يتسم بالطوباوية، وروجت له عبر شعارات ديماغوجية مغرية تدغدغ مشاعر عامة الناس، والخطورة كل الخطورة تكمن بأن في غضون فترة زمنية قصيرة برزت ثمانى حركات اصولية اسلاموية وهي:-

(1) الاتحاد الاسلامي الصومالي، وقائده: الشيخ على ورسمه Ali Warisama

(2) حركة الاصلاح الاسلامي، رئيسها: الشيخ محمد على ابراهيم.

(3) وحدة الشعب الاسلامي، زعيمها: الشيخ حسن عبدالسلام.

(4) الحركة الاسلامية الصومالية، قائدها: الشيخ ابراهيم داسوكى Ibrahim Dassuki

(5) انصار السنة، وزعيمهم : على وجيد Ali Wagide

(6) مجمع علماء الاسلام، رئيسه: الشيخ محمد معلم.

(7) المسلمون المستقلون، بقيادة: الشيخ شريف عبدالنور.

(8) حركة التبليغ ولها قيادة جماعية.

والملاحظ ان الحركات الاصولية الثمانى الانفئة الذكر تتسم بجملة خصائص اهمها:-

1. على عكس الفصائل الصومالية الاخرى لم تظهر نفسها صورة وجوهراً وكأنها مرتبطة بقبيلة معينة، وبأقليم محدد، بقدر ما طرحت نفسها كقوى ذات نفس

وطني، "يسعى لإحلال السلام، وإشاعة الاسلام، وتطبيق الشريعة" في عموم الصومال.

2. استغلت الحركات الاصولية الصومالية اوضاع سواد الناس المعيشية السيئة، وبدأت في توزيع الغذاء والكساء والدواء مجاناً في معظم ارجاء البلاد وذلك كوسيلة استقطابهم تدريجياً، قبل شروعها في تطهيرهم داخل خلاياها التنظيمية.

3. دأبت تعليم الناس القرآن لسد الفراغ التعليمي الموجود في عموم البلاد في ظل حالة الحرب الاهلية الشاملة السائدة في الصومال.

وبطبيعة الحال فإن هدف تلك الحركات لم يكن ابداً الدين، ولا التعليم، بقدر ما هو:-

1 . نشر الافكار الاسلاموية - الاصولية المتطرفة.

2 . توسيع قاعدتها الشعبية.

3 . تعزيز اجنتها العسكرية.

4 . الاستيلاء على السلطة.

5 . العمل في القرن الافريقي ضمن الاصولية الاممية التي كان يتزعمها حسن الترابي.

وتجدر الملاحظة في هذا الصدد ان كل قادة الفصائل الصومالية تخشى نمو هذه الحركات الاصولية المدعومة بالأموال، والاسلحة، والخبراء من قبل السودان، وايران، وسائر الحركات الاصولية الاسلامية الاممية.

وما بات معروفاً ايضاً، ان الحركات الاصولية الصومالية ليست بمعزل عن بقية الحركات الاسلاموية الاقليمية والشرق الاوسطية والدولية، بدليل علاقاتها مع

"الجبهة القومية الاسلامية" السودانية، وفي هذا الصدد كشفت جريدة "الحياة"
اللندنية في عددها رقم (10962) الصادر بتاريخ 15 فبراير 1993، عن زيارة

سرية قام بها ممثلون لكل من: -

1. "الاتحاد الاسلامي الصومالي"

2. و"حركة الاصلاح الصومالي"

3. و"وحدة الشعب الاسلامي"

4. و"مجمع علماء الاسلام"

للخرطوم، بغية التشاور مع شيخ نظام الانقاذ السوداني حسن عبدالله الترابي.
وعلاقات الحركات الاصولية الصومالية لا تقتصر على النظام السوداني بل لها
علاقات وطيدة بـ "الحركات الاسلامية الاثيوبية وتحديداً "جبهة تحرير شعب
اورومو الموحد" (U.O.P.L.F) United Oromo People's Liberation Front

"جبهة تحرير الشعب الصومالي" Somali People's Liberation Front

"منظمة تحرير شعب اورومو" Oromo People's Liberation Organization

"جيش تحرير الشعب العفري" (A.P.L.A) Afar People's Liberation Army

"الاتحاد الاسلامي لغرب الصومال" Islamic Union of Western Somali

والى ذلك وعلى الصعيد الاقليمي والدولي فالحركات الاصولية الصومالية كانت لها
وقتهاك ثمة علاقات مع كل من: "حركة الجهاد الاسلامي الارتري"، و "الحزب
الاسلامي الكيني"، و "الحركة الاسلامية الاوغندية"، و "الحركات الاصولية

المصرية"، و "حزب الاصلاح " اليمني، والأحزاب الاسلامية الاردنية و "جبهة
الانقاذ الاسلامي" الجزائرية، و"حزب الله " اللبناني، و "النظام الايراني، و"
الاحزاب الاسلاموية الاصولية الباكستانية والافغانية.
ولجملة هذه العوامل، فإن الحركات الاصولية الاسلامية الصومالية، ولاسيما
"حركة الاتحاد الاسلامي" لا يمكن الاستهانة بها، لأنها تشكل خطورة ليس على
الشعب الصومالي ومصيره وحسب، وانما خطرها يشمل عموم منطقة القرن
الافريقي.

الفصل الخامس

القوات الدولية

تدخلاتها وتجاوزاتها وخروجها (1)

بدأ اهتمام الأمم المتحدة بالمسألة الصومالية اول ما بدأ في السابع والعشرين من ديسمبر عام 1991، وانتهى بصورة عامة في 31 مارس 1995، أي انه دام اربعة سنوات وثلاث اشهر، ولم يكن للأمم المتحدة تصوراً متكامل عن حقيقة الازمة الصومالية المتعددة الابعاد، المتداخلة الفروع على غرار تداخل القبائل الصومالية ذاتها، وعليه فلا عجب اذا لم تطرح وتطبق الأمم المتحدة برنامجاً محدداً ليس لحل، وانما ايضا لحلحة المشكلة الصومالية. فالمعروف عن الأمم المتحدة انها اجلت ممثليها عن الصومال ازاء تضاعف وتيرة الحرب الاهلية في شمال البلاد في عام 1988 تاركة الصوماليين لمصيرهم، عوضاً عن اخذ زمام مبادرة دبلوماسية او سياسية بغية اطفاء حريق الازمة الصومالية في مهدها.

والادهى من كل ذلك، فإن الأمم المتحدة لم تأخذ أي مبادرة على اثر سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري في 26 يناير عام 1991، وذلك للحيلولة دون انهيار الدولة، لاسيما مباشرة بعد اندلاع القتال بين الاخوين العدوين الهاويين أي الجنرال الراحل محمد فارح عيديد، وعلى مهدي محمد، وذلك على رئاسة "المؤتمر الصومالي الموحد" من ناحية، وعلى السيطرة على العاصمة مقديشو من ناحية ثانية، وعلى كرسي رئاسة الدولة الصومالية من ناحية ثالثة.

وتضافرت كوارث الطبيعة، مع الحروب الاهلية وادت بحياة 300 الف صومالي، في حين ان ما يربو على نصف مليون من الشيوخ، والنساء، والاطفال، والشباب

لجأوا الى الدول القريبة والبعيدة على حد سواء، ومع ذلك فإن الأمم المتحدة لم تحرك ساكنا.

ولم تبدأ الأمم المتحدة في الحركة عمليا الا في 15 ديسمبر عام 1991، وذلك على اثر تسلم الامين العام السابق للأمم المتحدة، خافيير بيرز دو كولار Javier Perez De Cuellar، رسالة من رئيس وزراء الصومال السابق عمر عرته غالب Omar Arteh Ghaleb، يشرح فيها تطورات الاحداث في بلاده، ويناشده في ادراج ملف الازمة الصومالية في اجندة مجلس الامن الدولي.

وبعد بضعة ايام، وقبل نهاية شهر ديسمبر من عام 1991، استلم الامين العام للأمم المتحدة، رسالة من سالم احمد سالم Salim Ahmed Salim، الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بنفس المضمون، هذا مما حث دو كولار De Cuellar على اخطار مجلس الامن الدولي عن نيته لأخذ مبادرة لحل الازمة الصومالية. ولكن، وقبل اقدمه على خطوة عملية ملموسة انتهى عهده في قمة المنظمة الدولية، وحل محله في اول يناير عام 1992 امين عام للأمم المتحدة السابق أيضا د. بطرس بطرس غالي Dr. Boutros Boutros Ghali . واستلم د. غالي بعد مضي ثلاثة اسابيع من توليه لمنصب الامين العام، رسالة في 21 يناير 1992 من مجلس دول جامعة الدول العربية يحيطوه فيها علما عن قرارها القاضي ضمن امور اخرى:-

1. توجيه دعوة الى الفرقاء الصوماليين لوقف الاقتتال الأهلي، وذلك كمقدمة لتعبيد طريق الحل السلمي لخلافاتهم عبر الحوار، ولحقن دماء ابناء الشعب الصومالي، وللحفاظ على مصالح الصومال الحيوية.

2. اقامة لجنة وزارية تناط اليها مهمة اجراء حوارات مع جميع الاطراف الصومالية المتصارعة لجمع شملها حول طاولة مستديرة، وصولا الى احلال السلام في الصومال، ولصون وحدته، ولضمان الامن والاستقرار للشعب الصومالي.

3. مناقشة المنظمات الاقليمية والدولية لتنسيق جهودها مع جهود جامعة الدول العربية بهدف ابرام اتفاق اطلاق نار دائم في الصومال. ثم توالت الرسائل الى د.بطرس بطرس غالي من الامين العام السابق لمنظمة المؤتمر الاسلامي، د. حامد الغابيد Dr.Hamid Algabid وامين عام جامعة الدول العربية السابق ، د. احمد عصمت عبدالمجيد Ahmed Esmat Abdel Maguid، وكلها تحض على بذل الجهد لوقف الحرب الاهلية بين الفصائل الصومالية، والعمل كل ما من شأنه ان يساهم في احلال السلام في الصومال، وذلك بالتنسيق جهود كل المنظمات الاقليمية، والقارية، والدولية كل هذه الضغوطات كانت وراء دخول ملف الازمة الصومالية الى الامم المتحدة، وتحديدأ الى مجلس الامن الذي اصدر 13 قرار بخصوص المشكلة الصومالية من 23 يناير عام 1992 الى 4 فبراير عام 1994.

شريط قرارات مجلس الامن

اصدر مجلس الامن الدولي من 23 يناير 1992 والى 4 نوفمبر 1994، 16 قراراً خاصاً بتطورات الاحداث الصومالية، بداية من تدخل القوات الدولية في الصومال في عام 1992 ونهاية بخروجها النهائي من الصومال في عام 1995، مروراً بإتخاذه في 1993/6/6 قراره رقم 837 والقاضي بإتخاذ "كل الخطوات

الضرورية" ضد العناصر الصومالية المسلحة التي قتلت 24 من الجنود الدوليين في 1995/6/5.

ونورد ادناه شريط الاحداث من خلال تسلسله الزمني.

1. القرار رقم 733 (س/23445) 1992/1/23

اصدر مجلس الامن الدولي اول قراره رقم 733 عن الازمة الصومالية في 23 يناير 1992، وبعدها اشار الى تدهور الاوضاع في الصومال بسرعة، ووقوع خسائر في الارواح، واذا ما استمرت تلك الاوضاع تشكل خطورة على السلام والاستقرار الدوليين، قبل التذكير بأن الامم المتحدة تولت الاشراف على الملف الصومالي بناء على ميثاقها، ولاسيما المادة السابعة، والثامنة اللتين تعالجان سبل حل القضايا، وتدخّل الامم المتحدة، ومجلس الامن في حالة تعذر حل القضايا الدول المعنية عبر وساطات اقليمية.

يطلب مجلس الامن بموجب هذا القرار من الامين العام للأمم المتحدة:-

(أ) اتخاذ الخطوات الضرورية لمضاعفة المساعدات الانسانية المقدمة من قبل الامم المتحدة واجهزتها المختصة لسكان الصومال المتضررين، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الانسانية الدولية.

(ب) العمل مع الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، والامين العام لجامعة الدول العربية للاتصال المباشر مع كل الاطراف الصومالية بغية ايقاف القتال بينهم، ولتوزيع المساعدات الانسانية الى المنكوبين.

ج - وناشد مجلس الامن الفصائل الصومالية لوقف اطلاق النار، وللعمل من اجل العثور على حل سياسي لنزاعاتها، ولإرساء اسس الصلح فيما بينها.

د - وقرر بمقتضى المادة الخامسة من هذا القرار، وبموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة: بأن على كل الدول فرض حصار على الاسلحة والمعدات الحربية الموجهة او المصدرة الى الصومال لإحلال السلام والاستقرار فيه.

(2) القرار رقم 746 (اس 23445) - (1992/3/17)

صدر هذا القرار عن مجلس الامن في 17 مارس 1992 وهذه ابرز النقاط التي تضمنها:

(أ) اسف مجلس الامن العميق على عدم التزام الاطراف الصومالية المتقاتلة بوقف اطلاق النار الذى احال دون اىصال وتوزيع المعونات الانسانية الى سكان المناطق المتضررة.

(ب) تسليط الاضواء على عمق المأساة الانسانية الناجمة عن استمرار الحرب الاهلية.

(ج) الاشارة على اهمية مواصلة المنظمات الدولية، والاقليمية، وغير الحكومية لنشاطها في الصومال في ظروف بالغة الصعوبة.

(د) تقديره لتنسيق منظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، مع الامم المتحدة.

(هـ) مناشدة الفصائل الصومالية التعاون مع الامين العام حتى تقوم الامم المتحدة بواسطة وكالاتها المختصة بتقديم الدعم الانساني لكل الصوماليين المحتاجين له.

(3) القرار رقم 751 (اس - 23445) (1992/4/24)

صدر هذا القرار في 24 ابريل 1992، وهذه اهم النقاط التي احتواها:-

أ - اقامة "عملية الامم المتحدة في الصومال" تعرف بإسم "اليونوصوم" Nation
United Operation in Somalia (UNOSOM)

ب) الطلب من الامين العام نشر وحدة تابعة للأمم المتحدة متألفة من 50 واحداً للإشراف على وقف اطلاق النار في مقديشو، وذلك تمشياً مع الفقرة 24، 26 من تقرير الامين العام (اس 23829)

ج) تعيين مبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة.

وبعد مرور اربعة ايام على صدور هذا القرار عين د. بطرس بطرس غالي السفير الجزائري محمد سخنون Mohamed Sahnoun مبعوثاً خاصاً له في الصومال.

د) اقامة لجنة تتكون من جميع اعضاء مجلس الامن تقوم بالمهام الاتية:

اولاً: متابعة فرض حظر بيع الاسلحة للصومال بموجب الفقرة الخامسة من قرار مجلس الامن رقم 733.

ثانياً: رفع تقارير الى مجلس الامن في حالة ان بعض الدول تخترق قرار الحظر على تزويد الصومال بالأسلحة والمعدات الحربية.

ثالثاً: التقدم بمقترحات للخطوات التي يجب اتخاذها حيال الدول التي لا تحترم ذلك القرار الخاص بحظر بيع الاسلحة الى الصومال.

(4) القرار رقم 767 (1992/7/27)

صدر هذا القرار في 27 يوليو 1992، وفي ما يلي ابرز البنود التي تضمنها:-

أ) على الأمين العام للأمم المتحدة استخدام كل السبل المتاحة بغية إيصال الوكالات الدولية والهيئات الانسانية، والمنظمات غير الحكومية، للمساعدات الانسانية الى الشعب الصومالي المهدد بالمجاعة.

ب) على الفصائل الصومالية تسهيل مهمة الامم المتحدة بتوفير الامن والسلام لأفرادها العاملين في الصومال.

ج) على الفصائل الصومالية التعاون مع العناصر الامنية التابعة للأمم المتحدة، وان مجلس الامن لا يستبعد اتخاذ اجراءات اخرى لتوصيل المساعدات الانسانية الى سكان الاقاليم المنكوبة، عند الضرورة.

د) يناشد مجلس الامن المجتمع الدولي لتوفير الدعم المالي المناسب في اطار الجهود الانسانية المبذولة في الصومال.

هـ) ويؤيد قرار الأمين العام القاضي بإرسال فريق فني الى الصومال للإشراف على تنفيذ الخطة المرسومة، لإنجاز الاهداف المحددة.

و) يتمتع موظفو الامم المتحدة والخبراء العاملون مهمة الامم المتحدة بالحصانة، وذلك ضمن ميثاق الامم المتحدة لعام 1946.

5) القرار رقم 775 (اس- 23445)

صدر هذا القرار في 28 اغسطس 1992، واحتوى على النقاط الاساسية التالية:-

اخذاً في الاعتبار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الوضع في الصومال (اس-24480) قرر:

أ) دعوة الأمين العام للأمم المتحدة على العمل بمقتضى مقترحه الذي ينص على إنشاء أربعة مراكز عمليات محورية في الصومال، وذلك في المدن - والموانئ الأربعة الآتية: كيسمايو، ومقديشو، وبوصاصو، وبربره.

ب) السماح بتقوية وتعزيز "اليونوصوم" UNOSOM في الصومال (وبلغ عددها 2,500 فرداً بقيادة الجنرال الباكستاني امتياز شاهين (Mtiaz Shahenn)).

ج) الترحيب بالدعم الفني (اللوجستيكي) القادم من سائر الدول.

د) التركيز على أهمية وجود مراقبة مشددة على حظر بيع وتصدير الأسلحة إلى الصومال.

(6) القرار رقم 794 (1992/12/3)

صدر هذا القرار في 3 ديسمبر 1992، وذلك بعد استقالة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص في الصومال الدبلوماسي الجزائري محمد سحنون، وتعين د. بطرس بطرس غالي في 12 نوفمبر 1992 للدبلوماسي العراقي عصمت كتاني Ismat Kittani بدلاً منه.

ونورد فيما يلي أهم فقراته:-

أ) الوحدات الدولية المرسلة إلى الصومال (يونوصوم) تبقى تحت إشراف الأمم المتحدة.

ب) يعاود مجلس الأمن تأكيد قراره السابق والقاضي بمناشدة ومطالبة كل الفصائل الصومالية بوقف القتال في كل أرجاء الصومال وذلك حتى يتم إيصال المعونات الإنسانية إلى المتضررين، ولإعداد أرضية حل سياسي لازمة الصومالية.

ج) وعملا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن يسمح للأمين العام والدول الأعضاء المتعاونة فيبسط مناخ امنى، على اتخاذ كل الخطوات الضرورية وعلى وجه السرعة لتوفير ظروف امنية تؤهل الشروع في تنفيذ عمليات الاغاثة الانسانية في الصومال.

د) يسمح مجلس الأمن للأمين العام وللدول الأعضاء المعنية بالقيام بالإجراءات التي توحد وتراقب القوات الدولية الوافدة الى الصومال، وخلق اليات تنسيق بين الأمم المتحدة وتلك القوات المسلحة.

(7) القرار رقم 814 (1993/3/26)

صدر هذا القرار في 26 مارس 1993، وتضمن النقاط الرئيسية التالية:-
مطالبة الامين العام للأمم المتحدة ب:-

أ) العمل بالتنسيق مع ممثله الخاص، وسائر وكالات واجهزة الامم المتحدة لجمع وتقديم المعونات الانسانية الى الصومال، واعادة الفعالية الى مؤسسات هذا البلد السياسية، والاقتصادية، ودفع مسيرة الحل السلمي، والوفاق الوطني الى الامام.

ب) مساعدة الشعب الصومالي للنهوض بدور فعال في الوفاق السياسي، وذلك بتفعيل المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية والاقليمية، والادارة المدنية في شتى ارجاء الصومال.

ج) اعادة بناء الشرطة الصومالية على الصعد المحلية، والاقليمية، والوطنية حتى تلعب دورها في الحفاظ على السلام والاستقرار، والقانون، والنظام. هذا فضلا عن تقصيتها عن اختراقات للحقوق الانسانية الدولية.

د) دعم الشعب الصومالي في وضع وترجمة برنامج متطور ومتكامل لإزالة الألغام من كل ارضى الصومال.

هـ) تطوير النشاطات الاعلامية العامة.

و) توفير الظروف المؤهلة للمجتمع المدني الصومالي للنهوض بدور فعال في كل مراحل عملية الوفاق السياسي، وفي وضع وتنفيذ برنامج اعادة بناء البلاد.

ز) الشروع في عملية تجريد الاسلحة وذلك لأهميتها القصوى.

(8) القرار رقم 837 (1993/6/6)

صدر هذا القرار في السادس من يونيو 1993 واعرب مجلس الامن الدولي في

ديباجته عن يقظته الشديدة، ومتابعته الحثيثة لتطورات الاحداث الخطيرة، سيما

بعد "الهجمات المسلحة والمتعمدة التي شنتها قوات تابعة ظاهرياً apparently

المؤتمر الصومالي الموحد - التحالف الوطني الصومالي (U.S.C-S.N.A) أي

جناح الجنرال محمد فارح عيديد"، واحتوى على النقاط الاساسية الاتية:-

أ) ادانة استخدام الاذاعات، ولاسيما اذاعة فصيل الجنرال عيديد، لحضها على

مهاجمة عناصر الامم المتحدة.

ب) ادانة شديدة للهجوم الذي تعرضت له وحدات "يونوصوم2" في الخامس من

يونيو 1993، والذي يبدو عملاً مقصوداً ومدروساً، ويدرج في سلسلة

اختراقات وقف اطلاق النار، والذي يهدف الى تخويف القوات "يونوصوم 2"

للحيلولة دون ترجمتها عملياً لقرار مجلس الامن رقم 814.

ج) يجدد مجلس الامن على موقفه القاضي بالأهمية الكبرى للقيام بتجريد الحركات والفصائل الصومالية من اسلحتها، وتحييد الاذاعات التي ساهمت في الهجوم العنيف الذى تعرضت له قوات "يونوصوم 2".

د) يؤكد مجلس الامن مرة اخرى، بأن الامين العام مخول بموجب القرار 814 (1993)، لاتخاذ كل الخطوات الضرورية ضد المسؤولين عن الهجوم الذى شن على قوات "يونوصوم 2" والحملات الاعلامية العدائية ضدها، وكل الخطوات ايضا والتي من شأنها بسط نفوذ "يونوصوم 2" في الصومال، والتقصي عن النشاط المناوئ لها، واعتقال المتهمين ومحاكمتهم، ومعاقتهم.

ز) الاسراع في نشر قوات "يونوصوم 2" والبالغ طاقمها 28 الف عسكري بكل معداتها، تمشياً مع ما ورد في تقرير الامين العام في الثالث من مارس 1993 (اس-25354) والى ذلك اصدر رئيس مجلس الامن الدولي بياناً صحافياً في الرابع عشر من يونيو 1993، جاء فيه "ان الهدف الاولى والاساسي للمهمة التي كلف بها مجلس الامن لـ"يونوصوم 2" هي وضع نهاية لمأساة الشعب الصومالي. وهذا يقتضى من "يونوصوم 2" بسط سلطة القانون والنظام، اذا ما كانت ستؤدى المهام المكلفة بها، أي توزيع المواد الاغاثية، ودفع عجلة الوفاق الوطني، واعادة بناء الصومال اقتصادياً واجتماعياً الى الامام.

(9) القرار رقم 865 (1993/9/22)

صدر هذا القرار في 22 سبتمبر 1993 و:-

أ) ثمن فيه مجلس الامن الانجازات التي حققتها الامم المتحدة بواسطة "يونوصوم 2" في الصومال، وخاصة في استئصال المجاعة، وانشاء مجالس

محلية، وفتح المدارس، وعودة الناس الى حياتهم الطبيعية في معظم ارجاء البلاد.

(ب) واعرب عن قناعته بان اعادة قيام جهاز الشرطة، والاجهزة القضائية والجنائية في غاية الاهمية والحساسية لعودة الامن والاستقرار الى الصومال.

(ج) ادان كل الهجمات التي تشن ضد "يونوصوم 2".

(د) ناشد الامين العام لمضاعفة جهده على الصعد المحلية، والاقليمية، والوطنية لإشراك المجتمع المدني في صياغة راهن ومستقبل البلاد.

(10) القرار رقم 878 (1993/10/29)

صدر هذا القرار في 29 اكتوبر 1993 وتضمن:-

(أ) حض كل الاطراف الصومالية على بذل اقصى ما في وسعها بما يخدم مسيرة الوفاق الوطني.

(ب) مد مهمة "يونوصوم 2" لفترة انتقالية تنتهي في 18 نوفمبر 1993.

الفصل السادس

القوات الدولية تدخلاتها وتجاوزاتها وخروجها (2)

في هذه الفصل سنواصل الوقوف على ابرز بنود فقرات قرارات مجلس الامن، وعلى كلمة لرئيس مجلس الامن اشار فيها الى الدروس المستسقاة والمستفادة من تجربة مجلس الامن تعاطيه مع الازمة الصومالية، ووقوع مقديشو بين طموحات نيويورك (الامم المتحدة) وتطلعات واشنطن (الولايات المتحدة)، والمعركة التي دارت رحاها في مقديشو بين الادميرال الاميركي جوناثان هاو والجنرال محمد فارح عيديد، قبل خروج القوات الاميركية والدولية بعد ارتكابها تجاوزات وقد يقول البعض جرائم بحق الشعب الصومالي.

(11) القرار رقم 885 (1993/11/16)

صدر هذا القرار في 16 نوفمبر 1993، وفي ما يلي اهم النقاط التي احتواها:-
(أ) يتحمل الشعب الصومالي المسؤولية الكبرى في تحقيق الوفاق الوطني، والمؤسسات الديمقراطية في الصومال.
(ب) السماح بقيام لجنة تحقيق لترجمة القرار رقم 814 والقاضي ضمن امور اخرى، على تقصى الحقيقة حول الهجوم العسكري الذى تعرضت له قوات "يونوصوم 2" في الخامس من يونيو 1993 على ان يكونوا اعضاء لجنة تقصى الحقيقة خبراء في حقلهم.
(ج) يقدم الامين العام للجنة المعنية كل المساعدات الضرورية التي تيسر لها اداء مهامها.

(12) القرار رقم 886 (1993/11/18)

صدر هذا القرار في 18 نوفمبر 1993 ونورد ادناه نقاطه البارزة:-

أ) التشديد على ان اولوية الاولويات لـ"يونوصوم 2" تكمن مساعدة الشعب الصومالي في جهوده الرامية لقيام وفاق وطني، ومؤسسات ديمقراطية في البلاد.
ب) التأكيد مجدداً على اهمية وحيوية تجريد المتقاتلين من اسلحتهم، بلوغا للغاية المنشودة، أي حلول السلام والاستقرار في الصومال. وان استمرار الوضع الراهن يشكل خطورة ليس على الصومال فقط، بل على عموم المنطقة .
ج) التقرير بان مهمة "يونوصوم 2" تم تمديدها بحيث تنتهي في 31 مايو 1994.

د) مناقشة كل الاطراف الصومالية بما فيها الفصائل والحركات، لمضاعفة الجهد وصولا الى مصالحة سياسية، والى حلول السلام والاستقرار، والالتزام بوقف اطلاق النار، ونزع الاسلحة الثقيلة.

ه) تذكير كل الاطراف الصومالية بما فيها كل الجبهات، بان استمرارية انخراط الامم المتحدة في الصومال يعتمد على تعاونهم النشط والفعال بغية تحقيق تقدم ملموس نحو حل سياسي.

و) التأكيد على واجبات الدول لفرض حظر بيع وتصدير الاسلحة والمعدات الحربية الى الصومال، وذلك بموجب القرار رقم 733 لعام 1992.

ز) التعبير عن مخاوف مجلس الامن من انتقال عدوى حالة اللا استقرار الى الدول المجاورة للصومال وذلك بفعل حركة مرور الاسلحة عبر مناطق الحدود المشتركة.

(13) القرار رقم 897 (1994/2/4)

- صدر هذا القرار في 4 فبراير 1994 واحتوى على البنود الاساسية التالية:-
- (أ) التأكيد مجدداً بان "يونوصوم 2" ستنتهي مهمتها في نهاية مارس 1995.
- (ب) التشديد على اقامة الشعب الصومالي لجان الاحياء، ومجالس الاقاليم، ومجلس وطني انتقالي، هذا علاوة على انشاء جهاز للشرطة، وجهاز قضائي.
- (ج) المصادقة على مقترحات الامين العام للأمم المتحدة القاضية بحماية الموانئ والمطارات الاساسية، وخطوط المواصلات الرئيسية، وشبكة الاتصالات.
- (د) مواصلة الجهود لتقديم المعونات الانسانية الى سكان جميع المناطق المتضررة.
- (هـ) مساعدة اللاجئين في العودة والاستقلال في وطنهم.
- (و) السماح بتقليص قوات "يونوصوم 2" من 28 الف الى 22 الف، أي بمقدار 6 الف عسكري.
- (ز) الطلب من الاطراف الصومالية بعدم الاعتداء على الاشخاص الذين يتولون حفظ السلام، ويقومون بمهام انسانية .

(14) القرار رقم 923 (1994/5/31)

- صدر هذا القرار في 31 مايو 1994 (اس/ار اى اس - 923 (S/RES) واحتوي هذا القرار على النقاط الرئيسية الاتية:

أ) ادانة الاعتداءات المتكررة التي يتعرض لها الاشخاص العاملين في مجال حفظ السلام، والاغاثة.

ب) المطالبة وبشدة لكل الاطراف الصومالية في التنسيق مع "يونوصوم 2" لتحقيق الوفاق الوطني.

ج) يرحب بالتقدم الذى احرزته "يونوصوم 2" في برنامجه القاضي بإقامة جهازي الشرطة والقضاء.

(15) القرار رقم 946 (1994/9/30)

صدر هذا القرار في 30 سبتمبر 1994، واحتوى على النقاط البارزة التالية:-

أ) دراسة سبل انسحاب "يونوصوم 2" وذلك من الناحية الزمنية والامنية.

ب) استعداد مجلس الامن لإيفاد بعثة خاصة الى مقديشو لمناقشة وجهات نظر المجلس حول الوضع في الصومال مع الاحزاب السياسية الصومالية.

(16) القرار رقم 954 (1994/11/4)

صدر هذا القرار في 4 نوفمبر 1994 واحتوى النقاط الاساسية الاتية:-

أ) مد مهمة "يونوصوم 2" الى 31 مارس 1995 كأقصى مدة.

ب) الترحيب بمقترح الأمين العام الرامي الى استمرارية مبعوثه الخاص في اداء مهمته في مساعدة الاحزاب الصومالية لإنجاز المصالحة الوطنية، في غضون فترة بقاء "يونوصوم 2" في الصومال، وفيما بعد ذلك.

ج) مناقشة الجبهات الصومالية للشروع في مفاوضات بأسرع وقت ممكن، وصولاً الى قرار وقف اطلاق النار، وتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية.

د) اتخاذ القرار ببذل كل الجهود لكي يتم انسحاب "يونوصوم 2" من الصومال بصورة امنة ومنظمة.

هـ) السماح لقوات "يونوصوم 2" المسلحة الخطوات المناسبة لحماية طاقم "يونوصوم 2" ومنظمات الاغاثة ابان الخروج النهائي من الصومال.

و) الاقرار بمسؤولية الاحزاب الصومالية في ضمان امن وسلامة "يونوصوم 2"، وكل الاشخاص العاملين في ميدان الاغاثة، وعدم ممارسة أي انواع التخويف والعنف حيالهم.

ز) دعوة منظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي بمواصلة جهودها بالتنسيق مع الامم المتحدة للعثور على حل دائم للازمة الصومالية.

ح) توجيه نداء الى الدول الاعضاء، ولاسيما الدول المجاورة لمواصلة دعمها للجهود الصومالية الرامية الى احلال السلام تحت مظلة الوفاق الوطني، والكف عن أي نشاط من شأنه ان يزيد الازمة الصومالية تعقيداً.

ط) الطلب من الامين العام للأمم المتحدة ان يرفع تقريراً الى مجلس الامن قبل 31 مارس 1995 (تاريخ نهاية مهمة "يونوصوم 2" في الصومال)، بشأن استمرارية مراقبة لأوضاع الصومال، ولإحاطته علماً بخصوص تطورات الامور في الحقل الانساني، وطاقم الاغاثة، وملف اللاجئين، واثار ذلك على الدول المجاورة للصومال.

كلمة رئيس مجلس الامن

وبعد مرور ستة ايام فقط على خروج القوات الدولية المشتركة "يونوصوم 2" والتي قادتھا الولايات المتحدة الاميركية بواسطة مكتبھا في مقديشو برئاسة الادميرال المتقاعد جوناثان هاو Jonathan Howe، قال رئيس مجلس الامن الدولي في تصريح له في السادس من ابريل 1995:

أ) يؤكد مجلس الامن بأن تدخل "يونوصوم 2" كان في اوانه، وان المساعدات الانسانية المقدمة الى الصوماليين ساعدت في انقاذ حياة العديدين، وفي الحد من الفقر، وساهمت في عملية البحث عن احلال السلام في الصومال.

ب) يلاحظ مجلس الامن بأن في غضون ثلاث سنوات (1992-1995) بذل المجتمع الدولي والامم المتحدة نشاطاً ملحوظاً لإعادة السلام والاستقرار، ولتعبيد طريق بروز المجتمع المدني في الصومال.

ج) عدم احراز تقدم في عملية السلام، والوفاق الوطني نتيجة لعدم تجاوب الاطراف الصومالية بما فيه الكفاية حال دون استمرار مهمة "يونوصوم 2" للفترة ما بعد 31 مارس 1995.

د) يعتقد مجلس الامن بان العملية الصومالية قدمت دورسا نظرية وعملية في صنع السلام peace making، وفي حفظ السلام peace keeping، في بناء السلام peace building.

ه) يؤكد مجلس الامن مجدداً قناعته بأن الشعب الصومالي يتحمل المسؤولية الكبرى لتحقيق الوفاق الوطني، وإحلال السلام الصومال، وان المجتمع الدولي لا يمكنه الا ان يقدم التسهيلات، ويشجع ويدعم مساعيه في هذا الصدد. واخيراً وليس آخراً، وفي رسالة الى رئيس مجلس الامن مؤرخة بـ 18 ابريل 1995 (اس-1995-322-21 ابريل 1995)، سطرها الامين العام للأمم المتحدة د. بطرس بطرس غالى، قدم فيها مقترح متابعة الامم المتحدة لتطورات احداث الصومال عبر بعثة محدودة العدد يكون مقرها في نيروبي بكينيا بصورة مؤقتة، على ان ينقل المكتب الى مقديشو متى ما سمحت الظروف بذلك. وهذا ما نال موافقة مجلس الامن في رسالة رفعها رئيسه بتاريخ 21 ابريل 1995 الى الامين العام للأمم المتحدة.

مقديشو بين نيويورك وواشنطن

لا توجد ثمة مغالاة في القول بأن بعد انهيار جدار برلين، ونهاية الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفياتي السابق كقطب دولي في وجه اميركا في عام 1990، تضاعف دور الولايات المتحدة في الامم المتحدة بصورة كبيرة، بحيث بات متعزراً الى حد كبير صدور قرار في نيويورك من دون ان تكون فيه بصمات واشنطن الواضحة والصريحة، واذا ما صادف وصدّر القرار فإنه يبقى حبراً على الورق. وهناك امثلة عديدة ماثلة امام القارئ، لاسيما قرارات مجلس الامن الخاصة بأزمة

الشرق الاوسط، أي انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة منذ عام حرب 1967، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وبالعودة الى الازمة الصومال، فإن بعد مضي يوم واحد فقط على قرار مجلس الامن الدولي رقم 794 في الثالث من ديسمبر عام 1992، أي في الرابع من ديسمبر قرر الرئيس الاميركي السابق جورج بوش Bush George ارسال قوات اميركية الى الصومال تحت شعار "اعادة الامل" Restore Hope، ولم يمض اسبوع على ذلك القرار حتى نزلت طلائع الوحدات العسكرية الاميركية في شواطئ مقديشو، وكان ذلك تحديداً في التاسع من ديسمبر، ويذكر بأن وحدة استطلاعية - امنية اميركية اخذت مواقعها قبل ذلك التاريخ بيومين، أي في السابع من ديسمبر بهدف تغطية الانزال البحري الاميركي في شواطئ مقديشو تحت موجه عاصفة من اضواء كاميرات التلفزيونات، وبريق عدسات المصورين، وضوضاء الصحافة العالمية.

وبادرت ادارة الرئيس جورج بوش بتكليف سفير الولايات المتحدة السابق لدى الصومال، روبرت اوكلى Robert Oakley بان يكون مبعوث واشنطن الخاص في مقديشو. وفي نفس اليوم الذي اتخذ فيه قرار "اعادة الامل" في الصومال في الرابع من ديسمبر عام 1992، كتب الرئيس الاميركي السابق جورج بوش رسالة الى الامين العام السابق ايضا للأمم المتحدة، د. بطرس بطرس غالي، قال فيها بأن مهمة القوات الاميركية في الصومال قصيرة الاجل، ومحددة الاهداف. وحدد الاهداف على توفير الشروط الامنية الضرورية لتوصيل المعونات الاغاثية الى الشعب الصومالي المههد بشبح المجاعة، وخلق اجواء

تحويل هذه المهمة بعد انجازها الى قوات حفظ السلام peace keeping force التابعة للأمم المتحدة.

وفى خطاب موجه الى الشعب الاميركي والرأي العام الدولي، قال الرئيس جورج بوش في الرابع من ديسمبر ايضا 1992، ان قراره القاضي بإرسال قوات اميركية الى الصومال املته دوافع انسانية، وان مهمة القوات الاميركية قاصرة على الجانب الانساني، ولكنه شدد على ان واشنطن لن تسمح وتتسامح مع العصابات المسلحة التي تدين شعبها بالموت جوعاً. وبحكم ان واشنطن راضية عن وجود قواتها تحت امرة الامم المتحدة، فإنها درجت على اعداد ارضية تولى قيادات القوات الدولية، وهذا تم لها في الرابع من مايو 1993، عندما تولت الولايات المتحدة قيادة القوات الدولية البالغ عددها 28 الف جندي قادمين من 33 دولة وهى: (الولايات المتحدة الاميركية، فرنسا، ايطاليا، استراليا، بلجيكا، المانيا، الارجننتين، اليونان، هنغاريا، ايرلندا، نيوزيلندا، النرويج، رومانيا، السويد، تركيا، مصر، المملكة العربية السعودية، تونس، المغرب، الامارات العربية المتحدة، الاردن، الهند، بنغلاديش، اندونيسيا، باكستان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، ناميبيا، نيجيريا، اوغندا، زامبيا، زيمبابوي، بوتسوانا) واسندت قيادة هذه القوات الى الادميرال المتقاعد جوناثان هاو Jonathan Howe، وذلك مع البقاء السوري للعميد التركي شفيق بير Bir Cenik رئيسا لنفس القوات في نظر الامم المتحدة.

رأس الجنرال عيديد... رأس الادميرال هاو

لقد تولت الولايات المتحدة قيادة القوات الدولية المشتركة "يونوصوم 2" بواسطة الادميرال الاميركي المتقاعد جوناثان هاو Jonathan Howe الذى حل محل

الدبلوماسي العراقي عصمت كتانى Ismat Kittani فى التاسع من مارس 1992، واذ ذاك لم تعد مهمة القوات الدولية "يونوصوم 2" تحت القيادة الاميركية لم تعد انسانية خالصة، بل انها تدرجت على الوجه الاتي:

انها كانت فى المقام الاول انسانية تهدف الى اغائة سكان الصومال المهديين بالموت جوعا. ولكن الاحداث اكدت بان هذه المهمة لا يمكنها ان تتأتى مالم تتوفر الظروف الامنية الملائمة، وعليه اسندت الى القوات الدولية مسؤولية خلق المناخ الامني حتى تقوم المنظمات الانسانية بدورها. وهذه العملية اقتضت بدورها نزع الاسلحة الثقيلة من جميع الفصائل الصومالية، ثم رويداً رويداً انزلت الامم المتحدة من خلال الولايات المتحدة قائدة القوات الدولية في خلق ارضية حل سياسي لازمة الصومالية، وعليه فلا غرو اذا ما غرقت فيها، وغدت جزءاً لا يتجزأ من الازمة ذاتها.

جملة هذه التطورات ادت في ما ادت الى مواجهة مسلحة مباشرة بين القوات الدولية وبعض الفصائل الصومالية التي اعربت عن رفضها على الاقل في المرحلة الساخنة والحاسمة تضاعف الدور الاميركي في الساحة الصومالية، ويأتي "المؤتمر الصومالي الموحد- التحالف الوطني الصومالي" بقيادة الجنرال الراحل محمد فارح عيديد في مقدمة تلك الفصائل الصومالية في ظل هذا المناخ السياسي المشحون بالصراعات السياسية العسكرية بين الفصائل الصومالية من ناحية، والمحفوف بضباب عدم الثقة بين القوات الدولية، لاسيما المرابطة في العاصمة مقديشو وبعض الجبهات الصومالية، كان لا مندوحة من وقوع في يوم الخامس من يونيو عام 1993 مواجهة بين وحدة تابعة للقوات الدولية مع

عناصر مسلحة في المنطقة الواقعة تحت سيطرة القوات الموالية للجنرال الراحل محمد فارح عيديد، ذهب ضحيتها 20 جندي باكستاني تابعين للقوات الدولية. وفى اليوم التالي لوقوع هذا الحادث الذى فجر الازمة في مقديشو، عوضا عن السعي لاحتواء الموقف، لتدارك ما كان بالإمكان تداركه قبل بلوغ الامور الى درك اللاعودة الى الوراء، صب مجلس الامن الزيت في النار، عندما بادر بإصدار قراره رقم 837 في السادس من يونيو 1993، والذي وبموجب المادة الخامسة من هذا القرار، سمح للقوات الدولية المرابطة في الصومال "بإتخاذ كل الخطوات الضرورية ضد المسؤولين عن حادث الهجوم الذى وقع في الخامس من يونيو 1993 ضد الوحدات الباكستانية العاملة في اطار (يونوصوم 2)"، وذلك قبل قيام جهة محايدة بإجراء تحقيق دقيق عن الطرف الصومالي المسؤول عن ذلك الحادث.

والى ذلك، فإن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، الاميرال جوناثان هاو اصدر تعليماته في 17 يونيو 1993، يطالب فيه "يونوصوم 2" باعتقال الجنرال محمد فارح عيديد، وذلك بغية محاكمته على مقتل 20 جندي باكستاني، ولتحريره على العنف، وارتكابه جرائم بحق الانسانية بالرغم من عدم وجود لديه القرائن المادية الملموسة ان قوات "التحالف الوطني الصومالي" هي التي قتلت الجنود الباكستانيين.

وذهب الامر بالأدميرال هاو بان وضع مكافاة مالية قدرها 25 الف دولارا لمن يدلى بمعلومات عن موقع تواجده او يقناده اليه، هذا مما جعل الجنرال عيديد يتحدى الاميرال هاو ويضع بدوره على راس الاميرال هاو مليون دولارا هدية لمن يعتقله له.

وفى ظل هذا المناخ العدائي المكشوف بين الاميرال هاو والجنرال عديد، شرعت قوات "يونوصوم 2" بحملة واسعة النطاق في جنوب مقديشو معقل قوات "التحالف الوطني الصومالي" بقيادة الجنرال عديد، ووقعت معارك سقط فيها العديد من جنود الطرفين، قبل قيام طائرات اميركية من طراز (اي.اس. 130) بغارة جوية على مقر الجنرال عديد وتدمره. ثم تواصلت المواجهات بين القوات الدولية ووحدات "التحالف الوطني الصومالي" وبلغت ذروتها في الثالث من اكتوبر عام 1992، حيث استخدمت القوات الدولية في عملياتها العسكرية الطائرات المروحية المقاتلة في هجومها الذي اسفر عن سقوط طائرتين عموديتين، واسر طيار واحد يدعى مايكل ديوران Michael Duran ، وقتل 18 جندي اميركي، في حين ان خسائر الطرف الصومالي بلغت 300 قتيلاً بين مدني وعسكري.

تطورت الاحداث الصومالية، وتزايدت الخسائر الاميركية في الارواح والمعدات التي البت الرأي العام الاميركي، هذا مما املى على الرئيس الاميركي، بيل كلنتون Bill Clinton ان يعلن في 7 من اكتوبر 1993، أي بعد مضي اربعة ايام على تلك المواجهة، قرار ادارته بسحب قواتها من الصومال نهائياً في 25 مارس 1994. و قبل خروج القوات الاميركية بأسبوعين، أي في الثامن من مارس 1994 حل السفير الغيني لנסانا كوياتي Lansana Kouyate محل الاميرال الاميركي جوناثان هاو، كمبعوث خاص للأمم المتحدة في الصومال. وخرجت واشنطن من مقديشو غير مرفوعة الرأس، محبطة في مشروعها الرامي لإعادة الامل في الصومال، ولبعث الأمل في نفوس بعض الساسة الاميركيين

الذين كانوا وما زالوا يراهنون على قدرتهم في صياغة مصير دول العالم الثالث والثاني، في اطار ما يسمونه بـ"النظام العالمي الجديد".
فستان بين الحلم الطوباوي والواقع الكابوسي.

الفصل السابع

مبادرات الاصدقاء واتفاقيات الاشقاء (1)

منذ سقوط نظام الرئيس الصومالي الجنرال محمد سياد بري في 26 يناير 1991 وعلى مدى عقدين، أي على مدار سبع سنوات كاملة، قام اصدقاء الصومال بلداً وشعباً بعدة مبادرات، وان قلة قليلة جداً منها اتسمت بروح برغماتية، ونفس واقعي، في حين العديد منها اطلقت تارة من باب حسن النية، و انطلقت طوراً من حسابات تكتيكية او استراتيجية بهدف عدم ترك الساحة الصومالية لأطراف اخرى، وللمساهمة في صياغة مستقبل الصومال بشكل او آخر، وذلك لما يحتله الصومال من موقع استراتيجي حساس على مشارف المدخل الجنوبي لمضيق باب المندب، وفي خليج عدن ، وفي الشريط المائي الواقع بين المحيط الهندي ومنطقة الخليج، تستخدمه السفن النفطية القادمة من الدول العربية الخليجية وايران في طريقها الى البحر الابيض المتوسط عبر البحر الاحمر. ويذكر ان دولة إريتريا بحكم الوشائج التاريخية، والسياسية، والنفسية القوية التي تربطها بدولة الصومال وشعبها الشقيق، كانت اول من بادر بإحتواء الازمة الصومالية، قبل ان تستفحل وتحرق السنة لهيبتها القاتل كل اجزاء الصومال، بدأت المبادرة الارترية مباشرة بعد تحرير كامل التراب الوطني الارترى في 24 مايو 1991.

وعندما اوشكت ثمار المبادرة الارترية على النضوج، تهاطلت مبادرات من كل حذب وصوب على الساحة الصومالية. فلم تأت فقط مبادرات من دول الجوار مثل جيبوتي، واثيوبيا، والسودان، وكينيا، بل تدفقت المبادرات من دول المحيط

مثل المملكة العربية السعودية، ومصر، وذلك قبل ان تصيب عدوى المبادرات الدول فيما وراء البحار والمحيطات مثل ايطاليا، والولايات المتحدة الاميركية. وأخيرا وليس اخر، فإن المنظمات الاقليمية، والقارية، والدولية لم تشذ هي الاخرى عن القاعدة، فأطلقت منظمة دول "الايغاد" القرن الافريقية، ومنظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، ومنظمة دول عدم الانحياز، ودول السوق الاوروبية المشتركة، ومنظمة الامم المتحدة، المبادرات المتناطحة تارة، والمتقاطعة طوراً، والمتداخلة مرة، والمتكاملة نادراً. وهكذا اغرق الصومال بمبادرات لا بداية لها ولا نهاية، وهذا مما زاده غرقاً في الحروب الاهلية التي كان غارق فيها اصلاً، وفاقم من ازمته، وذلك بحكم ان الفصائل الصومالية المتصارعة وجدت ضالتها في تلك المبادرات، فهذا الفصيل تحمس لهذه المبادرة وحصل على دعم من الطرف المبادر، وذاك الفصيل وقف بشدة ضد تلك المبادرة، وتبني مبادرة اخرى اطلقها طرف ثان على خلاف او صراع مع صاحب المبادرة الاولى، وهكذا تضاعفت خلافات الجبهات الصومالية، واشتدت وتعمقت انقساماتها هذه المرة وذلك بفعل تلك المبادرات التي امطر بها الصومال حتى الغرق اذا ما صح التعبير.

اتفاق جيبوتي

جيبوتي "1" (يونيو 1991)

حصل اول لقاء خارج الساحة الصومالية بين الفصائل الصومالية المتنازعة في جيبوتي العاصمة وذلك بإشراف الرئيس الجيبوتي، الراحل حسن غوليد ابتيديون

Hassan Gouled Aptidon، وذلك بين الخامس والحادي عشر من يونيو عام 1991. شارك في هذا الاجتماع ممثلون اربعة فصائل وهى :-

(1) "المؤتمر الصومالي الموحد" U.S.C

(2) "الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومالية" S.S.D.F

(3) "الحركة الديمقراطية الصومالية" S.D.M

(4) "الحركة الوطنية الصومالية" S.P.M

وتغيبت عن الحضور "الحركة الوطنية الصومالية" S.N.M كبرى الفصائل الشمالية في ما يعرف بـ"ارض الصومال"

جيبوتي «2» (يوليو 1991)

وشكل هذا الاجتماع مدخلا لاجتماع موسع عقد بمدينة جيبوتي من 15 الى 21 يوليو عام 1991، وحضره مراقبون دوليون من الايغاد، ومنظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، والجمعية الاوروبية، والولايات المتحدة الاميركية، والاتحاد السوفياتي السابق، وفرنسا، وايطاليا، والمانيا، واثيوبيا، وكينيا، ونيجيريا، وأوغندا، والسودان، ومصر، وعمان، هذا بالإضافة الى جيبوتي الدولة المضيضة بطبيعة الحال.

شارك في هذا الاجتماع ستة فصائل صومالية، واتفقت الفصائل الصومالية الستة على برنامج يحتوى على النقاط الست التالية:

اولا: الشروع في تنفيذ وقف اطلاق النار بدءاً من يوم الجمعة الموافق 26 يوليو 1991.

ثانيا: الوحدة الصومالية مقدسة وعليه فعلى الحكومة الانتقالية التي ستشكل تتناط عليها مسؤولية تعزيز وحدة البلد والشعب.

ثالثا: الاعلان عن دستور البلاد لعام 1960، على ان يكون ساري المفعول لمدة عامين ابتداء من تكوين الحكومة الجديدة.

رابعا: تشكيل الحكومة من الحركات الصومالية المعارضة.

خامسا: اقامة سلطة تشريعية من 123 فرداً يمثلون الاقاليم الإدارية التسعة، مثلما كان الوضع ابان الحكومة المدنية قبل عام 1969.

سادسا: اقامة سلطة ذاتية اقليمية.

ولم يقتصر اتفاق جيبوتي عند هذا الحد، بل تمخض عن تعيين على مهدي محمد رئيسا بالنيابة لمدة عامين. هذا مما شكل مدخلاً واسعاً وسريعاً لحرب الشوارع في مقديشو، قبل ان يجف مداد ذلك الاتفاق بين انصار على مهدي محمد، واتباع الجنرال محمد فارح عيديد، ممزقا وحدة قبائل الهاوييه بين جناحين اساسين وهما: الابطغال الواقفة مع على مهدي محمد، وهبر غدر الداعمة للجنرال محمد فارح عيديد، ليس عن قناعة بطروحاتهما السياسية، وانما انطلاقاً من انتماءاتهما القبلية ليس الا.

الفصائل الصومالية الستة التي شاركت في هذا الاجتماع هي:-

(1) "المؤتمر الصومالي الموحد" U.S.C.

(2) "الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومالية" S.S.D.F

(3) "الحركة الديمقراطية الصومالية" S.D.M.

(4) "الحركة الوطنية الصومالية" S.P.M.

(5) «التحالف الديمقراطي الصومالي» S.D.A

(6) "الجبهة الصومالية الموحد" U.S.F.

اعلان بحر دار (يونيو 1992)

بمبادرة من دول القرن الافريقي التقت في مدينة بحر دار الاثيوبية في الثالث من يونيو عام 1992 عشر جبهات صومالية واتفقت هذه الجبهات على النقاط الاتية:-

اولا: يعتبر قرار وقف اطلاق النار الذي تم التوصل اليه انجازاً كبيراً.

ثانيا: اتفق على عقد مؤتمر موسع يجمع شمل كل الاطراف الصومالية في غضون الاشهر الثلاثة القادمة، ابتداء من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

ثالثا: يجب ان تتمخض حكومة انتقالية من ذلك المؤتمر.

رابعا: تمهد تلك الحكومة الانتقالية قيام حكومة منتخبة ديمقراطيا.

الجبهات العشر الصومالية التي شاركت في بحر دار هي:-

(1) "الجبهة الصومالية الموحدة" U.S.P

(2) "الجبهة الوطنية الصومالية" S.N.F.

(3) "الحركة الوطنية الصومالية" S.P.M.

(4) "المؤتمر الصومالي الموحد" U.S.C.

(5) "الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال" S.S.D.F.

(6) "التحالف الديمقراطي الصومالي" S.D.A.

(7) "الاتحاد الوطني الديمقراطي الصومالي" S.N.D.U.

(8) "حركة المثقفين الصوماليين للسلام والديمقراطية" S.I.P.D

(9) "المنظمة الصومالية للسلام والاستيطان" S.O.P.R.O.

(10) "جمعية الاغاثة الصومالية" S.R.S.

ولكن وللأسف الشديد لقد تلاشت قرارات هذا الاجتماع وسط غبار الحرب الاهلية التي امتدت نيرانها من قلب العاصمة الى جميع اجزاء البلاد.

اتفاق الاخوين - العدوين (ديسمبر 1992)

في الحادي عشر من ديسمبر عام 1992، وبعد قتال حام حول مقديشو من عاصمة متألقة في المحيط الهندي الى مقبرة جماعية، وقع الجنرال محمد فارح عيديد وخصمه على مهدي محمد اتفاقا من سبع نقاط وهي:-

1)وقف اطلاق النار المباشر، واعادة وحدة "المؤتمر الصومالي الموحد".

2)وقف الحملات الاعلامية العدائية.

3)كسر الخط الاصطناعي الفاصل بين شطري العاصمة مقديشو.

4) انسحاب كل القوات والياتها الى المواقع المحددة خارج العاصمة في غضون 48 ساعة، وان تراقب من قبل لجنة مشتركة.

5) قيام لجنة المصالحة التابعة لـ " المؤتمر الصومالي الموحد" بعقد اجتماعاتها في خلال 24 ساعة القادمة.

6) مناداة كل الصوماليين في كل انحاء البلاد، بالالتزام بوقف اطلاق النار، وان يلتحقا بنا في ركب السلام والوحدة في الصومال.

7) توجيه الشكر والتقدير للمجتمع الدولي لجهوده لدعم الصومال، ومناشدته لمضاعفة مساعداته ليس في المجال الاغاثي فقط، وانما في البلاد، وفي عقد مؤتمر المصالحة الوطنية.

اتفاق اديس ابابا (مارس 1993)

تحت اشراف مظلة الامم المتحدة التقى في العاصمة الاثيوبية في 27 مارس 1993، 15 فصيلا صوماليا.

واتفقت هذه الفصائل على جملة قضايا تلخص في اربعة محاور اساسية:-

اولا: نزع الاسلحة واستتباب الامن.

واقر في هذا الباب:-

1) اجتناب العصابات المسلحة التي تهدد السلام، والامن، والاستقرار، والمصالحة، واعادة البناء، وتنمية البلاد.

2) يجب ان يتم عملية نزع السلاح بصورة متفهمه، وغير منحازة، وبشفافية.

3) تجديد الالتزام بقرار وقف اطلاق النار المتفق عليه في يناير 1993.

- 4) ضرورة اشراف القوات الدولية (يونوصوم 2) على الحدود الصومالية برأ، وبحرا، وجوا، للحؤول دون تسرب الاسلحة الى البلاد، واختراق مياهه.
- 5) مناقشة الدول المجاورة للصومال للتعاون في عدم استخدام اراضيها لتسريب الاسلحة الى الصومال، وذلك تمشيا مع قرار الامم المتحدة القاضي بحظر بيع وتصدير الاسلحة الى الصومال.

ثانيا: اعادة البناء

- 1) دعوة "يونوصوم 2" ووكالات الاغاثة، والدول المانحة لتقديم المساعدات بغية تشغيل الخدمات العامة والاجتماعية.
- 2) التأكيد للمجتمع الدولي برغبة القيادات الصومالية في توفير مناخ امن للإغاثة، واعداد البناء، والعناصر العاملة في هذه الحقول.
- 3) ادانة اعمال العنف التي ترتكب ضد اناس عاملين في مجال الإغاثة وكل انواع النشاطات الانسانية.

ثالثا: اعادة الممتلكات وحل الخلافات.

- 1) كل الخلافات من الان فصاعداً يجب حلها بالحوار، والمفاوضات، وبكل السبل السلمية.
- 2) يجب على كل الممتلكات التي صودرت، نهبت، او اخذت بطرق غير شرعية او بالحيلة ان تعود الى اصحابها.

رابعا: اليات انتقالية اتفقت بهذا الشأن على:

- 1) قيام مجلس وطني انتقالي له صلاحيات في:

أ) السيادة الصومالية.

ب) السلطة السياسية وكل تفرعاتها.

ج) اقامة سلطة قضائية مستقلة.

2) قيام اقاليم ادارية مركزية.

3) تأسيس مجالس الاقاليم

4) اقامة مجالس الاحياء.

والفصائل الصومالية التي شاركت في هذا الاجتماع هي:-

1) منظمة موكي الصومالية الافريقية S.A.M.O، ورئيسها محمد رمضان اربو
Arbow .

2) التحالف الديمقراطي الصومالي S.D.A، ورئيسه محمد فارح عبدالله.

3) الحركة الديمقراطية الصومالية S.D.M، ورئيسها عبدى موسى مايو Abui
Muse Mayo

4) الحركة الديمقراطية الصومالية، (التحالف الوطني الصومالي) S.D.M.
(S.N.A)، ورئيسه الكولونيل محمد نور عليو Mohamed Nur Aliyo

5) الاتحاد الوطني الديمقراطي الصومالي S.N.D.U ورئيسه على اسماعيل
عبدى Ali Ismael Abdi

(6) الجبهة الوطنية الصومالية S.N.F، ورئيسها الجنرال عمر حجي محمد حرسى

Omar Haji Mohamed Hersi

(7) الحركة الوطنية الصومالية -التحالف الوطني الصومالي (S.N.A) S.P.M،

ورئيسها الكولونيل احمد عمر جيس Ahmed Omar Jess

(8) الحركة الوطنية صومالية S.P.M، ورئيسها الجنرال ادم عبدالله نور.

(9) الاتحاد الوطني الصومالي S.N.U ورئيسه محمد رجيس محمد

Mohamed Ragis Mohamed

(10) الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال S.S.D.F، ورئيسها الجنرال محمد ابشر

Mohamed Abshir Musse

موسى

(11) الحركة الوطنية لجنوب الصومال (التحالف الوطني الصومال) S.S.N.M

(S.N.A)، ورئيسها الكولونيل عبدى ورسمه اسحاق

C.Abdi Worsame Issaq

(12) المؤتمر الصومالي الموحد (التحالف الوطني الصومالي) (S.N.A) U.S.C،

ورئيسه السابق الجنرال محمد فارح عيديد.

(13) المؤتمر الصومالي الموحد U.S.C، ورئيسه محمد غينار افرح .

Mohamed Qanayare Farah

(14) الجبهة الصومالية الموحدة U.S.F ورئيسها عبدالرحمن دواليه على

Abdurahman Dualeh Ali

15)الحزب الصومالي الموحد U.S.P، ورئيسه محمد عبدي حاشي

Mohamed Abdi Hashi

اتفاق الهاوييه فى مقديشو (يناير 1994)

التقى بين 13 و 16 يناير 1994 فى مقديشو مشايخ الهاوييه، وكبار سنهم، وساستهم، ومثقفهم، واتفقوا على القضايا الاساسية الاتية:-

1. تعايش الهاوييه مع بعضهم البعض فى سلام ووثام، وحل خلافاتهم بالحوار، وبعدم اللجوء الى القتال فيما بينهم.

2. ينبغى طي صفحة الحروب الاهلية وما ترتبت عليها من اضرار، والتحلي بروح التسامح.

3. التزاما بالشرعية الاسلامية، وضرورة اعادة ممتلكات الغير الى اصحابها.

4. فتح كل الطرق فى العاصمة مقديشو، وتوفير الامن فى سائر الطرق التي تربط بين الاقاليم والاحياء.

5. وقاية البلاد والناس من العصابات بصرامه وبموجب الشرعيه الاسلاميه.

6. الدعوة الى حلول السلام بين قبائل الهاوييه، وبين كل الشعب الصومالي.

هذا الاتفاق بين جميع شرائح قبائل الهاوييه المدنية، لم يواجه بأي نقد او اعتراض من قبل زعيمة الهاوييه الرئيسيين . الجنرال محمد فارح عيديد، وعلى مهدي محمد، ولكن القرارات التي اعتمدت لم تر النور، بل هي الاخرى تلاشت وسط حرب الشوارع فى مقديشو.

الفصل الثامن

مبادرات الاصدقاء، واتفاقيات الاشقاء (2)

اتفاق نيروبي "1" (مارس 1994)

تحت اشراف الحكومة الكينية برئاسة دانيال اراب موي، رتب لقاء في نيروبي بين قائد "المؤتمر الصومالي الموحد" على مهدي محمد، ممثلا عن كل الفصائل المتحالفة معه، ورئيس "التحالف الوطني الصومالي" الجنرال محمد فارح عيديد.

وفى هذا الاجتماع الذى تم بالعاصمة الكينية من 11 الى 23 مارس 1994 اتفق قائداً الفصليين الصوماليين على وثيقة تحتوى على 12 بنداً. وفيما يلي أبرز بنوده:-

(1) التمسك بوحدة وسيادة الجمهورية الصومالية.

(2) شجب كل انواع العنف لحل النزاعات، وترجمة وقف اطلاق النار عمليا، ونزع الاسلحة طوعيا.

(3) احترام حقوق الانسانية الاساسية، والمبادئ الديمقراطية والحفاظ عليهما.

(4) خلق جو تعايش اخوى بواسطة القنوات التقليدية، والسبل السياسية والثقافية.

(5) احلال السلام في عموم الصومال.

(6) حض "الحركة الوطنية الصومالية" S.N.M في المشاركة فيمؤتمرات المصالحة الوطنية.

(7) اقامة سلطة قضائية مستقلة .

هذا الاتفاق بقي في نيروبي ولم يعد مع على مهدي محمد، والجنرال محمد فارح عديد الى مقديشو التي ظلت على حالها المحزن، ووضعها المرثي. علما ان نداءات القوى السياسية الجنوبية الى "الحركة الوطنية الصومالية" S.N.M بقت من دون صدى، وذلك منذ اعلان هذه الحركة الشمالية الاسحاقية استقلال - انفصال "ارض الصومال" عن سائر اجزاء البلاد في 18 مايو 1991. وما هو جدير بالملاحظة فيما يخص الوضع السياسي ما يعرف بـ"ارض الصومال" «هو وجود حركات غير اسحاقية تناهض فكرة ومشروع انفصال شمال الصومال عن الجنوب. وهذه الحركات السياسية - العسكرية هي:-

1) التحالف الديمقراطي الصومالي S.D.A (الغدا بورسي) وزعيمه: محمد فارح عبدالله.

2) الحزب الصومالي الموحد U.S.P (الدولباهنتي والورسنغلي) وقائدها: عبدالرحمن دواليه Dualeh على.

3) الجبهة الصومالية المتحدة U.S.F (العيساوية) ورئيسها: محمد عبدي حاشي

Mohamed Abdi Hashi

ويذكر بأنها اصدرت بيانا بالعاصمة الاثيوبية اديس ابابا في العاشر من يناير عام 1993، جاء فيه:-

1) ان قرار الانفصال الذي اعلنته "الحركة الوطنية الصومالية" S.N.M وحدة اتنية واحدة أي الإسحاق، من اصل خمس وحدات اتنية تقطن في شمال البلاد.

والوحدات الانتية الاربعة المناهضة لقرار انفصال شمال الصومال عن جنوبه هي:-

أ. الغدابورسي Gadaboursi

ب. العيسى Issa

ج. الورسنغلي Warsangali

د. دولباهنتي Dolbahante

(2) القبائل الشمالية (غير الاسحاقية) تؤكد مجدداً، وتدعم الوحدة الترابية للجمهورية الصومالية.

وللحيلولة دون تفاقم الازمة في شمال البلاد، ولقطع الطريق على الذين يحاولون الاصطياد في المياه العكرة، ادلى الرئيس السابق لـ"الحركة الوطنية الصومالية" S.N.M. عبدالرحمن احمد على تور Tour، في الثاني من مايو 1994، ازاء تأزم الوضع في الشمال، والحاح المجتمع الدولي على عدم نظرة الصومال بصورة مجزأة، ولامتصاص عواقب عدم الاعتراف باستقلال "ارض الصومال" بتصريح جاءت فيه المعلومات التالية: -

ان وفداً من "الحركة الوطنية الصومالية" S.N.M برئاسة عبدالرحمن احمد على تور قابل في اديس ابابا بين 25 و 29 ابريل 1994 وفداً من "التحالف الوطني الصومالي" برئاسة الجنرال محمد فارح عبيد. وعلى ضوء ذلك اللقاء، قال زعيم "الحركة الوطنية الصومالية":

1) ان تجربة السنوات الثلاث منذ نهاية عهد نظام سياد برى الديكتاتوري لم تأت بعد بثمارها في سيادة الاستقرار، وقيام دولة القانون.

2) لا يمكن للشعب الصومالي السير على هذا الطريق الذي يقوده نحو الانتحار الوطني.

3) على الشعب الصومالي في الشمال وفي الجنوب الجلوس سويا وحل مشكلة "ارض الصومال" بطريقة تلبي رغبات وحقوق شعب "ارض الصومال" في الحصول على وضعية منفصلة Separated Status من ناحية، والحفاظ على وحدة اخوة الشعب الصومالي من ناحية اخرى.

ويفهم من كلام عبدالرحمن "تور" ، ولاسيما من الفقرة الثالثة والاخيرة، بانه يؤيد العثور على صيغة فيدرالية او كونفدرالية في الصومال، تكفل حالة من حالات الانفصال في اطار الوحدة.

اتفاق القاهرة "1" (مارس 1994)

من 1 الى 7 مارس عام 1994، التقت في العاصمة المصرية 12 جبهة صومالية، واتفقت على:-

اولا: مبادئ اولية تضمن الاتي:-

1. أي اتفاق او مبادرة خاصة بالمصالحة الوطنية يجب ان تركز على اتفاق اديس ابابا حول الميثاق المؤقت، وينبغي ان يصادق عليها المجلس الوطني الانتقالي.

2. احترام وحدة ارضى الجمهورية الصومالية.
3. اعتماد اسلوب الحوار لحل ازمات الصومال.
4. عدم اللجوء الى العنف لحل النزاعات السياسية.
5. اقامة نظام ديمقراطي يقوم على التعددية الحزبية، والانتخابات النزيهة، واحترام مبادئ العدالة، والمساوة، وحقوق الانسان.

ثانياً: مجلس الانقاذ الوطني الانتقالي

Transitional National Salvation Council (T.N.S.C)

ويتولى مسؤولية:-

1. اقامة مجلس انقاذ وطني انتقالي ويتألف من 17 عضواً: 15 منهم رؤساء الحركات السياسية التي وقعت اتفاقية اديس ابابا ومنهم الجنرال محمد فارح عبيد، هذا بجانب رئيس " المؤتمر الصومالي الموحد، والرئيس على مهدى محمد.

2. مهمة "مجلس الانقاذ الوطني الديمقراطي":-

أ. حماية حمى سيادة جمهورية الصومال ولسان حالها.

ب . سن القوانين

ج تكوين حكومة انتقالية والاشراف عليها.

د . لن يكون اعضاء مجلس الانقاذ الوطني الصومالي، اعضاء في الحكومة الانتقالية الذين سينتخبون من ضمن العناصر الوطنية المؤهلة.

(3) تشكيل الحكومة

أ) تشكيل حكومة متوازنة على اساس الكفاءة والعدالة.

(4) دستور وطني وحكومة منتخبة خلال المرحلة الانتقالية التي تدوم عامين. وبموجب الدستور الوطني للبلاد تجرى انتخابات حرة ونزيهة قائمة على نظام ديمقراطي تعددي.

والحركات السياسية التي وقعت "اعلان القاهرة" هي:-

1. منظمة موكي لأفارقة الصومال

(S.A.M.O)، ورئيسها محمد رمضان اربو

2. التحالف الديمقراطي الصومالي.S.D.A، ورئيسه : محمد فارح عبدالله.

3. الحركة الديمقراطية الصومالية.S.D.M، ورئيسها: عبدي موسى ميو

4 . الاتحاد الديمقراطي الوطني الصومالي.S.N.D.U، ورئيسه: على اسماعيل

عبدي

5. الجبهة الوطنية الصومالية S.N.F، ورئيسها: عمر محمود

6. الاتحاد الوطني الصومالي S.N.U، ورئيسه محمد راجس .

7. الحركة الوطنية الصومالية S.P.M، ورئيسها: ادن عبد الله نور (غابيو)

8. الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال S.S.D.F، ورئيسها: محمد ابشر موسى.

9. الحركة الوطنية لإنقاذ الصومال S.S.N.M ورئيسها: عبيدي ورسمه اسحاق.

10. المؤتمر الصومالي الموحد U.S.C، ورئيسه: محمد قنيري افرح.

11. الجبهة الصومالية الموحدة U.S.F، ورئيسها: عبدالرحمن دوعاليه على.

12. الحزب الصومالي الموحد U.S.P، ورئيسه: محمد عبيدي حاشي

مبادرة عربية- افريقية- اسلامية- دولية (فبراير 1995)

التقى في 23 فبراير 1995 في القاهرة، وعلى ضوء مبادرة من د. احمد عصمت عبدالمجيد، امين عام جامعة الدول العربية، وممثلين عن منظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، ومنظمة الامم المتحدة، وبطبيعة الحال، ممثلين عن جامعة الدول العربية، وتبادلوا الآراء، والمقترحات حول الازمة الصومالية، وخرجوا ببيان مشترك، اكدوا فيه بان "الوضع المأساوي في الصومال يشكل مصدر قلق بالغ للمجموعة الدولية.

واعربوا عن اتفاقهم على:-

(1) مواصلة الجهود المشتركة وتكثيفها لمساعدة الصوماليين للوصول الى المصالحة الوطنية .

(2) اتخاذ كل المبادرات الهادفة لإيجاد تسوية سلمية لازمة الصومالية.

(3) حث جميع الصوماليين بمسؤوليتهم التاريخية لوضع حد لمسلسل العنف، وتوفير الظروف الملائمة لانطلاق حوار جدي.

(4) حض كل الزعماء الصوماليين على احترام تعهداتهم السابقة بوقف القتال، وعدم استغلال انسحاب القوات الدولية لتصعيد العنف.

اتفاق الرياض (سبتمبر 1995)

بتاريخ 19 سبتمبر 1995 التقت في عاصمة المملكة العربية السعودية، 42 شخصية صومالية سياسية، وعسكرية، ودينية، واجتماعية، وفكرية.

واتفقت على برنامج من 15 بندا أهمها :

(1) اعتماد الشريعة كمصدر اساسي للدستور.

(2) اقامة نظام ديمقراطي وحكومة تركز مقوماتها على العدل، والمساواة في الحقوق امام القانون، وحماية حقوق الانسان، والحريات المدنية التي تتمشى مع التعاليم الإسلامية.

(3) التأكيد على وحدة تراب الجمهورية الصومالية، وتكوين حكومة وحدة وطنية.

(4) توحيد كل الفصائل السياسية الصومالية، والجاليات المنظمة في تنظيم سياسي موحد بناء على اعلان نيروبي الصادر في 17 اغسطس 1995.

(5) حث المجتمع الدولي لتقديم دعم فعال لجهود المصالحة ومساعي السلام، ولتقديم مساعدات انسانية للشعب الصومالي.

6) دعوة كل الشعب الصومالي للكف عن عمليات العنف، والبحث عن سبل احلال السلام وفقا للمبادئ الاسلامية، والثقافة الصومالية التقليدية.

7) جمع كل مليشيات الفصائل في معسكرات بغية تسريحها، وخرطها في الحياة المدنية.

والشخصيات الصومالية الـ42 التي وقعت على هذا الاتفاق بمدينة الرياض هي:-

1) عبدالقادر محمد ادن	2) عثمان حسن على (عاتو)
3)عبدى موسى مايو Abdi Mussa Mayow	4) عبدالله يوسف احمد
5) على اسماعيل عبدي	6)محمد عبدي حاشي Mohamed Abdi Hashi(1
7) محمد ابشر موسى	8) عمر حاج محمد
9) عبدالله الشيخ اسماعيل	10) عبدالرحمن شيخ احمد
11) احمد محمد ادن	12) محمد احمد نور
13) محمد حسن عواليه Mohamed Hassan Awale	14) حسن على مري Hassan Ali Mire(1
15) حسن ورسمه عوسبليه Hassan Warsome Assable	16) محمد شيخ محمود
17) موردى ابو كر مهدى Muridi Abukar Mahdi	18) يوسف عمر ازهري
19) عبدالقادر عبدالله	20) عبدالرحمن على عثمان
21) عبدالله حسن عبدي	22) عبدالله محمد ادريس
23) شيخ على محمود محمود (واجس) Wajis	احمد حسن تيفو Tiffow

26) عوض محمد اسماعيل	25) عويس محمد فرح Aweyes Mohamed Farah
28) حارد فرح نور Hared	27) فرح محمد نور
30) حسن بوليه كاروفيو Hassan Bulle Karofew	29) حسن شيخ عثمان
ابراهيم عرته عبدي Ibrahim Arete Abdi	31) حسن دمبل ورسمه Hassan Dhimbil Warsame
34) جعفر حجي عبدي	33) محمد علمي ديرير Mohamed Elmi Dirir
36) محمد شيخ غابيو Gabyaw	35) محمد محمود حايد Hayd
38) عثمان حجي ابراهيم	37) مرشد شيخ عبدي Murshid S. Abdi
40) يوسف نورحسن	39) شيخ شريف شيخ محي الدين
عبدالله سودل ابتيدون Abdallah Sodal Aptidon	41) يوسف عثمان جونولية (دالمار) (Junole Dalmar)

مؤتمر نيروبي "2" (ابريل 1996)

بين 15 و 18 ابريل 1996 التقت في العاصمة الكينية خمسة فصائل صومالية،
واتفقت على برنامج عمل عام وشامل، يمكن تلخيص ابرز بنوده على الصورة

الاتية:-

اولا: المبادئ العامة:

- 1) الذود عن العقيدة الاسلامية، والرفع من شأنها ومن شأن الارث الثقافي الصومالي، واعتماد الشريعة كمصدر اساسي للتشريع.
- 2) اتخاذ الخطوات العملية نحو اقامة نظام ديمقراطي، وحكومة تقوم على حرية الاختيار، والعدالة الاجتماعية، والحقوق المتساوية امام القانون، وصون حقوق الاقليات وفقا لميثاق الامم المتحدة.
- 3) احترام وحدة تراب الصومال المعترف بها من الدول الاعضاء في الامم المتحدة.
- 4) دعم مسيرة السلام والمصالحة، ومعارضة أي فرد او مجموعة افراد التي تحرض الى الصراع لحسابات سياسية او خلافها.
- 5) الدعوة الى مؤتمر وطني.
- 6) التأكيد على ان النزاع الصومالي يمكن ويجب حله عبر الحوار.

ثانيا: المرحلة الاعدادية :

بحكم ان الوضع الفوضوي السائد في الصومال ناجم عن غياب الدولة، فإن الدولة في الصومال في ظل الظروف الراهنة، لا يمكنها القيام بين عشية وضحاها. وعليه يقترح قيام سلطة صومالية انتقالية.

وترتكز هذه السلطة على :-

1. مجلس وطني تنفيذي تناط اليه مهمة الاشراف على شؤون الامة.

National Executive Council (N.E.C.)

2. مفوضية الامن الوطنية ويكمن دورها فيخلق ظروف امنية بواسطة قوة امن وطنية.

National Security Commission (N.S.C.)

3. مفوضية الادارة العامة، ومهمتها اقامة دائرات ادارية محلية ووطنية.

Public Administration Commission (P.A.C)

4. مفوضية اجتماعية واقتصادية ودورها تفعيل الاقتصاد، والتعليم، وبرنامج الصحة بصورة شرعية.

Economic and Social Commission (E.S.C)

5. مفوضية الخدمات العامة وتتولى تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

Public Service Commission (P.S.C.)

6. مفوضية الاغاثة وتقوم بتنسيق عمليات وتوزيع المساعدات الانسانية.

Relief Commission (R.C)

7. مجلس استشاري وطني ودوره يتمثل في اعداد برنامج وسياسات جديدة والغاء القديمة فيها.

National Consultative Council(N.C.C)

8. ميثاق وطني انتقالي تصيغه لجنة فنية مشتركة مؤلفة من جميع الحركات السياسية الصومالية.

Interim National Charter (I.N.C.)

جملة اعمال هذه المفاوضات تكون في خاتمة المطاف ارضية صلبة لقيام حكومة صومالية انتقالية

Transitional Government of Somalia (T.G.S.)

والفصائل الصومالية الموقعة على هذا البرنامج هي:-

(1) "المؤتمر الصومالي الموحد -التحالف الوطني الصومالي" U.S.C. (S.N.A)

وسكرتير علاقاته الدولية محمد عواليه
Mohamed Awale

(2) "الاتحاد الديمقراطي الوطني الصومالي" S.N.D.U.

نائب الرئيس- يوسف هراري
Youssf Harare

(3) "الجهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال" SDF

مساعد الرئيس: عبدالرحمناسباري
Abderahman Isbarije.

(4) «الحزب الصومالي الموحد» U.S.P.

نائب الرئيس: محمد عبدى عيسى
Mohamed Abdi Issa

(5) "اتحاد الجذور الصومالية" United Somalia Roots U.S.R

وممثله في كينيا : اوبلا ميشيل ادن
Opla Michel Aden

اتفاق صنعاء "1" (ابريل 1996)

عقدت الحكومة اليمنية "ندوة السلام في الصومال" من 17 الى 20 ابريل 1995 بالتعاون مع اليونيسكو، ثم سعت لجمع الاخوة - الاعداء من زعماء الهاوييه أي: الجنرال محمد فارح عيديد، وعلى مهدي محمد، وعثمان عاتو، ولم تتجح في مساعيها لتغيب الجنرال عيديد عن لقاء صنعاء الذي توج ببيان مشترك وقعه على مهدي محمد (رئيس التحالف لإنقاذ الصومال) Somali Salvation Alliance (S.S.A)، وعثمان عاتو (رئيس التحالف الوطني الصومالي) في صنعاء بتاريخ 11 سبتمبر 1996، داعيا فيه الى:-

1) جميع الفصائل الصومالية الى المشاركة في مؤتمر المصالحة (الذي كان من المزمع عقده في صنعاء)

2) توجيه انظار العالم الى خطورة تدخل بعض الدول في الشؤون الصومالية السياسية، والاقتصادية الى جانب الاعتداءات المتكررة في مياها الاقليمية بالتلويث، وصيد الاسماك، واستنزاف ثروتها البحرية بطرق غير قانونية.

اتفاق صنعاء "2" (مايو 1997)

تحت اشراف الرئيس اليمني الراحل، الفريق على عبدالله صالح، التقى في العاصمة اليمنية الاخوين - الخصمين حسين عيديد وعثمان حسن عاتو، وكلاهما من وحدة اثنية واحدة أي الهاوييه، وينتميان الى قبيلة واحدة وهي هبر غدر، وعشيرة واحدة وهي سعد، هذا من الناحية الاجتماعية، ومن الزاوية السياسية فكلاهما كانا وحتى وقت قريب من لقاء صنعاء، تحت مظلة تنظيم سياسي واحد

الا وهو: "التحالف الوطني الصومالي" الذي كان يخوض حرب الشوارع والمواقع في مقديشو ضد "المؤتمر الصومالي الموحد" بزعامة علي مهدي محمد. وأيا كان الامر، فإن عيد وعاتو اتفقا في صنعاء على النقاط التالية، بعد مناقشات امتدت من 4 الى 12 مايو عام 1997:-

(1) حل الصراع المسلح في اقليم البنادير الواقع بجنوب مقديشو حيث تقطن قبائل هبرغدر التي ينتميان اليها، ووقف اطلاق النار، وانهاء حالة العداء، واعمال العنف، والحملات الاعلامية السلبية.

(2) تشكيل لجنة فنية لفك الارتباط بين القوات المتقاتلة، وازاحة الحواجز، وفتح الطرق، ومراقبة وقف اطلاق النار.

(3) توجيه نداء الى كل اقليم البنادير لدعم ومراقبة قرار وقف اطلاق النار.

(4) تشكيل لجان مصالحة لحل الخلافات بين القبائل والعشائر في اقليم بنادير.

(5) المساهمة للعشور على حل دائم لعموم مشاكل الصومال.

(6) توجيه نداء الى الدول المجاورة لوقف تدخلاتها العسكرية في الصومال، واحترام وحدته، وسيادته.

(7) اتخاذ كل الخطوات الحائلة دون استخدام أي منظمات او مجموعات الأراضي الصومالية للقيام بهجمات او نشاطات تزعزع استقرار دول الجوار.

ساهم هذا الاتفاق في احتواء الموقف المشتعل وقتذاك بين قبائل هبرغدر في اقليم بنادير بجنوب مقديشو.

الفصل التاسع

تحول اثيوبيا الى جزء من الازمة الصومالية

اتفاق سودري، وعلان القاهرة، وموقف اسمر (1996-1998)

كان العداء قد تأصل الى حد كبير بين الصومال واثيوبيا نتيجة نزاع البلدين وخلافاتها حول مصير اقليم اوغادين الذى اشارنا فى الحلقة الاولى الى ان ملاساته التاريخية وخلفياته السياسية، ادت الى ثلاث اشتباكات عسكرية محدودة تارة ومفتوحة طوراً وذلك على التوالي في عام 1963، و 1964، وفى عام 1977. وبعد انهيار الامبراطورية الاثيوبية في عام 1974، وسقوط السلطة العسكرية فى اديس ابابا في عام 1991، وتولى "الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا" زمام الحكم فى اثيوبيا فى 28 مايو 1991، أي بعد مرور ثلاثة ايام فقط من تحرير ثوار إريتريا لبلدهم بعد حرب دامت لثلاثة عقود كاملة.

وبحكم ان السلطة الجديدة في اديس ابابا بقيادة رئيس "الجبهة الشعبية لتحرير تجراي" الراحل ملس زيناوي، رئيس وزراء اثيوبيا الحالي، اعربت عن نهج سياسة تختلف راديكاليا عن سياسة الامبراطور هيلي سلاسي، والكولونيل منجستو هيلي ماريام، فلا غرو اذا ما كلفت منظمة الوحدة الافريقية في قمتها التاسع والعشرين والمنعقدة في القاهرة في 28 يونيو 1993، اثيوبيا بمتابعة تطورات الاحداث الصومالية، وبالإشراف على عملية المصالحة بين الاخوة الاعداء.

وان منظمة "الايغاد" بدورها ايضا كلفت اثيوبيا تولى مسؤولية الاشراف، وتوفير شروط المصالحة الصومالية لاعتبارات عديدة منها القرب الجغرافي، حيث للبلدين حدود طويلة مشتركة، هذا علاوة على وجود تداخل قبائلي بين الشعبين

الصومالي والاثيوبي. وبعد جهود جاهدة من قبل النظام الاثيوبي ساهمت فيه عدد من دول القرن الافريقي، تم جمع شمل 26 فصيلا صوماليا في منتجع سودري. اتفاق سودري (نوفمبر 1996-يناير 1997)

في اجتماع ماراثوني بين قيادات 26 فصيل صومالي جرى في منتجع سودري بضاحية العاصمة الاثيوبية اديس ابابا، دار بين 22 نوفمبر 1996 ولغاية 3 يناير 1997، أي على مدار 42 يوماً، تم التوصل الى جملة قرارات اهمها:-

1) تأسيس "مجلس انقاذ وطني" (U.S.C) National Salvation Council يتألف من 41 عضواً، ولجنة تنفيذية وطنية National Executive Committee من 11 عضواً بقيادة جماعية تتكون من 5 اعضاء هم :-

(أ) على مهدي محمد (ابغال)

(ب) عثمان حسن على عاتو (هبر غدر)

(ج) الكولونيل عبدالله يوسف (ماجرتين)

(د) الجنرال ادن عبدالله نور - غابيو - (اوغادين)

(هـ) عبدالقادر زوبو (رحانوين)

1) يتخذ "مجلس الانقاذ الوطني" كل الخطوات التي من شأنها في التحليل النهائي ان تؤدي الى قيام سلطة مركزية انتقالية. Transitional Central Authority (T.C.A) او حكومة مركزية مؤقتة Provisional Central Government (P.C.G)

كما اتفقت الفصائل الصومالية فى سودرى على برنامج من خمس نقاط وهى:

1) العمل لإحلال السلام، والاستقرار، وسيادة القانون، والنظام.

2) مساعدة المصالحة بين القبائل فى مناطق الصراع، وتقوية مقومات الوحدة الوطنية للشعب الصومالي أساس السلام الدائم فى البلاد، على ان تشارك فى صنعه كل الجامعات السياسية.

3) اعداد برنامج تمهيدية من ضمنها مسودة "الميثاق الوطني الانتقالي" (National Transitional Charter (T.N.C. للحكومة المركزية الانتقالية.

4) تنسيق وتسهيل مهام القائمين ببرنامج الاغاثة، وسائر برنامج الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، والصحة، وحماية البيئة، وتفعيل القطاعات الانتاجية: Reactivation of the productive sectors

5) العمل كطرف مسؤول امام جهود المجتمع الدولي فى عملية المصالحة وتعمير الصومال.

6) اتفق لعقد "مؤتمر مصالحة وطنية National Reconciliation Conference (N.R.C) فى مدينة بوصاصو- الواقعة بشمال شرق الصومال- للمصادقة على ميثاق الحكومة المركزية المؤقتة او السلطة المركزية الانتقالية.

7) واقر الجميع بأن مصلحة الامة الصومالية يجب ان تأتي قبل الطموحات الشخصية.

8) ووجه المؤتمر نداء الى "الحركة الوطنية الصومالية" في ما يعرف بـ"ارض الصومال" برئاسة محمد ابراهيم عقال للحاق بركب اتفاق "سودري" وصولا الى حل دائم لازمات الصومال.

ونورد ادناه اسماء الفصائل الصومالية الـ26 التي شاركت في سودري، واسماء قادتها الذين وقعوا الاتفاق:-

1) منظمة موكي للأفارقة الصومالية- تحالف انقاذ الصومال-

Somalia Africans Muki Organization (S.A.M.O)

ورئيسها: محمد رمضان اربو Mohamed Romadan Arbow

2) التحالف الديمقراطي الصومالي (S.D.A) ، ورئيسه: على حجي حرسى.

3) الحركة الديمقراطية الصومالية (S.D.M)، ورئيسها: عبدالله محمد ادريس (ليستو) Lesto

4) الحركة الديمقراطية الصومالية-التحالف الوطني الصومالي- (S.D.M S.N.A) ، رئيسها: اسحاق ملك ابراهيم Isaaq Malaq Ibrahim

5) الحركة الديمقراطية الصومالية -جيش مقاومة الرحانوين S.D.M/ R.R.A ، ورئيسها: حسن محمد نور

6) الحركة الديمقراطية الصومالية - تحالف انقاذ الصومال S.D.M/S.S.A. ورئيسها: عدي موسى ميو Mayow

(7) الاتحاد الديمقراطي الصومالي S.D.U، ورئيسه: ابوبكر عبد عثمان

(8) الاتحاد الديمقراطي الوطني الصومالي S.N.D.U، نائب رئيسه: على اسماعيل عدي

(9) الجبهة الوطنية الصومالية-تحالف انقاذ الصومال S.N.F./ S.S.A، ورئيسها: عمر حجي محمود.

(10) الاتحاد الديمقراطي الوطني الصومالي-تحالف انقاذ الصومال S.N.D.U/S.S.A، نائب الرئيس: محمد ادن يوسف.

(11) الاتحاد الوطني الصومالي-تحالف انقاذ الصومال S.N.U./S.S.A، ورئيسه: محمد راجس Ragis محمد

(12) الحركة الوطنية الصومالية- التحالف الوطني الصومالي S.P.M./S.N.A، ورئيسها: احمد حاشي محمود.

(13) الحركة الوطنية الصومالية - تحالف انقاذ الصومال S.P.M./S.S.A، ورئيسها: ادن عبدالله نور.

(14) مؤتمر انقاذ الصومال S.S.C، ورئيسه: عبدالله مولان محمد Abdallah

Mohame Moallin

(15) الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال S.S.D.F، ورئيسها: محمد ابشر موسى.

16) الحركة الوطنية لإنقاذ الصومال-تحالف انقاذ الصومال S.S.N.M/S.S.A،
ورئيسها: عبدالله شيخ اسماعيل.

17) منظمة الاتحاد الديمقراطي الصومالي-تحالف انقاذ الصومال
S.U.D.O/S.S.A، ورئيسها: عدي عبدالله ابراهيم.

18) المؤتمر الصومالي الموحد U.S.C، نائب الرئيس: عثمان روبليه محمود.

19) المؤتمر الصومالي الموحد-التحالف الوطني الصومالي S.N.A./U.S.C،
ورئيسه: عثمان حسن على (عاتو)

20) المؤتمر الصومالي الموحد-الحركة الوطنية - تحالف انقاذ الصومال
U.S.C./P.M/S.S.A، ورئيسه عدي عثمان فارح.

21) المؤتمر الصومالي الموحد-تحالف انقاذالصومال U.S.C./ S.S.A،
ورئيسه: على مهدي محمد.

22) المؤتمر الصومالي الموحد U.S.C/U.J، رئيسه: يوسف شيخ

23) الجبهة الصومالية الموحدة-تحالف انقاذ الصومال U.S.F./ S.S.A،
ورئيسها: عدي عمر احمد

24) الحزب الصومالي الموحد U.S.P، ورئيسه: احمد قير ادن AhmedGure
Aden

25) الحزب الصومالي الموحد-تحالف انقاذ الصومال U.S.P./ S.S.A،
ورئيسه: محمد عدي حاشي.

26) اتحاد الجذور الصومالية U.S.R.، ورئيسه: محمود حسن فرج والملاحظ بان مؤتمر "سودري" شكل وبالفعل خطوة كبيرة الى الامام فى مسيره المصالحة الوطنية الصومالية، ولعبت القيادة الاثيوبية دوراً لا يستهان به فى هذا الصدد.

ولكن فإن عدم مشاركة فصيل صومالي كبير بحجم "التحالف الوطني الصومالي" وتغيب قائده حسين عيديد ورفض "الحركة الوطنية الصومالية" S.N.M. بزعامة رئيس " ارض الصومال " محمد ابراهيم عقال المشاركة فيه حالاً دون تحقيق مؤتمر سودري لغاياته من ناحية، وقاده الى طريق مسدود من ناحية اخرى. وما هو جدير بالوقوف لديه فى هذا الصدد:

اولاً: ان السلطة الاثيوبية لم تأخذ مبادرة حل الازمة الصومالية من تلقاء ذاتها، بقدر ما كلفت بتلك المهمة من قبل منظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة "ايغاد" الاقليمية.

ثانياً: كان من ضمن اهداف قادة دول "ايغاد" اسناد تلك المهمة السياسية الكبيرة الى اثيوبيا بهدف ازالة الرواسب التاريخية العدائية بين مقديشو واديس ابابا، ولكن الاحداث كشفت بجلاء بأن القيادة الاثيوبية لم تكن على مقام المسؤولية التي انيطت اليها.

ثالثاً: المهمة الاساسية والوحيدة التي كلفت بها اثيوبيا من طرف منظمة "الايغاد" كانت تهيئة المناخ السياسي الملائم لعقد مؤتمر مصالحة يجمع شمل كل الفصائل الصومالية، وهذا ما فشلت فيه الحكومة الاثيوبية فى تحقيقه، رغم الخطوات الكبيرة التي حققتها فى مؤتمر سودري.

ويعزى الفشل الاثيوبي الى ان قيادة "الوياني" أي "الجبهة الشعبية لتحرير تجراي" التي كانت حينذاك تقبض بيد حديدية مقاليد السلطة في اديس ابابا:

(1) عوضا على تسخير جهودها لتضييق هوة الخلاف بين الفصائل الصومالية، وتوظيف طاقاتها من اجل الوحدة الصومالية، وذلك تمشيا مع روح ونص المهمة التي اسندت من طرف منظمة الوحدة الافريقية، ومنظمة "ايغاد"، فإن الحكومة الاثيوبية تخلت عن تلك الاجندة، وغدت تعمل وفق اجندة خاصة بها تجسدت في معالجة الازمة الصومالية من منظار المصالح الامنية الاثيوبية الخالصة.

وانطلاقا من اجندتها الامنية الصومالية الخاصة، اصدرت الحكومة الاثيوبية التعليمات لقواتها التي اجتاحت الاراضي الصومالية ثلاث مرات على التوالي لجنوب غرب الصومال وتحديدًا لإقليم غيدو Gedo الصومالي المتاخم للحدود الاثيوبية الجنوبية الشرقية، وللحدود الكينية الشمالية - الشرقية.

ووقع الاجتياح العسكري الاثيوبي الاولى في الاسبوع الثاني من اغسطس 1996، والاجتياح الثاني في 17 ديسمبر 1996، والاجتياح الثالث في 12 يونيو 1997.

(2) دعم اطراف صومالية واستعداد اطراف صومالية اخرى، جرد اثيوبيا من موقف الحياد، وعليه فإنها لم تعد مؤهلة للنهوض بدور الوسيط الذي يقرب من وجهات نظر الجبهات الصومالية. وفي ظل اعتماد اثيوبيا لهذه السياسة التي تتعارض جملة وتفصيلا مع المهمة التي كلفتها بها المنظمة القارية، والمنظمة الاقليمية، فلا غرابة اذا ما ارتفعت اصوات صومالية عديدة منها صوت العقيد احمد عمر جيس، متهمة اثيوبيا بالعمل على ابقاء الصومال ممزقا وضعيفا.

3) العمليات العسكرية الاثيوبية في عمق التراب الوطني الصومالي لم تكن هامشية او معزولة، بدليل ان مراسلة جريدة "الحياة" اللندنية التي تستقي معلومات من وزير خارجية اثيوبيا، سيوم مسفن، ومن مكتب رئيس الوزراء الاثيوبي، ملس زيناوي، كتبت بتاريخ 1997/1/3 مقالة ورد فيها: "وهكذا وفي خطوة مفاجئة، دخلت الوحدات الاثيوبية في اب (اغسطس 1996) الماضي بكل ثقلها العسكري مستخدمة الاسلحة البرية والجوية. نحو العمق الصومالي. وكانت مواجهات اب (اغسطس) بداية لمواجهة حقيقية بين اثيوبيا والصومال..."

ويذكر بأن الفصائل الصومالية اذ ذاك فوجئت بالعدوان الاثيوبي على ترابها الوطني وهي التي كانت تظن خيراً بالسلطة الاثيوبية الجديدة، فأدانت وبلسان واحد الاعتداء الاثيوبي، ورفعت الشكاوي المنددة بالقيادة الاثيوبية الى كل من منظمة الوحدة الافريقية، والى جامعة الدول العربية.

والى ذلك اتهم على مهدي محمد، احد قادة "مجلس الانقاذ الوطني" الصومالي الذي يضم 26 فصيلاً، اتهم الحكومة الاثيوبية في مطلع اغسطس الفائت بالتدخل في شؤون الصومال الداخلية، وقال وبالحرف الواحد: "ان اثيوبيا تحاول ايجاد قيادة جدد لحكم الصومال"، ومن طرفه اتهم حسين عيديد، زعيم "التحالف الوطني الصومالي" اثيوبيا بالسعي نحو تمزيق عرى الوحدة الصومالية.

4) تحولت الحكومة الاثيوبية ومع مرور الايام الى جزء من الازمة الصومالية، وغدت تساهم في تعقيدها بدلا من العمل في حلها وذلك من خلال احتضانها لبعض الجبهات الصومالية وزعاماتها السياسية والعسكرية من ناحية، واستعدادها لبعض الفصائل الصومالية الاخرى والسعي لتشويه وعزل قياداتها السياسية والعسكرية.

تأكيد لذلك، فإن النظام الاثيوبي الذي كان حتى الامس القريب قد فتح جبهة سياسية عدائية حيال حسين عيديد والتحالف الذي يتزعمه، وقاد مؤتمر «سودري» الى طريق مسدود لحساباته السياسية الدفينة، فإنه اليوم انقلب على نفسه، وبات يلهث وراء حسين عيديد الذي زار اديس ابابا في 27 من اغسطس 1997، واجرى لقاءات مطولة معه كل رئيس الوزراء الاثيوبي، ملس زيناوي السابق، ووزير خارجيته السابق أيضا سيوم مسفن.

وبناء على المعلومات التي تناقلتها وسائل الاعلام الدولية في العاصمة الاثيوبية ان الطرفين توصلا الى اتفاق بتأمين حدودهما المشتركة وعدم اختراقها خلف أي ذريعة كانت. ويذكر بأن الوحدات الاثيوبية انتهكت غير مرة الحدود الدولية الصومالية، وتوغلت الى اعماق التراب الوطني الصومالي في عامي 1996، و1997 بحجة ملاحقة قوات "الاتحاد الاسلامي الصومالي" وبقية قوى المعارضة الاثيوبية النشطة في مناطق الحدود المشتركة. وما هو جدير بالملاحظة في هذا الصدد ان مصادر مقربة من مكتب رئيس الوزراء الاثيوبي، ووزارة الخارجية الاثيوبية، اكدت في اديس ابابا بأن "وجهات نظر الطرفين كانت متقاربة في البنود التي تم تناولها في المحادثات بإستثناء بندا واحدا يتعلق بعملية المصالحة".

(5) ان تدخلات الحكومة الاثيوبية في الشؤون الصومالية لم تعد قاصرة على استعداد فريق واستقطاب فريق اخر ضمن سياسة ضرب الحجرة بأختها، خدمة لمصالح خاصة، وانما غدت تتدخل في شؤون الفصائل الصومالية الداخلية والتقرب لبعض عناصرها دون سواها، وهذا ما حدث مع التحالف الذي يقوده على مهدي محمد، حيث وجهت دعوة رسمية الى حسين حاجي بود نائب رئيس قوات

التحالف وذلك من دون علم الاخير، التي ثارت ثائرتة، واتهم اثيوبيا بالتدخل في شؤون الصومال الداخلية والسعي لـ"ايجاد قادة جدد لحكم الصومال". وقال متحدث رسمي باسم على مهدي محمد، وفق ما اوردته وكالة "رويتر" على لسانه بتاريخ 1998/8/3، "ان اثيوبيا تصطنع قيادات جديدة لتحكم الصومال تحت مظلة الرعاية الاثيوبية".

(6) وفي اغسطس وسبتمبر 1998، فإن عدداً من المسؤولين الصوماليين اتهموا اثيوبيا باعتماد سياسة ترمي الى تمزيق الصومال الى دويلات قبائلية، دويلة في بلدوين، ودويلة بونت لاند، ودويلة جوبا لاند... الخ وهذه اشكالية اخرى تجهض كل مساعي جمع شمل الفصائل الصومالية في بوتقة وطنية أخرى. مجمل هذه المعطيات تؤكد وبجلاء واضح بأن الحكومة الاثيوبية امست طرفا غير محايد في الازمة الصومالية، وهذا مما جعل عددا من القيادات الصومالية، والمراقبين الدبلوماسيين، والسياسيين في القرن الافريقي، وفي افريقيا والعالم يشك في امكانيات النظام الاثيوبي للاضطلاع بالمهمة التي كلفته بها "منظمة الوحدة الافريقية" و منظمة "ايغاد" قبل خمس سنوات أي في عام 1993 للإشراف على عملية المصالح الصومالية، وتوفير المناخ المناسب لها. واخيراً وليس آخراً. لا غرو اذا ما تسأل آنذاك الصوماليون شعبا، وجبهات، وقيادات، بمرارة وحدة الى متى سيظل الرأي العام الدولي، والقاري، والاقليمي، يتفرج على تدخلات الحكومة الاثيوبية في شؤون بلدهم الداخلية عسكريا وسياسيا، منتهكة سيادة الصومال الوطنية، وكل الاعراف والمعاهدات الدولية، والمواثيق لمنظمة الامم المتحدة، ولمنظمة الوحدة الافريقية، ولمنظمة "ايغاد".

الفصل العاشر

اعلان القاهرة وموقف اسمر وجيبوتي ديسمبر 1997

اعلان القاهرة 1997

اجتمع في العاصمة المصرية من 12 نوفمبر الى 22 ديسمبر 1997، 28 فصيلا صوماليا 14 منها منضوية تحت قيادة على مهدي محمد، و14 تحت زعامة حسين عيديد، وذلك بعد مساعي دبلوماسية حثيثة بذلتها الدبلوماسية المصرية بقيادة وزير الخارجية السابق، عمرو موسى.

وبناء على السابق ما جاء في اعلان القاهرة، اتفقت الفصائل الصومالية على:-

(1) عقد "مؤتمر مصالحة" في بيدوا عاصمة اقليم باي في 15 فبراير 1998.

(2) مشارك في "مؤتمر المصالحة" 465 عضواً، وهم موزعون على الصورة الاتية:-

(أ) 180 عضواً من الطرفين المشاركين في اجتماع القاهرة برئاسة حسين عيديد، وبقيادة على مهدي محمد.

(ب) 90 عضواً من القبائل الاسحاقية بـ"ارض الصومال".

(ج) 174 عضواً من القبائل الشمالية الاخرى أي الغدابورسي، والورسنغلي، والدولبناهنتي، والعيسى.

(د) 41 عضواً يمثلون الاقليات القبلية.

(3) اجندة "مؤتمر المصالحة الوطني" ان تحتوي:-

أ) الاعلان عن رغبة الشعب الصومالي فى تأسيس "حكومة دستورية انتقالية الفردية، واقامة حكومة وطنية ديمقراطية. Constitutional Transitional Government (C.T.G). الكفيلة بضمان الحريات

ب) اعلان السلام والتعاون بين الشعب الصومالي والعمل جنبا الى جنب مع الحكومة الانتقالية اعداداً لقيام حكومة دستورية فيدرالية Constitutional Government (C.F.G.)Federal

ج) اعتماد "وثيقة انتقالية" Transitional Charter تكون بمثابة ارضية عمل لقيام الحكومة الوطنية الانتقالية (N.T.G.) National Transitional Government، ولصون حقوق الافراد ، ولضمان الحريات الاساسية...الخ.

د) قيام الحكومة الوطنية الانتقالية على اساس الميثاق الانتقالي يقتضى قيام:-

- 1- جمعية وطنية لها رئيس ونائب للرئيس.
- 2 - قضاء مستقبل، ومنع قيام المحاكم الخاصة.
- 3 - انتخاب 13 عضواً لمجلس الرئاسة.
- 4 - انتخاب رئيس الوزراء الذى يشكل الحكومة ويتراأس الحكومة الانتقالية. وحرصاً على التوازن القبلي فإن مجلس الرئاسة المكون من 13 عضواً، يوزع بنسبة 3 اعضاء لكل مجموعة من المجاميع الاثنية الصومالية الاربع للقبائل الكبرى، على ان يخصص المقعد الرابع عشر للبقية الباقية أي الاقلية.
- 5 . تشكيل الجمعية الوطنية من 189 برلمانياً، وتوزع المقاعد على النحو التالي:-
- 6 - 46 مقعد لكل مجموعة من المجاميع الاثنية الاربع الكبرى، وهذا يعنى انها تستحوذ على 184 مقعداً.

7- والمقاعد ال5 الباقية تخصص للأقليات القبلية.

ونورد في ما يلي قائمة اسماء قادة الفصائل الصومالية ال28 التي كانت منضوية وعلى التوالي تحت زعامة حسين محمد عيديد وعلى مهدي محمد.

المجموعة الاولى: برئاسة حسين محمد عيديد	
(1) حسين محمد عيديد	(2) محمد حجي ادن
(3) هيلوليه امان عمر Hilowle Iman Omar	(4) محمد نور عليو Aliyow
(5) محمد فارح عبدالله	(6) محمد كنايرافراح Kanyare
(7) احمد عمر جيس	(8) جامع محمد غالب Jama Mohamed Galib
(9) عبدالكريم احمد على	(10) عبدالرحمنفرح اسماعيل
(11) على حجي محمد جبريل	(12) حسن محمد نور
(13) محمد فرح جيمال Jimale	(14) محمد خليف شر

المجموعة الثانية بزعامة على مهدي محمد

(1) على مهدي محمد	(2) عبدالله يوسف احمد
(3) عبدالقادر محمد ادن	(4) ادن عبدالله نورغابيو Gabyow
(5) عثمان حسن على عاتو Atto	(6) عبدي موسى ميو Mayow
(7) محمد راجس محمد Ragis	(8) عبدالله شيخ اسماعيل
(9) عمر حجي محمد	(10) عبدي عثمان فرح
(11) ابوكر عبدي عثمان	(12) محمد على حامد
(13) محمد ابشر موسى	(14) على ادن حسين

حرص المجتمعون في القاهرة على التوزيع القبلي لجميع المواقع الحكومية،
والمناصب البرلمانية، وهذه نقطة قوة وضعف اتفاق القاهرة. لان اسقاط العامل
القبلي في اعادة ترتيب الخريطة السياسية الصومالية يعتبر ليس خلافا بل
اخلافا في فهم وسبر غور الازمة الصومالية، ولكن الخطورة كل الخطورة تكمن
في ان هذه الجزئية رغم اهميتها وحساسيتها، لا يجب ان تستغرق الكل على حد
قول المناطق، وهذا هو عين الخطأ الذي شاب اتفاق القاهرة.
والى ذلك، فإن زعيمين صوماليين بارزين اعترضوا على اجتماع القاهرة وانتقدها
بحدة، وقالوا فور عودتهما الى اديس ابابا قبل نهاية الجلسات، الى ان مؤتمر
القاهرة وصل الى طريق مسدود.
وهذان القائدان هما:-

1)الجنرال ادن عبدالله نور (غابيو) احد رؤساء "مجلس الانقاذ الوطني" ورئيس
"الحركة الوطنية الصومالية- تحالف انقاذ الصومال-S.P.M/S.S.A"، وتمثل
احد قطبي حركة قبائل الاوغادين بجنوب الصومال.

2)الكولونيل عبدالله يوسف احمد، احد رؤساء "مجلس الانقاذ الوطني"، واحد
زعماء "الحركة الديمقراطية لانقاذ الصومال" وهي تمثل قبائل الماجرتين القاطنة
بشمال شرق البلاد.

هذا من دون ان تفوتنا الاشارة الى عدم مشاركة "الحركة الوطنية الصومالية"
S.N.M الشمالية في اجتماع القاهرة.

ومن طرفه، صرح رئيس "المؤتمر الصومالي الموحد"، وزعيم "تحالف انقاذ
الصومال" على مهدي محمد، بعد مرور اسبوع واحد على اتفاق القاهرة قائلا "ان

اتفاق المصالحة بالقاهرة هو الاخير، ولا حرب بعد اليوم في الصومال" ولكن وكما هو معروف لمن يتابع عن كثب احداث الساحة الصومالية يوميا، فإن الثابت الوحيد في مواقف القيادات الصومالية - حتى اشعار آخر - هو المتغير، بدليل ان بعد مضي اربع ايام فقط على اتفاق القاهرة في 26 ديسمبر 1997 نشب قتال في بيدوا بين "جيش مقاومة الرحانوين" Rahnawein Resistance Army المتحالف مع على مهدي محمد، وقوات تابعة لـ"التحالف الوطني الصومالي" بزعامة حسين عيديد.

والمدهش حقا في الامر، ان على مهدي محمد ذاته صرح في السادس عشر من مارس 1998 لوكالة الانباء الفرنسية A.F.P. بان "اتفاق السلام الموقع في القاهرة بين الفصائل الصومالية في ديسمبر الماضي" مات، وعزا ذلك الى مواقف اخيه - خصمه حسين عيديد المتشددة.

ولكن وقبل يوم واحد من تصريح على مهدي محمد، خرج مجلس وزراء دول "ايغاد" التي تضم (جيبوتي، وإريتريا، واثيوبيا، والسودان، وكينيا، وأوغندا، والصومال) في اجتماعه الاخير المنعقد في الخامس عشر من مارس 1998، بجملة قرارات منها اعتباره ان التعديلات التي اجراها "المجلس الوطني الصومالي" في دورته الثالثة المنعقدة في 12 يناير 1998 باديس ابابا في "اعلان القاهرة" اساساً لإنقاذ عملية السلام في الصومال، وذلك ضمن امور اخرى لإعادته الى حظيرة الاتفاق كل من الجنرال دان عبدالله نور (غابيو)، والكولونيل عبدالله يوسف، اللذين قاطعا لقاء القاهرة (2).

المبادرة الجيبوتية 1999-2000

طرحت المبادرة الجيبوتية لحل الأزمة الصومالية في سياق الكلمة التي القاها الرئيس الجيبوتي اسماعيل عمر غيليه في الدورة الرابع والخمسين للجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر عام 1999.

ويرى الجانب الجيبوتي بأن مبادرته تتم علي ثلاثة مراحل وهي:-

المرحلة الأولى: و تحتوي علي البنود التالية:

1. اقرار وقبول امراء الحرب بأن الشعب الصومالي حر في ممارسة حقه الديموقراطي في اختيار قادته المحليين والوطنيين وفق الجدول الزمني الذي يناسبه.
2. تحول الفصائل الصومالية الي احزاب سياسية اذا ما اختارت قياداتها ذلك .
- 3- تعهد القيادات العسكرية بنزاع سلاح (مليشياتها) بصورة شاملة ومؤكدة.
4. خضوع امراء الحرب لسلطة القانون العليا .
5. احترام امراء الحرب لنشوء شرطة صومالية تدمج في اطارها مختلف قوى الميليشيات .
6. قبول الصومال لطلب المجتمع الدولي في المشاركة في عمليات اعادة البلد الي الوضع الطبيعي، والي سيادة القانون ، والنظام بمشاريع تخدم هذه الغاية ، و تتضمن عملية التنسيق والأشراف علي الانتخابات التشريعية و الرئاسية .

المرحلة الثانية:

اذا اعترض امراء الحرب علي هذه المبادرة و المقترحات والخطوات المعقولة ، فعلي المجتمع الدولي البرهنة بقوة بأنه لن يقف مكتوف الأيدي ازاء استمرار اضطهاد

المجتمع المدني الصومالي الي ما لانهاية . وبناء علي ذلك ، تتم ملاحقة امراء الحرب بتهمة ارتكاب الجرائم ضد الانسانية .

1. ملاحقة امراء الحرب لهم لانتهاكهم الصارخ لحقوق الانسان ، ولتسببهم في انهيار الدولة .

2. تسبب امراء الحرب من خلال عنفهم اللامحدود في حرمان اطفال الصومال من شبابهم ، و تجريد بلدهم من الأمل و المستقبل ، و فرضوا علي شعبهم معيشية ضعيفة للغاية .

3. اتخاذ اجراءات رادعة ضد امراء الحرب في حالة رفضهم للاستجابة لطلب المجموعة الدولية لإعادة السلام والنظام الي الصومال .
وهذه الاجراءات هي :-

1. تقييد و جودهم في مناطقهم المنزوية و المدمرة.

2 . منع تنقلهم بحرية الي الخارج للحؤول دون مواصلة اهدافهم الشريرة .

3- الحؤول دون حصول امراء الحرب على أي نوع من الدعم كانت و حينما وجدت.

المرحلة الثالثة:

في حالة اخفاق الخطوات السابقة في تحقيق اهدافها بسبب تعنت امراء الحرب ، ستواجه خيارين صعبين و هما :-

الخيار الاول : المضي في اعتماد اسلوب اللامبالاة ، و عدم القيام بأي عمل ازاء الازمة الصومالية المزمنة .

والخيار الثاني: استخدام منظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية بمساعدة الأمم المتحدة و دول اخرى ، لجميع الوسائل الضرورية انطلاقا من مبدأ بأن امراء

الحرب المجرمين لا يمكن السماح لهم الي مالا نهاية في انتهاك حقوق الانسان ،
وجعل الصومال رهينة بين ايديهم بصورة مطلقة .

مؤتمر عرتا

بعد جهد جهيد بذلته الحكومة الجيبوتية بمساعدة اطراف دولية ، استطاعت في 2
ابريل عام 2000، عقد منتدى فكري للمثقفين و الأعيان الصوماليين بغية مناقشة
الازمة الصومالية ، شارك فيه 60 مثقفا و 10 شخصية لها مكانتها الإعتبارية في
المجتمع الجيبوتي. وطرح الرئيس الجيبوتي اسماعيل عمر غليه ، تصور لإحلال
السلام في الصومال ، في ثلاث نقاط اساسية و هي :-

1. تبني حكومة جيبوتي تنظيم مؤتمر الإتفاق ، و انتشارال الصومال من دوامة العنف
و الدمار ، و الاخذ علي عاتقها مهمة بسط السلام والأمن علي طاولة الحوار
والتشاور .

2. عودة القرار النهائي الي المجتمع الصومالي .

3. توحيد و جمع جهود المجتمع الدولي لإحلال التعاون المثمر موضع النقاش و
التنازع لإنقاذ الصومال.

وبعد مناقشات موسعة ومعمقة اعتمد الصوماليون المشاركون في لقاءات عرتا
الجيبوتية ، في 20 يوليو 2000، علي ميثاق وطني مؤقت يرسى اساس قيام دولة
قائمة علي مؤسسات دستورية، و تأتي في مقدمتها البرلمان الذي تقاسمت القبائل
الصومالية مقاعده البالغة 225 فيما بينها. فكانت حصة كل من قبيلة، الهوية، و
الدارود، المرفلي والدجل، و الدر 44 مقعدا، واسند الي النساء 25 مقعدا، وكان من
نصيب الاقليات 42 مقعدا .

و بعد زهاء شهر من توزيع المقاعد البرلمانية ، شرع الصوماليون في عرتا في 25 اغسطس 2000 علي اختيار رئيس للجمهورية الصومالية الثانية أي بعد مرور تسع سنوات على سقوط نظام الرئيس الصومالي الراحل ، الجنرال محمد سياد بري ، و غرق الصومال في مستتقع الحروب الاهلية .

و في خاتمة المطاف انتخب الصوماليون المشاركون في مؤتمر عرتا ، الدكتور عبد القاسم صلاة رئيسا، و جرت مراسيم التتويج بتاريخ 27 من اغسطس عام 2000 ، بحضور ومشاركة اقليمية و دولية كبيرة، ممثلة في الرئيس الإرتري اسيااس افورقي ، والرئيس اليمني الراحل، الفريق علي عبدالله صالح، والرئيس السوداني السابق الفريق عمر البشير، و رئيس وزراء اثيوبيا الراحل، ملس زيناوي ،هذا علاوة علي مشاركة ممثلين عن الأمين العام للأمم المتحدة، و للمؤتمر الإسلامي، والجامعة الدول العربية، ولمنظمة الوحدة الافريقية، ولأمريكا، وايطاليا، وفرنسا، والصين وليبيا ..الخ. و في الثامن من اكتوبر عام 2000، عين الرئيس عبد القاسم صلاة رئيس وزرائه، علي خليف جليد ، الذي بادر هو الآخر بتشكيل اول حكومة صومالية منذ تسعة اعوام ، مؤلفة من 25 وزيرا يمثلون كل القبائل الصومالية ، وذلك في 20 اكتوبر عام 2000.

أولويات الرئيس الصومالي:-

حدد الرئيس الصومالي السابق عبد القاسم صلا، في سلسلة المقابلات التي اجرتها معه وسائل الاعلام العربية و العالمية عشية انتخابه رئيسا للصومال، أولويات حكومته علي الوجه الآتي:-

1. اقامة دعائم مؤسسات الدولة في غضون المرحلة الانتقالية التي تستغرق ثلاث سنوات .

2. بناء ما دمرته الحرب الاهلية من اقتصاد و بنية فوقية وتحتية.

3. توفير الامن ، و الاستقرار ، و الغذاء.

4. اقامة نظام حكم فيدرالي في الصومال بعد نهاية المرحلة الانتقالية

5. عدم التفريط في وحدة الصومال .

ففي حديث لجريدة "الحياة" اللندنية ،الصادرة في 20-9-2000 ، صرح الرئيس الصومالي قوله : "الصومال لا يتجزأ، ولا يحق لأي شطر من الصومال ، او لأي منظمة ان تعلن استقلالاً او شيئاً من هذا القبيل فالشعب في المناطق الشمالية في الصومال اختار طريق التسوية ،وكان معنا أعيانه ، وسلطينة ، وسياسيوه" و يعتبر الرئيس عبد القاسم صلاذ انه رئيس كل الصوماليين ، وقال بهذا الشأن لجريدة "الشرق الاوسط" اللندنية الصادرة في 6 سبتمبر عام2000: " انا رئيس دولة الصومال وقبيلتي هي كل الشعب الصومالي كما اننا القينا بالقبيلة في "خليج تاجوراء" .

هذا كلام عاطفي و لا يمت بأي صلة لواقع المجتمع الصومالي المحكوم - حتى اشعار آخر - للأسف الشديد، ليس بمنطق القبلية و حسب ، وانما تسيطر عليه العقلية القبائلية الي حد كبير .

الخاتمة

بعد الوقوف على الخلفية التاريخية للازمة الصومالية، ورصد تطوراتها السياسية، ومحاولة استشراف افاقها المستقبلية من خلال تقديم الوقائع المادية الملموسة، لم يبق امامنا سوى تسجيل عدة ملاحظات، وذلك كخاتمة لهذه الدراسة التي تكون قد حققت غايتها الاولى والاخيرة، اذا ما وفقت في تسليط الاضواء على اهم المفصل التاريخية، والمحطات السياسية، والمحاور الاجتماعية، وقربت اشكاليات الازمة الصومالية المتعددة الابعاد الى القارئ.

اولاً: المجتمع الصومالي

1. الصومال ومباشرة بعد استقلاله بدلا من ترسيخ دعائم وحدته الداخلية عبر سياسة متوازنة في كل المجالات وفي جميع الاقاليم، تمحورت سياسات الانظمة المتعاقبة على العاصمة مقديشو، وفتحت جبهات مع الدول المجاورة، لا سيما مع اثيوبيا، وكينيا، وذلك تطبيقا لدستور البلاد الذي ينص على "اعادة" بناء "صوماليا الكبرى" وذلك بضم "الصومال الفرنسي" أي دولة جيبوتي حالياً، و "الصومال الكيني أي "منطقة الحدود الشمالية" و "الصومال الاثيوبي" أي اقليم اوغادين الاثيوبي الى دولة الوحدة التي قامت في اول يوليو عام 1960 بين "الصومال الايطالي" و "الصومال البريطاني". فخر الصومال بلداً وشعباً معركة الداخلية أي بناء الوحدة الوطنية، ومعركته الخارجية بناء "صوماليا الكبرى"، وبات مصيره مفتوحاً في وجه كل الاحتمالات.

2. على عكس ما كان يعتقد دارسو المجتمع الصومالي، فلا توجد امة صومالية بالفعل، ولكن الامة الصومالية توجد بالقوة على حد تعبير ارسطو. أي ان هناك مقومات امة لم تجد بعد الفرصة التاريخية لكي تتبلور، وان مجال تبلورها على الصعيد المستقبلي موجود وواعد، وذلك متى ما خرج الصومال من كبوته.

3. المجتمع الصومالي معقد في تركيبته، بمعنى ان الاشكاليات والخلافات، والنزاعات السياسية بين قادته سرعان ما تهبط الى درك الاسرة مروراً بالوحدة الاثنية، والقبيلة، والعشيرة، والبطن، والفخذ. وان المتاعب التحتية أي الاسرية تصعد هي الاخرى بنفس السرعة الى قمة هرم الحزب، والدولة، وهنا تكمن المشكلة، والخطورة، من حيث عدم وجود الحدود والفواصل بين الخاص والعام، بين المصلحة الفردية والمصلحة الوطنية.

4. هناك ظاهرة ظهرت وتبلورت في غضون الحرب الاهلية الصومالية، وهي ان الفرد كان يحتمي بالقبيلة في حالة الشدة والازمة، وهذا مما كان يعطى لرؤوساء القبائل دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والمعنوية، والامنية. ولكن ومع اندلاع الحرب الاهلية، وتلاشي مظاهر مقومات الدولة، فإن القبائل غدت بدورها تحتمي بفصائلها المسلحة، وان قادة تلك الفصائل اكتسبوا خصائص كانت في الماضي قاصرة او حكراً على زعماء القبائل. فلم تعد الفصائل الصومالية مصدر حماية ووقاية فقط، بل غدت ايضا مصدر رزق تعتمد عليها القبائل، وهذا أحدث تحولا كبيرا في المعادلة وفي توازن القوة بين رؤوساء القبائل وزعماء الفصائل لصالح الزعماء وضد

رؤوساء. ولا يفهم من ذلك بان رؤوساء القبائل فقدوا ادوارهم نهائيا، ولكن وكل ما في الامر لم تعد لهم الكلمة الفاصلة كما كان الحال في الماضي.

ثانيا: الامم المتحدة

1 . عند ما بدأت الازمة الصومالية في عام 1988 على هيئة حرب اهلية في شمال البلاد بين القوات الحكومية و" الحركة الوطنية الصومالية" S.N.M. فإن الامم المتحدة بدلا من ان تبادر بإحتواء الحريق قبل استشرائه، سحبت موظفيها من الشمال ثم من الجنوب، وغدت في موقع المتفرج ليس الا.

2 . وعندما عادت الى الصومال في عام 1992، فإن الازمة كانت قد استفحلت، وان الامم المتحدة لم تنطلق على هدى دراسة لأبعاد الازمة الصومالية، وتصرفت كرجل مطافئ يلهث وراء الحريق لإطفائه، عوضا عن تصرفها كطبيب يشخص في البدء الداء، ثم يشرع بعد ذلك على عملية الدواء.

3. لم تبادر الامم المتحدة بالعودة الى الصومال من تلقاء نفسها بل كان ذلك ثمرة ضغوطات مورست عليها من اطراف افريقية، وعربية، ودولية.

4. احدى المشاكل التي صادفت الامين العام السابق للأمم المتحدة، د. بطرس بطرس غالي هو تعيين ممثل خاص له في الصومال. في غضون اربع سنوات غير اربعة ممثلين له. وهم على التوالي الدبلوماسي الجزائري محمد سحنون Mohmed Shanoun في 28 ابريل 1992، وحل محله الدبلوماسي العراقي عصمت كتاني Ismat Kittani في 2 نوفمبر 1992، الذي ترك موقعه في 9 مارس 1993 للأدميرال الاميركي المتقاعد جوناثان هاو Jonathan Howe

والذى خلفه في 8 مارس 1994 السفير الغيني لنسان كوياتي Lansana Kouyate، وبما ان كل شخص من هذه الشخصيات الاربع لها اسلوب عملها الخاص، وطرق تعاملها المختلف مع الصوماليين شعبا وقيادة، فإنها ساهمت في ارباك الموقف، وتعقيد الازمة بصورة او اخرى، على صعيد الساحة الصومالية من ناحية، وعلى صعيد الامم المتحدة واجهزتها المتعددة من ناحية اخرى.

5. انتقد محمد سحنون المبعوث الخاص السابق للأمين العام السابق للأمم المتحدة، اداء الامم المتحدة في الصومال من حيث عدم وجود التنسيق بين فروعها المختلفة التي كانت تعمل وقتذاك في الصومال، والتي كانت ترفع تقاريرها مباشرة الى مسؤوليها المباشرين في نيويورك، هذا علاوة على وجود ببطء بيروقراطي في تنفيذ القرارات ساهم بدوره في تأزيم المواقف في بعض الاحيان.

6. تجدر الاشارة هنا الى ان الامم المتحدة التي كان يرادها حلم النهوض بدور سياسي فعال في صياغة احداث العالم بعد نهاية نظام القطبين بنهاية الاتحاد السوفياتي السابق، ولكنها سرعان ما اصطدمت بتصاعد الدور الاميركي الذي لم يترك لها هامشا كبيراً للمناورة بشهادة مبعوث امينها العام وقتذاك، محمد سحنون، وعليه، فإن التجربة الصومالية بالنسبة للأمم المتحدة حافلة بالدروس العملية، والعبر النظرية على حد تعبير رئيس مجلس الامن، في كلمة القاها في 1995/4/6 امام اعضاء مجلس الامن.

ثالثاً: مجلس الامن

ارتكب مجلس الامن خطأ قاتلاً عندما اصدر في 6 يونيو 1993 قراره رقم (837) والذي بموجبه اجاز للقوات الدولية باتخاذ "كل الخطوات الضرورية" ضد المسؤولين عن الهجوم على قوات "يونوصوم 2" الذي وقع في 5 يونيو 1993، واسفر عن مقتل 24 من جنود القوات الدولية بجنوب مقديشو.

هذا الخطأ قاد الى اخطاء فادحة اخرى منها قيام قوات "يونوصوم 2" بعمليات عسكرية ضد معاقل قوات "التحالف الوطني الصومالي"، وان الاميرال جوناثان هاو، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة اصدر في 17 يونيو 1993 قرار القبض على الجنرال محمد فارح عيديد، رئيس "التحالف الوطني الصومالي" ووضع على طريقة افلام "رعاة البقر" الاميركية، 25 الف دولاراً على من يدلّه اليه او يقبض عليه حيا او ميتاً، هذا مما تسبب في تفجير الموقف المتأزم، وادى الى سقوط مئات من الضحايا الابرياء في شوارع مقديشو واحيائها.

علما ان التقرير الاولي عن حادث الخامس من يونيو 1993 لم يرفع الى مجلس الامن الا في 12 اغسطس 1993، أي بعد سقوط الضحايا، واندلاع القتال المفتوح بين انصار الجنرال محمد فارح عيديد ووحدات "يونوصوم 2"

رابعاً: الولايات المتحدة الاميركية

تدخلت واشنطن في الصومال لجملة اسباب داخلية وخارجية :

1) فعلى الصعيد الداخلي كان وقتذاك، الرئيس الاميركي السابق جورج بوش George Bush في حملة انتخابية محمومة ضد مرشح الحزب الديمقراطي، بيل كلينتون Bill Clinton، وعليه فإنه حاول كسب بعض الاصوات الاميركية بإستجداء عطف عامة الناس الذين كانوا يرون صباحاً مساءً على شاشات تلفزيوناتهم، الشعب الصومالي يموت بين فكي كماشة الجوع والحروب الاهلية.

2) وعلى الصعيد الخارجي حاول الرئيس بيل كلينتون بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية على تحويل الصومال الى مختبر لصياغة واشنطن لأحداث ومستقبل العالم الثالث على ضوء ما بات يعرف بـ " النظام العالمي الجديد" ولكن المواجهة العسكرية وما ترتب عليها من سقوط اسرى، وردود فعل الرأي العام الاميركي، املى على الرئيس كلينتون ان يعلن في 7 اكتوبر 1993 انسحاب القوات الاميركية من الصومال مع نهاية شهر مارس عام 1994.

3) تورطت واشنطن في الازمة الصومالية لحسابات اميركية داخلية، ولأفكار هلامية، وخرجت منها حفاظا على ما تبقى من ماء الوجه، بعد خوض معركة خاسرة ضد اتباع الجنرال محمد فارح عيديد.

خامسا: الامم المتحدة، ومجلس الامن

ارتكبت القوات الدولية المنضوية تحت مظلة "يونوصوم 2" جرائم بحق الشعب الصومالي، وقامت بقصف المستشفيات، والاحياء السكنية، ورمت بعض عناصر وحداتها اطفالاً صوماليين الى الانهر، ومارست اعمالاً عنصرية، وقتل مئات الابرياء من دون ذنب. هذا علاوة على قيامها بشتى الوان التعذيب ضد

اناس ابرياء من الصوماليين في مقديشو، وبيلت وين Belet Weyn، وفي كسمايو... الخ.

ويذكر بأن تحت ضغط وسائل اعلامها قامت كل من الحكومة الكندية، والبلجيكية، والايطالية اجراء تحقيقات حول تلك الاعمال اللا قانونية، واللاإنسانية التي قام بها جنودها في الصومال من عام 1992 والى عام 1994، واتخذت ضد بعضهم عقوبات صارمة.

ولمن يريد المزيد من التفاصيل حول جرائم القوات الدولية في الصومال، يمكنه الرجوع الى:

Somalia: Human Rights Abuse by the United Nations Forces.

Co.directors: Rakiya nd Alex de Waal.

Ed: African Rights, July 1993 London.

والمدهش في الامر حقا، ان مجلس الامن كما نوهنا سابقاً طالب بإجراء تحقيق سريع لمقتل 24 جندي من القوات الدولية في الحادث الذي وقع في 5 يونيو 1993، ولكنه لاذ بالصمت المصم والرهيب ازاء اختراقات القوات الدولية في الصومال والعاملة في اطار "يونوصوم 2" لحقوق الانسان الصومالي، ولمعاهدات جنيف التي اعتمدها الامم المتحدة في عام 1949، والبروتوكولات الاضافية بهذا الشأن والتي اعتمدها الامم المتحدة في عام 1977.

وان وقوف الامم المتحدة موقف المتفرج ازاء اعتداءات القوات الدولية ضد الصوماليين وخرقها لمواثيق الامم المتحدة مع انها اتت الى الصومال تحت مظلة وعلم الامم المتحدة، لم يكن افضل من موقف مجلس الامن، بل ان الموقفين يعبران وببلاغة عن حالهما ليس الا.

والسؤال الحرج والمخرج لكل من الامم المتحدة ومجلس الامن هو، لماذا يا ترى انهما يدفنان رأسهما في الرمال؟ وذلك في الوقت الذي تجرى فيه تحقيقات ومحاكمات في كل من كندا، وبلجيكا، وايطاليا، حول الجرائم البشعة التي ارتكبتها القوات الدولية في الصومال.

وعلاوة على ذلك، كشفت جريدة بريطانية "The Observer" في عددها الصادر في 21 مارس 1998، بان القوات الاميركية قتلت في عام 1993 نحو 1000 صومالي من بينهم نساء، واطفال، انتقاما لما تعرضت له القوات الاميركية من خسائر محرجة في مواجهة غير متكافئة مع قوات "التحالف الوطني الصومالي" بزعامة الجنرال محمد فارح عيديد. وبالرغم من ذلك، لم تقم ادارة الرئيس بيل كلينتون بالتحقيق حول تلك "المجزرة" حتى اشعار آخر.

سادسا: بات واضحا من خلال شواهد ناطقة، وقرائن حية بان المبادرات العديد التي تطرحها دول الجوار، والمحيط، ودول ما وراء البحار، والمحيطات، والمنظمات الاقليمية، والقارية، والدولية، غدت بدورها غدت الازمة الصومالية، واطالت من عمرها. وبما ان الشعب الصومالي ادري اكثر من غيره بأبعاد خلافاته، فلا احد يمكن ان يحل مشاكله بدلا عنه، وعليه يرى بأن الكف عن التدخل في شؤون الصومال الداخلية، يعتبر اكبر مساهمة يمكن ان تقدم الى

الصومال بلداً وشعباً لحل خلافاته بنفسه. وهذا بطبيعة الحال لا يمنع الدول الصديقة والشقيقة للصومال بأن تقدم كل الوان المساعدات الفنية، والمالية... الخ والتي من شأنها ان تساعد الصوماليين في حوار المصالحة الوطنية اليوم، وفي معركة اعادة بناء ما دمرته الحروب الاهلية غداً.

سابعا: اذا ما تأملنا كل الاتفاقيات التي ابرمتها الفصائل الصومالية سواء في مقديشو او في غير عاصمة افريقية وعربية، فإنها و كلها تلتقي في تسعة مبادئ محورية و هي :-

1. تثبيت و وقف اطلاق النار الساري المفعول في البلاد ، واحتواء أي حريق علي و جه السرعة .
2. عدم الاحتكام الي السلاح لحل الخلافات السياسية ، ونهج اسلوب الحوار الديمقراطي، وسبل المفاوضات الاخوية المباشرة
3. اعادة كل الممتلكات الخاصة و العامة الي اصحابها من دون قيد او شرط .
4. عقد مؤتمر مصالحة وطنية انتقالية تقودها قيادة جماعية.
5. تشكيل حكومة وطنية انتقالية تقودها قيادة جماعية .
6. تشكيل لجنة صياغة الدستور الذي يكفل التعددية الحزبية، و يضمن قيام نظام حكم ديمقراطي بعد اجراء انتخابات حرة و نزيهة عبر الصعيدين الرئاسي والاشتراعي .
7. قيام سلطة غير مركزية علي صعيد البلد والاقاليم علي حد السواء.
8. ضمانة التوزيع العادل للسلطة و للثورة.

9. عدم قبول انفصال "ارض الصومال" وعدم رفض صيغ سياسية اخرى تحفظ وحدة البلاد ، مثل الصيغة الفيدرالية ، والصيغة الكونفدرالية . و المهم في الامر هنا ان رئيس «ارض الصومال " وقتذاك محمد ابراهيم عقال في حديث اجرته معه جريدة " الخليج " الصادرة في 3/23/ 1998 م ، تحدث عن قرار الانفصال كوسيلة حماية ووقاية سكان شمال الصومال من مخاطر امتداد الحرب الاهلية المشتعلة في الجزء الجنوبي وليس كغاية في ذاته. ولكن ستظل الإشكالية قائمة، بحكم ان السواد الأعظم من قادة الفصائل الصومالية وخلافها قاطعت مؤتمر عرتا، مثل محمد ابراهيم عقال ، رئيس ارض الصومال ، والكولونيل عبدالله يوسف، الرجل القوي في بلاد البونت لاند، وحسين عيديد زعيم "التحالف الوطني الصومالي" فإن ملف الازمة الصومالية لم يغلق بعد بصورة نهائية.

قال وزير خارجية الصومال اسماعيل محمود هور بهذا الخصوص في مقابلة اجرتها معه "قناة الجزيرة" القطرية في 13 نوفمبر 2000 ، الذين لم يشاركوا في المؤتمر (مؤتمر عرتا)، وكان لهم طبعاً آراء مختلفة، بدأنا نتحاور معهم علي مستويات متعددة ، فعلي المستوى الشخصي هنا نقاش بيننا و بين الإخوة في مقديشو، وبين الإخوة في شمال شرق الصومال، وبيننا وبين الإخوة في شمال غرب الصومال، وارض الصومال، هذه النقاشات سيكون لها نتائج مهمة، والشيء المهم اننا نتحاور علي مستوى القاعدة أي الشعب الصومالي من اقصى الشمال الي اقصى الجنوب، و الناس ملوا الحروب، و ملوا حالة انعدام الحكومة و ملوا ان يكونوا تعساء العالم . "و تابع الوزير الصومالي قوله "وبخصوص الاخوة في ارض الصومال وفي بونت لاند لن يرغما احد بالعودة تحت كنف الأمة الصومالية بالقوة، ولكن

الشعب في ارض الصومال وفي بونت لاند سيرغمهما علي الرجوع الي كنف الامة الصومالية " .

ومهما كان الامر، فان مؤتمر عرتا الجيبوتية يشكل منعطفا تاريخيا ليس في حلحلة الازمة الصومالية فقط ، وانما في فتح ابواب حلها علي مصراعيه ، ولكن ورغم ذلك، فإنه لا يعدو ان يكون خطوة في الاتجاه الصحيح ، نأمل ان تلية بقية الخطوات المتبقية ، و نأمل ايضا ان تتضافر و تتكامل جهود اصدقاء واشقاء الصومال ليس في اخرجه من سبحة أزماته ، وانما ايضا لمساعدته في الوقوف علي رجليه في كل الصعد، حتي تعود دولة الصومال الي سابق عهدها ، بل اقوي مما كانت عليه فيما مضى، وحتى تتبوأ مكانتها البارزة اقليميا ، وقاريا ، و عربيا ، ودوليا.